

المسائل النحوية

في

دقائق التصريف

لأبي القاسم المؤدّب

المتوفى بعد ٥٢٢٨



مكتور

إبراهيم حامد عبد السلام الإسناوي

.....

.....

.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الأكرم ... الذي علم بالقلم ... علم الإنسان ما لم يعلم ،
والمصلاة والسلام على النبي الأعظم المبعوث إلى خير الأمم ، وعلى آله
وصحبه الذين كانوا هداة للأمم ومصابيح للظلم ، فوجدوا لنا الطريق
ويسروا لنا السبيل .

وبعد

فقد يسر الله لي الفرصة للكتابة في موضوع نحوي من خلال كتاب
مصرفي ذي قدر عظيم في تصوره فضلاً عن مكانة سامقة تسلم ذروتها
مؤلفه ، وهذا الكتاب هو " دقائق التصريف لأبي القاسم المؤتب من علماء
القرن الرابع الهجري ، وبعد من أقدم الكتب التي وصلت إلينا في مجال
المصرف ، وقد تفرد مؤلفه بمصطلحات غريبة وتقسيمات عجيبة ، وكثير
من الشواهد التي خلت منها كتب الصرف الأخرى إضافة إلى مباحث
النحو النفيسة التي حواها ، ولم نعهد عند غيره ، ولذا جاء عنوان البحث:

المسائل النحوية في دقائق التصريف

وقد تهيئت أول الأمر من الإقدام على الكتابة في هذا الموضوع
لشعوري أن الكتاب إن أجد فيه ما يروى الغلة ويشفي العلة ، وعندما
لعممت لسنظر بقرائمه وجدت مؤلفه قد طوَّق في أبواب النحو المختلفة
وأظهر براعة ومقدرة في تناوله مسائله وحسن عرضها وصياغتها
بأسلوب تهش له الأسماع ، وتطمئن إليه القلوب ، فتوى الدافع لدى : لأن
المؤلف من الرعيل الأول ، ولم يزل شهرة بين علماء التصريف ، وكتابه

هو الأكثر الوحيد الذي جعله يأخذ مكانته ، ويشوياً مقعداً بين العلماء .

وقد وجدت صعوبة في الحصول على هذا الكتاب لنفاد طبعته وعدم وجوده عند كثير من المتخصصين إلى أن ربح الله لي الحصول على نسخة مصورة منه أمارني إياها أستاذي الدكتور / عبيد الفتاح سليم جزاه الله عني خيراً ومتعه بموفور الصحة والعافية فجمعت المسائل النحوية في الكتاب وعنوانت لها وربتها ترتيباً طباعياً درج عليه كثير من النحويين ، وعقيست على كلام المؤنث بعد عرضه على من سبقه من العلماء ، ثم أيدت ورجحت ما ظهر لي من كلامه ، والآراء الأخرى مشفوعاً بالأدلة التي تؤيده وللشاهد التي تعضده .

وجاء البحث في قسمين تسبقهما مقدمة وتقفهما خاتمة .
أما القسم الأول فكان مخصصاً للدراسة ، وجاء في مبحثين تحدثت في الأول عن المؤلف ، وفي الثاني عن الكتاب ، واختص القسم الثاني بالمسائل النحوية في الكتاب وجاء في أربعة فصول :

الأول : الكلام ومكوناته

الثاني : الإعراب والبناء

الثالث : المشتقات

الرابع : الإضمار والحذف

وأدرجت في كل فصل مباحثه الخاصة به ، ثم ختمت البحث ببيان أهم النتائج التي توصلت إليها وذهبت ذلك بفهرس الموضوعات ليتمكن القارئ من الرجوع إلى الجزئية التي يريدها .

وبعد:

فماذا أسأل أن أكون قد وفقت فيما قصدت ، فإن كان كذلك فهذا
 بفضل الله يؤتيه من يشاء ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني قصدت
 الصواب .
 والله من وراء القصد ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم .

د/ إبراهيم حامد الإسناوي
 كلية اللغة العربية بالمنصورة

القسم الأول

الدراسة

وفيها مبحثان :

❁ المبحث الأول : التعريف بالمؤلف : ويشمل :

اسمه - لقبه - كنيته - وفاته-اتجاهه النحوي -
أسلوبه ومصطلحاته - موقفه من أدلة النحو - إعرابه

المبحث الأول : التعريف بالمؤلف

اسمه : محمد بن سعيد ، ويكنى بأبي القاسم^(١) ، ويلقب بالمؤثب ؛ لأنه كان يعلم الناس اللغة والأدب ، فقد ورد في كتابه ما نصه : يُعْزَلُ بهذا الذي ذكرته وبما شاكله الأمرُ على المبتدئين في تعلم العربية ؛ ليشتدَّ أذهانهم ويثبتهم على استعمال فكرهم^(٢). ولم تنكسر المصادر شيئاً عن هذا الرجل ولا ترجم له أحدٌ من أصحاب التراجم ، وقد حاولت الوصول إلى ذلك دون جدوى ، ولعل الأبيام تطلعنا على شخصية هذا العالم للقف على سيرته وتتعرف على حياته وثقافته .

حياته ونشأته :

ليس بين أيدينا ما يرشدنا إلى التعرف على حياة المؤثب ونشأته ، بيد أنه وردت في آخر كتابه بعض السطور التي أضاعت لنا جانباً من حياته وكشفت عن موطنه الذي عاش فيه . يقول : " فرغت منه صبيحة يوم الخميس لثمان خلون من ذي الحجة في ولاية الأمير أبي محمد نوح بن نصر مولى أمير المؤمنين .

(١) رجَّح المحقق هذا اعتماداً على ما جاء في أسفل صفحة العنوان من تمليكات " دقائق التصريف لأبي القاسم محمد بن سعيد المؤثب بخطه في ٥٣٣٨ هـ . لأن طبعة المجمع العلمي العراقي عنوانها : دقائق التصريف للقاسم بن محمد بن سعيد المؤثب (من علماء القرن الرابع الهجري) وكانت سنة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

(٢) دقائق التصريف ٣٧٤ دار البشائر ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م أولى .

سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة ، وكان الوالي بالشاس أبو العباس بن أبي بكر بن محتاج مولى أمير المؤمنين ^(١).

فماذا عن هذه المنطقة (الشاس) التي عاش فيها المؤلف ؟

إن مدينة الشاس هي ما وراء النهر - نهر سيحون - متاخمة لبلاذ الترك ، خرج منها كثير من العلماء ، وكان الوالي عليها آنذاك أبو العباس بن أبي بكر بن محتاج سنة ٥٣٣٨ هـ وهي السنة التي انتهى فيها المؤلف من كتابه ^(٢) وهذه المدينة في الأغلب مدينة طشقند في التركستان الغربية كما يفهم من وصف الجغرافيين العرب ، وكانت مسقط رأس علماء أجلاء ، منهم أبو بكر محمد بن علي إسماعيل اللؤلؤ الشاسي المتوفي سنة ٥٣٦٦ هـ ، والإمام إسماعيل البخاري، ومدينة طشقند الآن عاصمة جمهورية أوزبكستان السوفيتية ، وتعد رابع مدينة من حيث عدد سكانها بعد موسكو وليننجراد وكيسيف ، وتقع على نهر جرجق (نهر الشاس القديمة) من روافد نهر سيحون الذي يعرف اليوم بـ " سيرديا " ^(٣).



(١) الفتاوى ٥٢٧ .

(٢) معجم البلدان ٣ / ٣٠٨ .

(٣) راجع تاريخ بخارى للوشخي حاشية ٢ ص ٢٨ ترجمة أمين بدوي وغيره " ثلاثة - دار المعارف بمصر .

شيوخه :

ورد في نص الكتاب أن المؤدّب أخذ عن عالم واحد هو : أبو سعيد الهيثم بن كليب الشامي التركي المتوفي سنة ٤٣٥هـ^(١) وكان يلقبه بالثقة ، فيقول : أشدني العبد الصالح ، الثقة في دينه ، الثقة في رويته^(٢) . وفي موضع آخر يقول : حكى له الثقة عن أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأبياري - رحمه الله^(٣) . وفي موضع ثالث يقول : أشدنا الثقة عن أبي محمد عبد الله بن مسلم^(٤) .

ويصف المؤدّب الهيثم بن كليب بالعبد الصالح ، فيقول في أثناء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوْلَىٰكُمْ عِندَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ ﴾^(٥) أي : أتركم لدينا اتقاكم عند الله ، سمعت العبد الصالح يحكيه عن ابن الأبياري^(٦) .

هذا كل ما تعرفت عليه ونكتف لي عن المؤلف من خلال بعض المسطور التي وردت في كتابه ؛ لأن المصادر أغفلت ذكره فحجبت الضوء عن شخصيته ومعرفة فكره وثقافته .

(١) سير أعلام النبلاء ٣٥٩/١٥ ، تذكرة الحفاظ ٨٤٨ .

(٢) التذائق ٣٤ .

(٣) السابق نفسه ١١٥ ، ١٢٢ .

(٤) السابق نفسه ١٨١ .

(٥) الحجرات : ١٣ .

(٦) التذائق ٢٣٥ .

وفاته: فرغ المؤلف من كتابه سنة ٥٣٣٨ هـ ، ولذا يمكن القول إنه مات بعد هذه السنة ، إذ لا ندري الفترة التي عاشها بعد الفراغ من كتابه ، وليس بأيدينا ما يهدينا إلى ذلك .

فحياة المؤلف اكتنفها الغموض وأحاطت بها الغيوم ، ولم يكشف أصحاب التراجم لنا شيئاً عنها وقد أشار صاحب كتاب : هشام بن معاوية الضرير د. تركي العتيبي في أثناء ترجمته للمؤلف في إحدى حواشيه نقلاً عن مخطوط عقود الجمال لابن الشعار ٢٧/٣ أن المؤلف توفي سنة ٥٦٠٣ هـ وهو بعيد لأن العلماء الذين نقل عنهم لم يتجاوزوا القرن الرابع الهجري^(١) . رحم الله المؤلف رحمة واسعة كفاء ما قدم للعربية وأهلها .

اتجاهه النحوي :

غلب على المؤلف الطابع الكوفي وظهر ذلك جلياً في أسلوبه وعرضه للمسائل النحوية في كتابه ، واستعماله لمصطلحات الكوفيين ، ومن ذلك ما ذكره في أثناء حديثه عن بنية الفعل الماضي ، فقال تحت عنوان " حكم في الأفعال الماضية : إذا أخبرت عن الرجل بالفعل الماضي قلت : فعل بنصب الفاء - أي فتحها - لأن العرب لا تبدئ إلا بالمتحرك ولا تقف إلا على الساكن . وأثرت النصب - الفتحة - لأنها عندهم أخف الحركات ، فإذا أخبرت عنه بالفعل المضمر يقصد - المبنى للمجهول - قلت : فعل ، يرفع الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر - المبنى للمعلوم - وخففت العين فرقاً بينه وبين الأسماء المبنية على زنة فعل ،

(١) هشام بن معاوية الضرير ص ١١٤

نحو : عمرو وزفر وفم ، وما أُنبيها ^(١) . فقد استعمل هنا مصطلح الخفض المقابل للجر عند البصريين وإن كان النحاة يخلطون بينهما ، إلا أن التعبير بالجر هو الشائع الأعم وكذا عُبِّرَ عن اسم الفاعل بالفعل الدائم كما يفعل الكوفيون فقال في معنى قوله تعالى ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(٢) . وكان الله غفوراً رحيماً ولم يزل كذلك ، وصلح الماضي في موضع الدائم لما كان المعنى مقيوماً ^(٣) . والفعل الدائم يُعْنَى به عند البصريين اسم الفاعل ، ولا يطلقون هذه التسمية إلا إذا كان عاملاً ، ولا يعمل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، يقول الزجاجي في محاسنة إثر حوار دار بين ثعلب وابن كيسان ما نصه : كيف تقول مررت برجل قائم أبوه ؟ فأجبت بخفض قائم ورفع الأب ، فقال لي : بأى شئ ترفعه ؟ فقلت : بقائم ، فقال : لو ليس هو عندكم اسماً وتعييونا بسميته فعلاً دائماً ؟ فقلت : لفظه لفظ الأسماء وإذا وقع موقع الفعل المضارع وأدى معناه عمل عمله ، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه ^(٤) .

ورأى هذه الحكاية ثعلب أحد تلامذة القراء ، وسأله هو أبو الحسن محمد بن كيسان وهو بصري كوفي خلط بين المذهبين .

استعمل المؤنّب مصطلحي التعت والتكرير المقابلين للصفة والبدل

(١) الفائق ٣٤ .

(٢) النساء ٩٦ وآيات أخرى .

(٣) الفائق ٣٩ .

(٤) مجالس العلماء ٢٢٤ تح . هارون ط ثانية .

عند البصريين ، ومن ذلك ما قاله في أثناء ذكره للتأويل الإعرابي
الجائز في قوله تعالى : ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ ﴾^(١) . فقال : وإن قيل : حكمة
بالغة ، بالخفض على التكرير من الهاء ، وإن رفعت الحكمة على التعت
لـ " مزدجر " فهو جواب ناسع ، وإن قيل : " ما فيه مزدجر حكمة بالغة
، فخفض المزدجر بالتكرير على الهاء فهو رابع عشر .

وعلى الرغم من ذلك فقد استخدم البصريون مصطلح التعت أيضا
فهذا سيبويه يقول في كتابه : ومن التعت أيضا : مررت برجل أئما
رجل ، فأئما تعت للرجل في كماله وبهاء غيره ، كأنه قال : مررت برجل
كامل^(٢) . وفي هذا رد على ما زعمه الدكتور شوقي ضيف من أن
سيبويه لم يستعمل مصطلح التعت وإنما أول من اصطلاح على تسمية
التعت باسمه هو الفراء ، يقول الدكتور ضيف : كان سيبويه والبصريون
يسمونه الصفة^(٣) . أما التكرير فهو اصطلاح كوفي يقابل البذل عند
البصريين وقد جاء في شرح الأئمونى في باب البذل ما نصه : وأما
الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان
يسمونه بالتكرير^(٤) .

- التصيب على الصرف . مصطلح أطلقه الكوفيون على الاسم
المنصوب بعد واو المعية ، وعلى الفعل المضارع المنصوب بعد واو

(١) القمر : ٥ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٢٢ ، ٤٢٣ هـ .

(٣) المدارس النحوية ٢٠٢ .

(٤) شرح الأئمونى ٣/ ١٢٣ .

المصاحبة ، ودرج على نهجهم المؤنّب فقال :

والعرب تنصب آخر المستقبل على الصرف ، مثل قولهم : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فتتصّب تشرب " لأنه صار مصروفاً عن طريق النّهي في وجه ، وذلك أنه لو أفرد كل واحد منهما في الأكل والشرب لم يكن عاصياً ما دام آخر الفعل الثّاني منصوباً ولو جمع بينهما كان عاصياً ، فإذا أراد أن لا يشرب المخالط اللبن أصلاً ولا يأكل السمك أصلاً كسر آخر الفعلين^(١).

ومما يشهد بكوفاة المؤنّب أيضاً نعتة الخليل بن أحمد بالبصري فيقول : قال الخليل بن أحمد البصري - رحمه الله -^(٢).

ويستعمل المؤنّب مصطلح الجند المقابل للنفي عند البصريين فيقول: وتقول قسي الجحود : ليس عندي مال فأعطيك^(٣). ينصب المضارع جواباً للنفي .

وقد ظهرت النزعة الكوفية لدى المؤنّب بصورة لافتة عندما صرح بأن الفعل أصل للمشتقات ، فقال :

اعلم أن المصدر مشتق من الفعل الماضي وأخوذ منه ، وأصل له فقال : وأول من سماه مصدراً ووسمه به الخليل بن أحمد ، أبو عبد الرحمن البصري ، وسمى مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي ولأنه

(١) الدقائق ٥٤ .

(٢) الدقائق ٥١ وغيرها .

(٣) السابق نفسه ٥٣ .

متوسطة في الصرف مكان المصدر من الجسد^(١)، ولم يمنع ذلك من موافقته للبصريين في علة رفع المضارع وهي وقوعه موقع الأسماء^(٢)، ولعل في هذا القدر ما يكشف عن شخصية المؤنث للنحوية التي اهتمت بالطابع الكوفي.

أسلوبه ومصطلحاته :

تميز المؤنث في كتابه بأسلوب فريد وثرثيب عجيب وتقسيم غريب للموضوعات التي تناولها ، واستعمل مصطلحات لا توجد عند غيره ممن كتبوا في المجال الصرفي ويوضح ذلك ما يأتي :

أولاً : استعمل مصطلح الإعراب في موضع البناء تجوزاً ومن ذلك قوله : إذا أخبرت عن الرجل بالفعل الماضي قلت : فعل بنصب الفاء ، لأن العرب لا تبتدئ إلا بالمتحرك ولا تقف إلا على الساكن .

يسمى الفتحة النصبية كثيراً في كلامه فيقول : وأثرت النصبية لأنها عندهم أخف الحركات ونصبت العين ؛ لينصرف الصرف على وجوهه ونصبت اللام من الفعلين - يقصد الماضي والمضارع لتعريفهما من الحروف العوازل والزوائد والحوادث والكواسي ويقصد بالعوامل الحروف التي تدخل على الفعل فتغير حكمه الإعرابي ، وبالزوائد والحوادث والكواسي حروف المضارعة أثبت .

ويعمل لبناء قللاً : وإن شئت قلت : نصبت اللام فرقاً بين الواحد والجماعة ، لأن من العرب من يقول في الإخبار عن الجماعة فعل بلا

(١) الدفائي ٦٠ -

(٢) السابق نفسه ١٣٨ -

واو ولا ألف .

ثم يصيغ قائلاً : وإن شئت قلت : لأنه معنى والقضى فحكمه ضعف فالزموه أضعف الحركات وأضعفها للنسبة - أي الفتحة - لأنه لا علاج لها في الشفتين ، والدليل أيضا على أنها أضعف الحركات أن العرب لم تحذفها في شيء من كلامها لأضعفها وحذفت الضمة والكسرة وقت حاجتهم إليه لقوتها .

ويقول في موضع آخر : وإن شئت قلت نصب آخر الماضي لخروجه من الوصف ، ووصفه بالحائثة التي تلي أوله ، وذلك أن للأسماء أوصافا تكون الأسماء مرتفعة بها فكذلك للأفعال أوصاف ترتفع هي بها ^(١) .

واستعمال القسب الإعراب في موضع البناء ، وإطلاق كل واحد منهما على الآخر تجوز منه وكانت سمة عند القدماء ومنهم المؤنّب ، يقولون للمكسري : والقاب الإعراب أربعة : رفع ونصب وجر وجزم ، والقسب البناء ضم وفتح ووقف ، وتسمية كل واحد منهما باسم الآخر تجوز ، وإنما فرقوا بينهما في التسمية لافتراقهما في المعنى وذلك أن حركة الإعراب تحدث عن عامل ، وحركة البناء لا تحدث عن عامل ، وإذا اختلفت المعاني اختلفت الأسماء الدالة عليها ليكون كل اسم دالا على معنى من غير اشتراك ، وهو أقرب إلى التفهيم ^(٢) .

- أطلق المؤنّب على الفعل المبني للمجهول الفعل المضمر ،

(١) اللغات ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) اللباب ١ / ٦٠ .

وعلى المبنى للمعلوم الظاهر ، فقال :

فإذا أخبرت عنه - يقصد الرجل - بالفعل المضمر قلت : فعل برفع
الفاء فرقاً بين المضمر والظاهر ^(١).

- قسم المؤنث الفعل الماضي بحسب دلالاته على الزمن أقساماً
ثلاثة معرّفاً بكل قسم ، فقال :

والماضي ثلاثة أنواع : نص وممثل وراهن ، فالتص : ما وفق
لفظه لفظ الماضي ومعناه معناه مثل قوله تعالى ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا
مَمْلُوكًا ﴾ ^(٢) ، والممثل : ما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل
الزمن ومستأنفه مثل قول الله جل وعز " أَمْرَ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ " ^(٣) ،
أى : يأتى والراهن : المقيم على حالة واحدة مثل قوله تعالى ﴿ وَكَانَ
اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ ^(٤) ، ألا ترى أنه كان قديراً واليوم أيضاً هو
قدير وبعد لليوم قدير ^(٥).

وينظر المؤنث إلى الماضي من حيث دلالاته اللغوية ويسميه بأسماء
مختلفة فيقول : ويسمى الماضي ماضياً ، وأجبا ، وعائراً ومعزى ،
ويبين مسبب تسمية كل اسم من ذلك ، فيقول : ويسمى ماضياً ، لأنه
مفروق منه ، ولوقوعه فى الزمان الماضي ، وسئى واجبا ، لأنه واجب ،

(١) التلخيص ٣٤ .

(٢) النحل ٧٥ .

(٣) النحل ١ .

(٤) الأحزاب ٢٧ .

(٥) التلخيص ٣٦ ، ٣٧ ومن من البحث .

أى : مسقط ووجبت الشمس إذا غابت ، وقد يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم ، وجب البيع : إذا تم واتعد وسمى عائراً ، لأنه عار أى ذهب ومنه قيل لحمار الوحش غير لركوب رأسه فى الغلاة ذاهبا بينه ويسرة ، وفيل للفرس إذا كان على هذا المثال عيار .

وسمى مغزى لأنه غزى من الحروف العوامل والزوائد والحوادث والكواشي^(١).

وينتقل بعد ذلك إلى المضارع فيتحدث عنه تحت عنوان : حكم فى الأفعال المستقبلية * ويعبر عنه بالمستقبل دائما اعتباراً بإحدى دلالاته وهى الاستقبال . ويقسمه قسمين فيقول : والمستقبل نوعان : نص ومعال . فالنص : ما وافق لفظه لفظ المستقبل ومعناه معناه ، نحو قولك : يضرب زيد غدا عمراً .

والمعال : ما كان لفظه لفظ المستقبل ومعناه لماضى الزمان وعائره يقصد - ذاهبه - وذلك نحو قولك : سرت أمس حتى أخطأها ، أى : حتى دخلتها ، لأن فى قولك : سرت قليلا على ذلك^(٢) ، ويُعرج بعد ذلك على الحروف فيقسمها ثلاثة أصناف فيقول : واعلم أن الحروف على ثلاثة أصناف: صنف يسمى حروف التفرقة ، وصنف يسمى حروف اللدء ، وصنف يسمى حروف الحكيمة ، فأما حروف التفرقة ، فلها نحو قد وهل ، ويل ، سميت حروف التفرقة لأنها تفرق بين حدود الكلام ، وحروف اللدء^(٣) . يقصد الزجر

(١) اللغاتى ٤٤ ، ٤٥ ومن من البحث

(٢) اللغاتى ٤٦ .

(٣) ورد فى اللسان نداء ما نسه : اللدء : الزجر عن كل شيء والطرده عنه -

- مثل : حلّ في زجر للناقة ^(١) ، وصيه ومه
وحروف الحكاية ، مثل : دذ ^(٢) ، وطسق ^(٣) ، سميت هذه
الحروف حروفا لأنها موصولة بأطراف الكلام ، كالهجاء لا تتكن من
التصريف إلا بتضعيف أو مد ^(٤).

ومن المصطلحات التي استعملها أيضا المؤنّب في كتابه تسميته
ألف الاستفهام ألف استئذان ، والألف التي يعبر بها المتكلم عن نفسه في
نحو : أكتب ألف عبارة ، فيقول : وإذا استأذنت قلت أفعَل ؟ بالفتن :
ألف استئذان وألف عبارة ، فإذا أدخلت ألف الاستئذان على ألف القطع
فلك ثلاثة أوجه : مد الألف الأولى وحذف الليرة من الألف الثانية نحو
قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نُنذِرْهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ ^(٥) ، وإظهار
الليرة نسن معا على مذهب التحقيق ، وزيادة مد بين ألف الاستفهام وألف

" بالمصباح ، وقال الليث : الله الزجر عن الحوض . قال ابن الأثير :
والله الزجر بضمه ومه .

(١) ورد في اللسان " خلا " نقلا عن الأزهري : يقال للبعير إذا زجرته :
جوبأ وجوبأ وجوبأ ، وللناقة : حلّ جزم ، وقال أبو الهيثم يقال في زجر
الناقة : حلّ حلّ .

(٢) قال الليث : دذ حكاية الاستئذان للطلب . والمضرب بالأصابع في اللعب .
اللسان : ددا .

(٣) طلق : حكاية صوت حجر وقع على حجر . اللسان : طلق .

(٤) اللقائيق ٣٨٤ .

(٥) البقرة ٦ .

القطع^(١). وقد أعرب المؤنّب في العنونات التي وضعها في كتابه وورودها في البحث يغني عن إعادتها هنا . وهكذا يتضح لنا من خلال هذه المصطلحات وتلك التقسيمات مدى إطلاع المؤنّب على كتب من سبقه واتساع مداركه وتفرد شخصيته .

- إعراباته :

استوفى المؤنّب الأوجه الإعرابية الجائزة في الآية القرآنية عندما عرض لها في كتابه ووردت ضمن تأييد استشهاده ، وهذا يدل على سعة إطلاعه ومقدرته وامتلاكه لزمام اللغة وعمق قراءاته وإفادته من كتب السابقين من النحاة والمفسرين والمعرّبين ، ومن ذلك ما أورده في قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ ﴾^(٢) . عندما تحدث عن النصب بإضمار فعل مع ألف الاستفهام وغيرها فقال : ومنه - أي من وجوب حذف الفعل - أحشأ وسوء كيلة ؟^(٣) . والنصب مع ألف الاستفهام أقوى وأوضح معنى . ولذا كان الحذف واجبا في المثال وتقديره : أتتبع ... وتكيل . ولم يرفض غيره فقال : وغير النصب من المستعمل مقبول غير مرئود ، ويؤيد النصب بقراءة مجاهد " شهر رمضان "^(٤) . ويورد الأوجه الجائزة فيها فيقول :

(١) النقاش ٤٩ .

(٢) البقرة ١٨٥ .

(٣) مجمع الأمثال ١ / ٢٠٧ .

(٤) راجع : مختصر ابن خالويه ١٢ ، والكشاف ١ / ٣٣٦ وإعراب القراءات الشوا ١ / ٢٢٢ .

"شهر رمضان" بالنصب على معنى الإغراء: عليكم شهر رمضان.
وهذا الرأي منسوب إلى أبي عبيدة في الدر المصون^(١).

وقال اليزيدي - يحيى بن المبارك ت ٥٢٠٢ هـ : نصب شهر رمضان
بالحمل على : وأن تصوموا شهر رمضان خير لكم . وعزاه السمين
أيضاً إلى ابن عطية .

ورد ابن الأثيري هذين الرأيين قائلاً : ليس هذا الجواب صحيحاً
على الاتصال ؛ لأن المنصوب يدخل في صلة أن ، " وخير لكم " خير أن
، وما يفرق بين الاسم وصلته بخبره ففساده كفساد أن تأكل خير لك
طعامنا ، أن تأكل خير عليك ثيابا^(٢).

ويتفق أبو حيان مع ابن الأثيري فيقول : يلزم على هذا الفصل بين
الموصول وصلته بأجنبي ؛ لأن الخير وهو " خير " أجنبي عن الموصول
ولا يخبر عن الموصول إلا بعد تمام صلته " وشهر " من تمام صلة أن
فاستنتج ما قالوه .

ويستدل المؤنّب في بيان أوجه النصب فيقول : وإن نوى التكرير
وأن ينصب للشهر بأن تصوموا مكروراً كان في هذا ضعف لأنه يخرج
عن الاتصال إلى الانقطاع ويجعل الكلام كلامين بلا اضطراب .

والمعروف أنه يقابل التكرير عند الكوفيين البديل ، عند البصريين
ولذا وجّه أبو حيان هذا بأن شهر رمضان بدل من " أياماً متعديداً "

(١) الدر المصون للسمين الحلبي ٢ / ٢٧٨ .

(٢) القفاشي ٤٩٤ بتصريف .

وليس هو المراد هنا بل المراد من التكرير التقديم والتأخير^(١).
ويستمر المؤنب في بيان أوجه النصيب فيقول : وفي إعراب الشهر
وتبين مذاهب النحو فيه بعد هذه الوجوه الثلاثة المذكورة أحد عشر وجها
، منها :

- انتصاب الشهر بمشتق من الصيام أي : كتب عليكم الصيام
فصوموا شهر رمضان . قال السمين : وهو أجودها .
فإن نصب الشهر بالحمل على " أياما معذوبات " فهو وجه ثان وما
يخلو عند الفراء من نية التكرير - يقصد البذل - لتعريف الشهر وتكرير
الأيام .

وإن رفع الشهر على القراءة السائرة التي عليها عامة المسلمين
بأن الذي أنزل فيه القرآن فهو جواب ثالث . وإن رفع بالترجمة - يقصد
البذل - عن الصيام كما يقال : سرق زيد ماله ، كان جوليا رابعا ، وإن
رفع الشهر بمشتق من الصيام لم يسم فاعله فهو جواب خامس يُلخص :
كتب عليكم الصيام . يُصام شهر رمضان ، وإن رفع بنية الإغراء على
أنه خبر مبتدأ مضمرة تلخيصه : هذا شهر رمضان فهو جواب سابع^(٢).
ويورد آية أخرى وهي قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا
رُشْدًا ۖ ﴾^(٣). ويذكر في إعرابها عدة أوجه ، منها قوله :
ومما نصب بمشتق من الفعل أيضا قول الله عز وجل ﴿ قَدْ أَنْزَلْنَا

(١) راجع معاني الفراء ١ / ١١٢ .

(٢) التفتيش ٤٩٤ ، ٤٩٦ .

(٣) الطلاق ١٠ ، ١١ .

اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا رَسُولًا ﴿ انتصاب الرسول بمشتق من الذكر ، وتلخيصه :
 ذكرًا يذكر رسولاً ، اتبعوا رسولاً ، وإنما صلح وقوع الإغراء بتكرار
 لأنها وصلت بـ " يتلو " فأنبتها الصلة من المعرفة (١).

وفي موضع آخر يكمل الأوجه الجائزة في الآية نفسها فيقول : في
 إغراء الرسول ثمانية أوجه ، فيها : انتصابه بمضمر يدل عليه أنزل ،
 وتلخيصه : قد أنزل الله إليكم ذكراً وبعث رسولاً ، فكفى أنزل من بعث ،
 وهذا كقول الشاعر :

ورأيت زوجك في الوغى : متقلداً سيفاً ورمحاً (٢).

يريد : حاملاً رمحاً ، فكفى متقلداً من حامل وهذا هو الأوجه .

والجواب الثاني في نصب الرسول مضمر مع اتقوا ، تلخيصه :
 قاتلوا الله يا أولي الأسباب وصنفوا رسولاً واتبعوا رسولاً ، وحجة
 الإضمار هنا هي الحجة هناك .

والثالث من الأجوبة انقطاع الكلام عند الذكر وانتصاب الرسول على
 الإغراء المستأنف : عليكم رسولاً ، ووقع الإغراء على المنكور حين
 وصل وأنبه المعروف .

والرابع : نصبه بمشتق من الذكر ، أي : ذكرًا يذكر رسولاً وقد تقدم
 والجواب الخامس انتصاب الرسول بـ أنزل إليكم ذكرًا لتضمنه

(١) النفاذ ١٢٣ .

(٢) البيت من مجزوه الكامل قاله عبد الله بن الزبير في شعره ٢٢ ، وقد
 ورد في النفاذ ٤٨٣ ، والإنباف ٢ / ٦٦٢ ، والخزقة ٢ / ٢٣١ ، ٣ /
 ١٤٢ ، ٩ / ١٤٢ ، واللسان : قد والمعجم المفصل ١ / ١٦٢ .

معنى بعث الله رسولا .

والجواب **السادس** : انتصاب الرسول على الاتباع للذكر والرسول جبريل عليه السلام ، وهو فيما تقدم من الأجوبة محمد عليه السلام ، وتلخيص هذا الجواب : قد أنزل الله إليكم مبلغ ذكر رسولا ، فتاب للذكر عن المبلغ .

والجواب **السابع** : انتصاب الرسول على الاتباع للذكر ، والذكر معناه الشرف والفضل وليس بمقصود قصد القرآن وأنزل محمول على لظهور ولبيان . وهذا القول أحق ما ذكر بأن لا يقاس عليه وقد ذكرته في صدر الكتاب .

والجواب **الثامن** : رسول يتلو بإضمار هو رسول يتلو .

والجواب **التاسع** : أيضا هو رفع الرسول بإضمار : هذا ، وفيه معنى الإغراء كما أجابوا نافقة الله بالرفع . وهي قراءة زيد بن علي ^(١) . وفي الرسول وجهان آخران : الخفض بمعنى ذكر رسول ، والرفع بتأويل يُذكر رسول ^(٢) .

واستحسن القراء الرفع فقال : نزلت في الكتاب بتصب رسول وهو وجه في العربية ، ولو كانت رسول بالرفع كان صوابا لأن الذكر رأس آية ، والاستئناف بعد الآيات حسن ^(٣) .

- موقف المؤتب من أدلة النحو :

(١) راجع : الدر المصون ١١ / ٢٤ .

(٢) التفاسير ٤٨٢ - ٤٨٥ .

(٣) معاني القرآن ٣ / ١٦٤ .

السماع والقياس :

اعتد المؤتب كغيره من الكوفيين بالسماع واحترم القياس وعمل به ، ومن ذلك ما قاله في أثناء الحديث عن حجازيك : حيث قال : وفتح الصاء من حجازيكما يقول مذهب من ذهب إلى أن لبيك دعاء وسؤال وليس بخير ، إذ الحاء تفتح في الإغراء والطلب ، وتكسر في الخير ، فيقال : حاجزت حجازاً ، وحجاز حجاز يا رجل ، ولو كسرت ، فقول : حجازيكما على أنه تضمن معنى الإغراء والطلب لم يكن في ذلك فساد من جهة القياس ، فأما السماع فلا يُصرف عنه ولا يتكلم بغيره ^(١) .

وإذا بحثنا عن مصادر المؤتب السماعية نجد أنه أخذ عن أكثرها كما فعل غيره من متقدمي النحاة ، وفي مقدمتها القرآن الكريم ، فقد استشهد بأيات كثيرة أثناء شرحه للمسائل النحوية التي أدرجها في كتابه ، ولم يغفل جانب القراءات القرآنية المختلفة المتواترة منها والشاذ موجهها الإعراب فيها على وفق القراءة ، وكذا الأحاديث والآثار لم تكن بمنأى عن استشهاده بل ذكر حوالي أربعة وعشرين حديثاً وأثراً في كتابه .

ونالت الأشعار حظاً وافراً في كتابه فاستشهد بأربعة وعشرين وتسعمائة بيت من الشعر جاءت جلّها من عصر الاستشهاد . وكذا أقوال العرب وهي حجة إذا قبلت في عصر الاحتجاج ، وقد أكثر المؤتب من إيرادها والاستدلال بها .

— **الإجماع** : والمراد به إجماع نحاة البلدين : البصرة والكوفة .

(١) النفاثق ٤٣٣ .

قال ابن جني : وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا
المقيس على المنصوص وإلا فلا ^(١). وقد اعتمد المؤدّب فقال :
وإذا أخذت عن الرجلين قلت : فعلا ، بألف في آخره علامة
للمعنى في الفعل ، وهذه العلامة تكون غير ظاهرة في فعل الواحد ،
وظاهرة في فعل الاثنين والجماعة ، فأما للفعل بنفسه فإنه لا يثنى ولا
يجمع على إجماع من الكوفيين والبصريين ؛ لأنهم يريدون من الأعداد
وإن كثرت فعلاً واحداً ^(٢).

العلّة عند المؤدّب :

استخدام المؤدّب للعليل لتوضيح وجهة نظره وتوجيهه لاختياراته
والإجابة عن بعض القارئ من استفسارات ولم تخل فقرة في كتابه من
التعليل ، ومن ذلك ما قاله في موضع الألف في التثنية والواو في الجمع
حيث قال :

وموضع الألف في التثنية والواو في الجمع رفع فعلهم ، وزيدت
الألف بعد الواو في الجمع للفصل بين واو العطف وواو الجمع في مثل
قولهم : لما حضروا قام زيد ، ولما استعملت هذه القضية في الأفعال التي
تفصل واوها عن الحرف قبلها استعملت في الأفعال التي تتصل واوها
بالحرف قبلها ليكون الحكم في كل موضع واحداً ، ورفع الحرف الذي
قبل الواو وحقه النصب ، لأنه آخر الماضي ؛ لتجاورته الواو ^(٣).

(١) الخصائص : ١ / ١٨٩ .

(٢) اللغات : ٣٩ .

(٣) اللغات : ٣٩ .

وفي موضع آخر يقول عند إسناد الفعل الماضي إلى الضمائر : فإذا أخبرت عن النسوة قلت : فعَلْنَ ، بشكّن اللام لأنه بناء ، ونصبت النون لأن نون الإنث بنتيت على أن يكون قبلها ساكن أبداً فحفظها إلى التصب. فسإن قال قائل : هلا حركت اللام وسكّلت النون ؟ قلت : لأنّ لو فعلت ذلك لم أعرف هذه البنية من المصادر المبنية على فعل ، مثل : ينظُرْ وأشَرْ وأشبههما . وإذا أخبرت عن نفسك قلت : فعلتُ بناء مضمومة وسكّلت اللام كراهية توالي الحركات . وإذا أشركت في فعلك واحداً أو أكثر منه قلت : فعلتُنا . بنون وألف بعدها .

فإن قال قائل : فهلا اقتصررت على النون وحدها دون الألف ؟ قلت : لأنّني لو اقتصررت عليهما وحدهما لكان الكلام يدل على جمع النساء ، ولو اقتصررت على الألف وحدها دون النون لكان الكلام يدل على الإخبار عن الاثنين فاحتجت إلى إثباتهما معا لهذه العلة ، وإنما سويت بين الإخبار عن الاثنين وعن الجماعة فقلت : فعلتُنا لضيق الكلام ، إذ لم نجد إلى غير ذلك سبيلا ، والعرب تعبر عن الاثنين بلفظ الجميع من غير ضيق في الكلام ، وإليه يوجه قول الله جل وعز : ﴿ فَإِنْ كَانَ ثَمَّ إِخْوَةٌ ﴾^(١) . يريد الأخوين فصاعداً^(٢) . ويكفي هذا للتوضيح مدى اهتمام المؤدّب بالعلة وعلايته بها لتثبيت الفكرة في ذهن المتلقي وتكوين المادة اللغوية لديه دون عنت ومشقة .

(١) النساء ١١ .

(٢) الدقائق ٤١ .

المبحث الثاني : بين يدي الكتاب

اسم الكتاب :

جاء على صفحة عنوان المخطوطة ذكر اسمه مع بيان هدفه كما يلي :
كتاب دقائق التصريف ، كتاب فيه علل التصريف ودقائقه حكاهما
عن الأئمة مصنفها القاسم بن محمد بن سعيد المؤتب .
وفي آخرها ورد " آخر الكتاب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى
الله على خير الخلق محمد النبي وعلى آله وسلم تسليماً كثيراً ، ولا حول
ولا قوة إلا بالله العظيم ، اللهم اغفر لمؤلفه أبي القاسم محمد بن سعيد
المؤتب " .

وبلاحظ أن اسم المؤلف ورد برولينتين الأولى : القاسم بالثقب ،
وفي آخر الكتاب جاء أبو القاسم بالكسبة ، فهل هو القاسم أو أبو القاسم ؟
رجسح المحقق الدكتور حاتم الضامن أنه أبو القاسم اعتماداً على ما
ورد في آخر الكتاب ، فقال :

وأنسا أمل إلى أن اسمه (أبو القاسم بن محمد) وأن الناسخ أخطأ
فأسقط كلمة (أبو) لأنه أملى العنوان من حفظه وأضاف عبارة : كتاب
فيه علل التصريف ودقائقه ، وما جاء في آخر الكتاب هو الصواب ؛ لأن
المؤلف هو الذي كتب هذه الخاتمة ، وبزويد ما ذهبت إليه ما جاء في أسفل
صفحة العنوان لخاتمة ، وبزويد ما ذهبت إليه ما جاء في أسفل صفحة
العنوان من تعليقات : (دقائق التصريف لأبي القاسم محمد بن سعيد
المؤتب بخطه في ٣٣٨ هـ)^(١) . وقد طبع الكتاب مرتين ، إحداهما سنة

(١) راجع : بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص د/ حاتم الضامن . =

١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م. بمطبعة المجمع العلمي العراقي - تحقيق د. أحمد ناجي القيسي ود/ حاتم الضامن ، ود/ حسين نورال ، وهي النسخة التي اعتمد عليها البحث في تناول مسائله النحوية ، وقد أعارني صورة من هذه الطبعة أستاذي الدكتور / عبد الفتاح سليم بعد أن تعيت في البحث عن الكتاب وسؤال المتخصصين عنه .

والطبعة الثانية طبعة دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع بدمشق سنة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م بتحقيق د. حاتم الضامن منفرداً ، وقد ذكر في مقدمة هذه الطبعة سبب الفرادة بتحقيق الكتاب فقال :

كان د. أحمد ناجي القيسي - رحمه الله تعالى - قد طلب إلى تحقيق هذا الكتاب لنشره في المجمع العلمي العراقي ، ولكن بشرطين ، الأول : أن يكون مشاركاً في التحقيق ، والثاني أن يكون د. حسين نورال مشاركاً أيضاً ؛ لأن الفضل يعود إليه في تصوير المخطوطة فأنجزت تحقيق الكتاب في ثلاث سنوات لم يشاركني فيه أحد وأخي الشاعر وليد الأعظمي على علم بذلك ، وهكذا كان أمر الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧م . واليوم وبعد مضي سبع عشرة سنة أعلن هذه الحقيقة ، وأقدم هذه الطبعة المنقحة والحمد لله أولاً وآخراً^(١).

وأقول : إذا كان الأمر كذلك فلم ورد اسم المحققين الثلاثة على غلاف الطبعة الأولى ؟ لترك الإجابة عن هذا للدكتور حاتم الضامن وبخاصة أنه لا خلاف بين المطبعتين في شيء ، وأن منهج التحقيق واحد

= ص ٣٠٠ - كلية الأرباب - بغداد . ومقدمة الكتاب مطبعة دار البشائر ص ٦
(١) مقدمة الكتاب ص ٥ ط دار البشائر .

جاءت فيه أرقام حواشي كل صفحة على حدة غير متواصلة أو متسلسلة ، بيد أنه أضاف في الطبعة الثانية التي نفرد بتحقيقها - كما يقول - دراسة مقتضية عن الكتاب فقال : وكنت قد عقلت العزم على دراسة الكتاب والتفكير عن المصطلحات التي نفرد بها بعد أن قضيت ثلاث سنوات في تحقيق الكتاب والإشراف على طبعة ، ولظروف خاصة لم ألحق هذه الدراسة بالكتاب في طبعته الأولى وأمل أن تأخذ مكانها في الطبعة الثانية التي أعدتها واستدركت ما وقع من أخطاء في الطبعة الأولى ، وفي هذه الطبعة بيان وتوضيح حول حقيقة الظروف التي أحاطت بتحقيق الكتاب ونشره في المجمع العلمي العراقي ^(١).

واقول : الكتاب يحتاج إلى إعادة تحقيق لكشف ما في ألفاظه من غموض وفي أسلوبه من إيهام ، وفي مصطلحاته من غرابة لم تعهد عنده غيره ، وقد أشار إلى بعضها المحقق من طرّف خفي وترك كثيرا دون توضيح ولعل الله ييسر الظروف التي تعين على ذلك .

وفي أثناء مراجعتي لمصادر كتاب هشام بن معاوية الضير وجدت كتاب دقائق التصريف من بينها ، وأنه رسالة ماجستير باسم / محمد هزاع مقدمة إلى كلية الآداب بالرياض عام ١٤٠٠ هـ ^(٢). ولعل فيها ما يوضح ما أشرت إليه ؛ إذ لم يتيسر لي الاطلاع عليها .

محتوى الكتاب : أوضح المؤذب الملحق الذي سار عليه ومحتوى كتابه . فقال : وأقدم للقول في الأفعال الماضية والمستقبلية والمصادر

(١) مقدمة للدقائق ص ٥ .

(٢) هشام بن معاوية الضير ٤٣١ .

والنوعون ثم عطل ذلك قائلا : لأن فيها من المعاني التطيعة والحج القويمة والأدلة الموثقة ما ليس في غيرها ، ثم بدأت بأصول الصحيح ثم بفروعه ؛ لأنه أشمل مأخذاً وأقل كلفة وأيسر خطياً ، ثم بالأولى فالأولى به حتى استوعبه وأتممه وأختمه بإن الله أقضاه وشاءه - بشواذ من كلام العرب وأطراف من النحو .

ثم رتب المؤنّب مباحث الكتاب بادئاً بالحديث عن حكم الأفعال الماضية ، ثم المستقبلية وبعدها حكم في جمل المصادر ، والمصادر التي لا أفعال لها والمصادر التي تخالف صدورها والأفعال التي لا مصادر لها ويتبع كل حكم بما يتفرع عنه فيعد أن يذكر مثلاً : حكم في جميع أصول الصحيح يردفه بنكسر الفروع منه وهكذا نواليك في كل الكتاب وختمه بالحديث عن حكم في مخارج الحروف وأعدادها . وتخلل ذلك موضوعات نحوية كانت محور البحث والدراسة مثل أقسام الكلام وإعراب الفعل ، والمصادر المستعملة بدلاً من اللفظ بأفعالها ، وحذف الفعل بعد إن وما يأتي مبنياً لإعرابه على الإضمار وغير ذلك ولم يتناول كتاب صرقي فيما علمت من البحوث النحوية ما تناوله المؤنّب في ذلك .

والمذهج الذي رسمه المؤنّب في كتابه ييسر الأمر على الدارس ويمكنه من استيعاب المادة اللغوية في سهولة ويعينه على مهارة الأداء ، وهذه سمة قلما توجد عند غيره .

مصادر الكتاب :

نقل المؤنّب في كتابه عن علماء كثيرين بصريين وكوفيين من بينهم :
- الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفي سنة ١٧٠ هـ وكان ينعتة دائماً باليصري .

- سيوييه المتوفى سنة ١١٨٠ هـ .
 - يونس بن حبيب المتوفى سنة ١١٨٢ هـ .
 - الكمالي المتوفى سنة ١١٨٩ هـ .
 - القراء المتوفى سنة ١٢٠٧ هـ .
 - أبو عبيدة المتوفى سنة ١٢٠٩ هـ .
 - قطرب المتوفى بعد سنة ١٢١٠ هـ .
 - هشام بن معاوية الضرير " ١٢١٩ هـ .
 - الأخفش المتوفى سنة ١٢١٥ هـ .
 - الأصمعي المتوفى سنة ١٢١٦ هـ .
 - أبو عبيد المتوفى سنة ١٢٢٤ هـ .
 - المازلي المتوفى سنة ١٢٤٩ هـ .
 - ابن قتيبة المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ .
 - المبرد المتوفى سنة ١٢٨٥ هـ .
 - أبو بكر بن الأثير المتوفى سنة ١٣٢٨ هـ .
- وقد صرح المؤدّب بأسماء أربعة من المصادر التي نقل عنها ، وهي:
- عيون الأخبار لابن قتيبة .
 - الجمع والتفتية للفسراء .
 - المعرب للفسراء .
 - معاني الشعر لابن السكيت .
- شواهد الكتاب : أولاً : القرآن الكريم وقراءاته: لكثرة المؤلف من الآيات القرآنية في أثناء توضيحه للمسائل النحوية التي ذكرها في كتابه ،

وكذا القراءات القرآنية المختلفة المتواترة معها والاشارة موجهاً الإعراب على وفق القراءات ، ومن ذلك ما ذكره في آية البقرة : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(١) . حيث قال : روى المفضل بن محمد بن عاصم أنه قرأ : وعلى أبصارهم غشاة^(٢) . الآية ، فقال : الغشاة ينصبها جعل المضمر السذي يدل عليه ختم ، وقال : هو كقوله في الجاثية : ﴿ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِمْ وَقَلْبِهِمْ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾^(٣) .

ثانياً : الحديث والآثار : ضمن المؤلف كتابه عدداً من الأحاديث والآثار ليدعم بها ما أثّر من آراء نحوية وصرفية ، ومن ذلك قوله : ومما ينشئ لفظه على معنى الفعل المذكور : قال أيضاً وتكلم أنفاً ، يعني على أض أيضاً ، ولستألف استئنافاً ، فأناب قال عن أض ومعناه عاد ، وأنشأ أنفاً بتأويل الاستئناف ، وإن خرج على لفظ فاعل كما كان وعائداً بسك بعد وعوداً بك ، دليل هذا قال الرجل أنفاً ، وتكلمت المرأة أنفاً^(٤) ، قال رسول الله - صَلَّى الله عليه وسلم- : أنزلت على سورة أنفاً ، وقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾^(٥) . فتذكر أنف في

(١) الآية ٧ .

(٢) الدر المصون ١ / ١١١ .

(٣) الآية ٢٣ وراجع الدقائق ٤٨٣ .

(٤) الدقائق ٤٩٠ .

(٥) الكوثر آية ١ ، وراجع النهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٧٦ ، والدقائق ٤٩٠ .

كلامه عليه السلام بعد السورة يكشف أنه مقصود به قصد الاستئناف^(١). وفي موضع آخر يقول : ومما جاء ميموزاً على الفعلة لئلا تأخذ . والسناء : الضعف والسناء : أول الإسلام ومنه الحديث : " طوبى لمن مات في السناء"^(٢). ومن الملحق به الرهشة : الضعف^(٣).

- الأمثال وأقوال العرب :

لم يغفل المؤدّب جانب المال العربي في الاستنباط به لدعم الرأي وتأكيده ، وأبلى الأوجه الجائزة فيه ، وكذا أقوال العرب ، ومن ذلك ما أورده عند حذف الفعل لدلالة الحال عليه إذا بنى الكلام على أمر تشهد الحال معناه ويقرب من قلوب الحضور حتى يكون كالمنظر فقال : ويقال : " اللهم غيِّبنا لا نضلَّ"^(٤). فبنى على الرقعة ما يُخبط به ولا يُهبطنا عن حال العلو والخير ، وتقول العرب : سَمْعًا لا بَلْغًا ، وسَمْعًا ولا بَلْغًا ، وسمع لا يَنْغ^(٥). يقولون : جعلنا لا يقع بنا الشر في أنفسنا ولا يسلِّغ حالتنا إذا سمعناه نازلًا بغيرنا ، ومنه : اللهم صنيعةً وثناً^(٦). معناه أرسل في الغم ، ومثله : الطريق ، يريد: نخل الطريق - وأمر ميكائيل

(١) الدقائق ٤٩٠ .

(٢) النهاية ٣ / ٥ .

(٣) الدقائق ١٧٩ .

(٤) مجمع الأمثال ٢ / ٦٠ ، وفيه غيِّب خيرٌ من الهبط .

(٥) السابق نفسه ١ / ١٢٩ .

(٦) الكتاب ١ / ١٢٩ .

لا أمر مضحكك * (١). بنى على أشع . وللكتاب على البقر (٢)، معناه :
دع . والرفع غير مجهول صوابه (٣).

الأشعار والأرجاز

استشهد المؤدب بعدد كبير من الأبيات الشعرية بلغت عدتها أربعة وعشرين وتسعمائة بيت ما عدا المكرر ، وجل هذه الأبيات من عصر الاستشهاد ، فمن استشهد بشعرهم من شعراء ما قبل الإسلام : امرؤ القيس والأعشى والحارث بن حلزة وعبيد بن الأبرص وعدى بن زيد والشفري والنايعة للبياني وغيرهم .

ومن شعراء العصر الإسلامي والأموي حسان بن ثابت والنايعة الجعدي والحطيئة وحמיד بن ثور والخنساء والشماع والأخطل وجربير ونو الرمة والكميت بن زيد وغيرهم .

ولم تكن الأرجاز بمعزل من ذلك فقد استشهد منها بخمسة وتسعين وعنتى بيت للعجاج ورؤية وأبي النجم والعجلى وغيرهم . والكتاب بعد موسوعة شعرية للأبيات التي يحتج بها في النحو والصرف ، وفي هذا دلالة على غزارة علم المؤدب وكثف لما تحمله شخصيته من ثقافة ، وسعة اطلاع .

أهمية الكتاب : تترجع أهمية كتاب دقائق التصريف إلى أنه من

(١) الأمثال لأبي عبيد ٢٢٣ .

(٢) مجمع الأمثال ٣ / ٢٢ .

(٣) اللغات ٤٦١ ، ٤٦٢ .

أقدم الكتب التي وصلت إلينا في الصرف ، وانفرد مؤلفه بمصطلحات وتقسيمات لم تعهد غيره .

وتختلف القضايا الصرفية التي عرضت فيه عن الكتب الأخرى التي عالجت الموضوع نفسه ، لأن مؤلفه اتبع منهجاً تعليمياً سهلاً تميل إليه النفوس وتطمئن إليه القلوب ، حيث اتبع الأصول بالقروح للكتمل عند القارئ الفكرة وثبت في ذهنه القاعدة .

- وقد حفل الكتاب بشواهد كثيرة مختلفة ومتنوعة من القرآن وقراءاته والحديث والأثر والأشعار وأقوال العرب ، وانفرد مؤلفه بذكر شواهد لم توجد عند غيره ، ولم تشر إليها المعاجم التي حرصت على جمع تلك الشواهد ، مثل : معجم شواهد العربية لهارون ، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية لجميل حنا حداد ، وفاق الكتاب غيره بما حواه من مباحث نحوية مختلفة خلّت منها كتب الصرف ، وهذا أمر يعدّ جديداً ويكشف عن موسوعية مؤلفه ، وبزيل الثغاب عن نزعة النحوية .

ويكفي في بيان قيمة الكتاب أنه الأثر الوحيد الذي وصل إلينا عن المؤلف فكشف لنا عن شخصية عالم صرفي ألقى المكتبة العربية بما أودعه في كتابه من مباحث نفيسة في النحو والصرف عزّ أن توجد عند غيره .



1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

الفصل الأول : الكلام ومكوناته

أقسام الكلام

قسم المؤنث الكلام ثلاثة أقسام متفقا بذلك مع جل النحاة ، فقال تحت عنوان : حكم في تبيين جميع أصول كلام العرب : " اعلم أن الكلام كله عربيته وعجميه ينقسم على ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ولكنه يتعلق بأحدهما " (١).

وهذا التقسيم الذي ارتأه المؤنث بكاد يجمع النحاة عليه ، وقد نص على ذلك سيبويه فقال : فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل وقد عر سيبويه بالكلم وهو جمع كلمة وثم يقل الكلام ؛ لأنه للكثير ، ولم يعر بالكلمات ؛ لأن الكلم أخف وهو اسم للذات والكلام المصدر ، فاته السيراني (٢).

ومع اتفاق النحويين على هذه القسمة نجد السيوطي يسند إلى أبي جعفر أحمد بن صابر رأيا يفيد فيه أن الكلمة على أقسام أربعة ويضيف القسم الرابع ويسميه الخالفة (٣). وهو عند النحاة اسم الفعل ، نحو : هبها وأف وصه .

وعندئذ ظهرت خيرة النحويين في تقسيم الكلام بصورة واضحة عندما عرضوا لما اصطلاحوا عليه بأسماء الأفعال ، فمنهم من عدها

(١) دقائق التصريف ٣٩٣ .

(٢) الكتاب ١ / ٢ بولاق .

(٣) الهمع ٣ / ٨٢ تج أحمد شمس الدين .

أسماء حقيقية ودلائل على ذلك بقولها لعلامات الاسم ، ومنهم من عدها أفعالاً حقيقية وعُزي هذا إلى الكوفيين وذهب فريق ثالث إلى أن منزلتها بين الأسماء والأفعال وفصل فيه فريق فعد ما استعمل منها ظرفاً أو مصدرأ بالقياس على اسميته ، واعتبر قسماً منها أسماء أصوات كـ أف ولوه ، والقسم الثاني مصادر ، نحو : جذرك ، والثالث أسماء أفعال نحو صه^(١).

والصحيح في هذه التسمية ما عليه الجمهور ، ولذا قال العكبري إنما علم كون الكلام ثلاثاً فقط من وجهين :

أحدهما : أن الكلام وضع للتعبير عن المعاني والمعاني ثلاثة : معنى بخبر به ، ومعنى بخبر عنه ، ومعنى يربط أحدهما بالآخر فكانت العبارات عنها كذلك .

الثاني : أنهم وجدوا هذه الأقسام تعبر عن كل معنى يخطر في النفس ، ولو كان هناك قسم رابع لم يوقف عليه لكان له معنى لا يمكن للتعبير عنه^(٢).

ورد ابن هشام ما ذهب إليه ابن صابر بإجماع من يعتد بقولهم على انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة وفي هذا إشارة إلى عدم اعتداده

(١) راجع : الكتاب ١ / ١٢٣ ، والمقتضب ٣ / ٣٠٢ والمسائل العسكرية للقارسي ١١١ - ١٢٢ والصاحبي ٨٩ ، وشرح المفصل ٤ / ٥٢ والجمع ٣ / ٨٢ ، ٨٣ ، وحاشية الصبان ٣ / ١٩٦ .
(٢) راجع : لكتاب ١ / ٤٣ ، تلح غازي طهومات ، والإنصاف ١ / ٧ .

بالمخالف ، فقال : ثم قلت : وهي اسم وفعل وحرف وأقول : الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة لا غير ، أجمع على ذلك من يعتد بقوله . ثم يذكر الدليل على انحصار الكلمة في هذه الأنواع فيقول : ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة : ذات ، وحدث ، ورابطة للحدث بالذات ، فالذات الاسم ، والحدث للفعل ، والرابطة الحرف. وهذا دليل من القياس. قال ابن الخباز : ولا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب ؛ لأن الدليل على الانحصار عقلي والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات^(١).

وإن الخباز مبوب في هذا بالزجاجي الذي يرى أن تقسيم الكلام في العربية ينطبق على لغات أخرى يريد أنه لم يحددها ، فقال " وقد اعتبرنا ذلك في عدة لغات عرفناها سوى العربية فوجدناه كذلك لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف ولا يكاد يوجد فيه معنى رابع ولا أكثر منه^(٢) .

وثمة دليل يشهد بصحة هذه القسمة من السماع ، وهو ما ورد عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فيما روى أبو الأسود عنه قال : دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فوجدت في يده رقعة فقلت : ما هذه يا أمير المؤمنين فقال : إني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء - يعني الأعاجم - فأردت أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه ، ثم لقيت إلى الرقعة وفيها

(١) شرح شعور للذهب ١٣ ، ١٤ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ٢٧ نج مازن مبارك .

مكتوب : الكلام كله اسم وفعل وحرف ، فالاسم ما أتى عن المسمى والفعل ما أتى به والحرف ما أفاد معنى وقال له : ألح هذا النحو وأضف إليه ما وقع إليك ^(١).

هذا إلسى جانب إجماع أهل العلم من المتكلمين والعروضيين والنحويين والتفويين وغيرهم على أن الكلام كله ثلاثة أشياء اسم وفعل وحرف جاء لمعنى .

خطة الاسم : بعد أن قسّم المؤدّب الكلام شرع في وضع حدود لأقسامه بادئاً بالاسم فقال :

" فالاسم ما نفع وضرر ، ووضع ليفرق بينه وبين سائر الأعيان وصلح أن يكون فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه ^(٢) ، نحو : زيد ، وعصرو ويكر ، ثم أبان منزلته بين أقسام الكلام فقال : والأسماء أينما كانت قبل الأفعال ، وهى أخف من الأفعال ، والدليل على أنها أخف من الأفعال دخول التنوين فيها وإستناعه من دخوله في الأفعال ولحق الجزم والسكون إياها لتقلها ^(٣).

وقد اضطربت آراء النحاة وتعددت اتجاهاتهم في تعريف الاسم ولم يستطيعوا تحديد مفهوم واضح له ، فهذا سيبويه لم يحدد مفهوماً ما له بل اكتفى بالتمثيل له ، وفقاً لكثير من أصحابه أثره في ذلك ، فقد ورد في

(١) نشأة النحو ١٦ ، ١٧ .

(٢) أخذ المؤدّب هذا التعريف من الأخفش والزجاجي راجع : الإيضاح في علل النحو ٤٨ ، ٤٩ ، نج مازن مبارك ، إصلاح الخلل : ٩ .

(٣) دقائق التصريف ٣٩٤ .

الكتاب ما نصه : قال سيبويه : " قالكم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل ، فالاسم رجل وقرس وحائط " (١).

وهذا التعريف يراعى الجانب الشكلي - البنية - للاسم دون مراعاة للجانب الوظيفي ، وقد نكر سيبويه ما يميز الاسم من الفعل والحرف حيث قسمه قسمين : معرفة ونكرة فقال في باب تسمية الموث : النكرة هذه أشد تمكناً من المعرفة ؛ لأن الأشياء إما تكون نكرة ثم تُعرف ، فالنكسر قبل ، وهو أشد تمكناً ، فالأول أشد تمكناً عندهم فالتكرة تُعرف بالآلف واللام والإضافة ويأن يكون علماً (٢).

وقال في (باب مجرى نعت المعرفة عليها) فالمعرفة خمسة أشياء : الأسماء النسي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التثوين والآلف واللام والأسماء المبهمة والإضمار ، فأما العلامة اللازمة المختصة ، فنحو : زيد وعمر وعبد الله وما أشبه ذلك ، وإنما صار معرفة ، لأنه اسم وقع عليه يُعرف بعينه دون سائر أمته (٣). وذكر ابن فارس أن سيبويه عرف الاسم تعريفاً آخر فقال : الاسم هو المحدث عنه (٤). وبذلك يكون سيبويه مراعيًا في تعريفه الجانب الوظيفي للاسم .

وقد اعترض على سيبويه بأن كيف التي عندها اسماً لا يجوز أن

(١) الكتاب ١ / ٢ ب .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٢ ، ٢٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٢١٩ .

(٤) الصاحبي ٨٢ .

بحديث عنها . وهذا مردود بأن كيف للسؤال عن الحال والحال مفعول فيها عند البصريين .

ويُعرف المبرد الاسم بأنه ما جاز الإخبار عنه ويمثل لذلك بس قام زيد ، وزيد منطلق ، ويُعرض عليه بأن إذا وإذ عند النحويين من قبيل الأسماء ومع ذلك لا يجوز الإخبار عنهما .

ويدافع الفارسي قائلاً : وبذل على أنهما اسمان قولنا : القتال إذا جاء زيد ، فيكون خبراً عن الحدث ، كما نقول : القتال يوم الجمعة فيكون خبراً . وأما إذا فإنه يضاف إليه الاسم في نحو : يومئذ وحينئذ ، ويقع خبراً عن الحدث كـ إذا ، وهذه الأسماء التي تخرج عن هذا الوصف الذي وصف به أبو العباس الاسم ليست متمكنة في الاسمية وما قصده أبو العباس هو الإثبات عن الأسماء المتمكنة ولا يكاد النحويون يطلقون عليها الاسم على الإطلاق حتى يقيدوه بغيره ^(١) . والفارسي مسبق في هذا بالزجاجي الذي عرض رأي المبرد وناقشه فقال : فأما جد أبي العباس المبرد فلاسم فهو الذي ذكر في أول المقتضب حين قال : الاسم ما كان واقعاً على معنى ، نحو : رجل وفرس وزيد وعصرو وما أشبه ذلك ويعتبر الاسم بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم فإن امتنع من ذلك فليس باسم . وليس عرض أبي العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المبتدئ فنذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة ، وقوله ما دل على معنى هو الذي أخذه ابن السراج

(١) المسائل العسكرية ٨٥ ، ٨٦ بتصريف يسير نخ د . للشاطر .

وقسمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص ...
وقد أخذ على المبرد أيضاً في هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفض
فهو اسم ، وما امتنع فيه فليس باسم ، وقيل : إن من الأسماء ما لا تدخل
عليه حروف الخفض ، نحو : كيف وصه ومه ، وما أشبه ذلك وللمناضل
عن أبي العباس في هذا جوابان :

أجابه : ما قدمنا ذكره وهو أنه قصد الإبانة عن الأسماء
المتكئة، والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه واستخرجته له ولم
أر أحداً من أصحابنا ذكره . أقول : إن حد أبي العباس هذا ... غير قاسد
، لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعله
تدخل ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب بل يخرج منه ما خرج يعلته ويبقى
الثاني على حاله ^(١).

والذي يُعوّل عليه أبو العباس المبرد في تعريف الاسم وصفته
المخصصة له أنه ما جاز الإخبار عنه ، ومثال الإخبار عنه قولنا قام زيد
وزيد منطلق ^(٢).

وقد نحا المبرد في تعريفه هذا نحو سيبويه ، فقد قال ابن فارس :
إن ناساً حكوا عن سيبويه أن الاسم هو المحدث عنه ^(٣).

ونسب أبو القاسم الزجاجي هذا الرأي للأخفش حيث قال : " وقال
الأخفش سعيد بن مسعدة : الاسم ما جاز فيه نفعني وضررتي يعني ما جاز

(١) الإيضاح ٥١ .

(٢) المسائل العسكرية ٨٤ ، ٨٥ .

(٣) صاحبسي ٨٩ .

أن يفسر عنه ^(١). وهو عين ما صرح به أبو القاسم المؤدب في تحديد للاسم .

قال الزجاجي : وفساد هذا الحد بين ، لأن من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه ، نحو : كيف وأين ومتى وأي وأين لا يجوز الإخبار عن شيء منها . وقد حدد الزجاجي الاسم فقال : الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به ، وهذا الحد داخل في مقاييس النحو أو لوضاعه وليس يخرج عنه اسم البتة ولا يدخل فيه ما ليس باسم ^(٢).

ثم يدافع الزجاجي عن تعريف الأخفش قائلاً : وهي داخلة - يقصد كسيف وأين ومتى وأين - في حدنا الذي قدمنا ذكره ، لأنها في حيز المفعول ، فكيف سؤال عن حال الحال مفعول فيها عند البصريين وعند الكسائي وهي مضارعة للوقت والوقت مفعول فيه وهي عند القراء بمعنى الجزاء الممكن وغير الممكن .. وأين وأحوالها ظروف ، والظروف كلها مفعول فيها ^(٣).

ورد ابن عصفور ما قاله الزجاجي في تعريف الاسم فقال : وهذا الحد الذي حد به الاسم فاسد لأنها ليس بجامع ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شيء ، واستدل على ذلك بكلمة

(١) الإيضاح ٤٩ .

(٢) السابق ٤٨ .

(٣) السابق ٤٩ ، ٥٠ بتصرف .

أيمن التي هي اسم مفرد لا تستعمل إلى في القسم مبتدأة ، ولا يدخل عليها حرف جر ، ولا تكون فاعلة ولا مفعولة ، ثم يقول : فالحد الذي وضعه الزجاجي منتقد من ثلاثة أوجه :

أجدها : أنه تسمح فيه ، والتسامح لا يجوز في الحدود والآخر : أنه أتى في الحد بـ " ما " وهي للإبهام أو التشكك ، وهذان اللفظان وأشباههما غير مسانفين في الحد ؛ لأن الحد موضوع لتحديد اللفظ ونسب على المعنى . والثالث : أنه حد الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً ومفعولاً قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم . وقد أكثر الناس في حد الاسم فلوضح ما حد به أن تقول : الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض بينتها للزمسان^(١).

ويلخص ابن فارس ما قاله النحويون في تعريف الاسم ويناقش أقوالهم واضعاً ذلك تحت عنوان " باب أقسام الكلام " فيقول : أجمع أهل العلم أن الكلام ثلاثة اسم وفعل وحرف ، فأما الاسم : فقال سيبويه " الاسم نحو رجل وفرس " وهذا عندنا تمثيل ، وما أراد سيبويه به التحديد إلا أن ناسباً حكوا عنه أن الاسم هو المحدث عنه " وهذا شبيه بالقول الأول ؛ لأن كيف اسم ولا يجوز أن يبحث عنه .

وسمعت أبا عبد الله أحمد بن محمد بن داود الفقيه يقول : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد الميرد يقول : مذهب سيبويه أن الاسم ما صلح أن

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩٠ - ٩٣ نج صاحب أبو جناح .

يكون فاعلاً . قال وذلك أن سيبويه قال : ألا ترى أنك لو قلت : إن بضرب يأتينا ولشياه ذلك لم يكن كلاماً كما نقول : إن ضاربك يأتينا إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعها في المعنى (١).

قال : فدل هذا على أن الاسم عنده ما صلح له الفعل . قال : وعارضه بعض أصحابه في هذا بأن كيف وعند وحيث وأين أسماء وهي لا تصلح أن تكون فاعلة . والدليل على أن أين وكيف أسماء قول سيبويه : الفتح في الأسماء قولهم كيف وأين (٢) فهذا قول سيبويه والبحث عنه .

وقال للكسائي : الاسم ما وصف ، وهذا أيضاً معارض بما قلناه من كيف وأين أنهما اسمان ولا ينعان . وكان القراء يقول : الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام (٣). وهذا القول أيضاً معارض بالذي ذكرناه أو نذكره من الأسماء التي لا تنون ولا تصاف ولا تصاف إليها ولا يدخلها الألف واللام .

وكان الأخفش يقول : إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة نحو : زيد قام وزيد قائم ، ثم وجدته يثنى ويجمع ، نحو قولك : الزيدان والزيدون ، ثم وجدته يمتنع من الصرف فاعلم أنه اسم .

وقال أيضاً : ما حسن فيه يتعني وبضرتي فهو اسم وقال قوم : الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض وهذا قول هشام وغيره ،

(١) الكتاب ٣ / ١ يتصرف يسير .

(٢) الكتاب ٣ / ١ ، والصاحبي ٩٠ .

(٣) معاني القراء ٢ / ٤٢٠ .

وله قول آخر : إن الاسم ما نودي ^(١) ~~بـ~~ ^{بـ} وكان ذلك معارض بما ذكرناه من كيف ، ومن قولنا : إذا وإذا اسم لحين - فحدثني علي بن إبراهيم القطان قال : سمعت أبا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول : حدثني أبو عثمان المازني قال : سألت الأخفش عن " إذا " ما الدليل على أنها اسم لحين ؟ فلم يأت بشيء . قال : وسئل الجرمي فشعب ^(٢) ، وسئل الرياشي فجوابه ، وقال : الدليل على أنها اسم للحين أنه يكون ضميراً ، ألا ترى أنك تقول : القتال إذا يقوم زيد ، كما تقول : القتال يوم يقوم زيد . وقد أوما القراء إلى هذا المعنى .

وعاد القول بنا إلى تحديد الاسم ، فقال المبرد في كتاب المقنعين : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، فإن امتنع من ذلك فليس باسم . وهذا معارض أيضاً بكيف وإذا وهما اسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر .

وسئل الزجاج عن حد الاسم فقال صوت مقطع مفهوم دال على معلى غير دال على زمان ولا مكان وهذا القول معارض بالحرف ، وذلك أن نقول : هل ويل وهو صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان ، وقول من قال الاسم ما صلح أن ينادى خطأ : لأن كيف اسم ولين وإذا ولا يصلح أن يقع عليها تداء .

قال أحمد بن فارس هذه مقالات القوم في حد الاسم يعارضها ما قد

(١) الصحابي ٩٠ ، وإصلاح للخلل : ١٠ .

(٢) أي : لم يعرف الصواب - اللسان : شغب .

ذكرته ، وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من معارضة والله أعلم أي ذلك أصح ؟

وذكر لي عن بعض أهل العربية أن الاسم ما كان مستقراً على المسمى وقت ذكره إياه ولازماً له وهذا قريب ^(١) قال ابن الأثيري : وقد ذكر فيه التحوين حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً ، ومنهم من قال لا حد له ، ولهذا لم يحده سيبويه وإنما التقى فيه بالمثال ، فقال : الاسم رجل و فرس وحائط ^(٢) . والذي أراه في ذلك ما قال به الأخفش وأخذ به المؤنّب ، لأن العلماء السابقين عندما عرفوا الاسم مثلاً له بالمتكّن ، وليس مرادهم جميع الأسماء ، فهذا سيبويه يقول : " فالاسم رجل و فرس وحائط " .

حدّ الفعل :

حدّ أبو القاسم المؤنّب الأفعال بقوله : " والأفعال أحدث الأسماء وحركاتها وهذا قول سيبويه ، واستدل على ذلك قائلاً : " والدليل على أنها كذلك أن الأسماء تُضمّر فيها والأسماء تستغنى عن الأفعال مثل قولك : عبد الله أخونا ، ومحمد نبينا ، والله ربنا ، والكعبة قبلتنا ، والإسلام ديننا والأفعال لا تستغنى عن الأسماء بحال ^(٣) .

(١) الصاحبي ٨٩ - ٩٢ .

(٢) أسرار العربية ٩ تج محمد بهجة البيهقي .

(٣) هذا قول سيبويه كما ورد في الكتاب ٦/١ حيث قال : واعلم أن بعض الكلام يُقال من بعض ، فالأفعال من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول ومن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء ، ألا -

وإذا كانت هذه نظرية أبي القاسم إلى الأفعال ؛ فماذا قال عنها

النحويون ؟

لقد اختلف النحويون في تحديد مفهوم الفعل بيد أن اختلافهم فيه كان أقل من الاختلاف الذي دار بينهم حول تحديد مفهوم الاسم ، فسيبويه يرى أنه : ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء ، فيقول : ولما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما معنى ولما يكون ، وما هو كائن لم ينقطع ^(١) وقسم سيبويه الفعل ثلاثة أقسام مؤكداً وظليفة الصرفية التي يتميز بها ، وهي : دلالة على الحدث المقترن بزمن ماضٍ أو حاضر أو مستقبل فقال : فلما بناء ما معنى فذهب وسمع ومكت وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً : اذهب واقتل وامشرب ، وسخيراً يقتل ويذهب ويضرب ويقتل ويضرب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت فهذه الأمثلة التي أخذت من لفظ أحداث الأسماء ولها أبلية كثيرة ستبين إن شاء الله - والأحداث ، نحو : الضرب والقتل والحمد ^(٢).

وقد عورض سيبويه بأن هناك كلمات عدّها أفعالاً ولم تؤخذ من

= ترى أن الفعل لابد له من الاسم وإن لم يكن كلاماً والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلهنا وعبد الله أخونا " ، وبذلك يتضح خفة الاسم ونقل الفعل بدليل قول سيبويه : الفعل لابد له من الاسم . والاسم قد يستغنى عن الفعل ، يضيف كسائي ومن معه أن الاسم يستتر في الفعل ، والفعل لا يستتر في الاسم [الإيضاح ١٠١] .

(١) الكتاب ١ / ٢ .

(٢) السابق نفسه .

أحداث الأسماء ، مثل : نَعَمْ وبَشٍ وليس وعسى . ويمكن أن يقال في السرد على ذلك : إنه قصد أن يحد الفعل مطلقاً أعني ما يقال فيه فعل ، وما اعترض به المعترضون يسمى فعلاً بتقيد ، فإن كان واخواتها تسمى أفعالاً ناقصة ، ونعم وبشٍ يسميان فعلى مدح وذم وعسى يسمى فعل مقاربة .

ونذكر ابن السراج أن الفعل ما دل على معنى وزمان مستنداً إلى وظرفيته الصريحتين الحدث والزمن ، وقرئ بينه وبين الاسم بأن الاسم يدل على معنى فقط وهو دلالة على المسمى دون الدلالة على الزمن ، وأبان أن الزمن الذي يدل عليه الفعل إما أن يكون ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً ، وأن الاسم وضع لمعنى مجرد من هذه الأوقات ، أو وضع لوقت مجرد من الأحداث والأفعال ، ويقصد بعبارة الأخيرة الأسماء التي تفيد الدلالة على الزمن دلالة معجمة كالיום والليلة والشهر وهذا صحيح^(١).

وينكر الزجاجي أن للفعل ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبلي ليحترز بذلك عما يدل على حدث دون زمان وهو المصدر ، وما يدل على زمان فقط عنده فظرف زمان مؤيداً بذلك ابن السراج بيد أنه يلاحظ أن الكلمة عنده إن دلت على زمن دون حدث فهي عنده ظرف وليست اسماً ورد ما قاله ابن عصفور ثم أوضح رأيه في تحديد مفهوم للفعل قائلاً :

(١) الأصول ١ / ٣٨ ، ٣٩ . تح عبد الحسين القلبي .

والحد الصحيح في الفعل أن نقول : الفعل كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها وتعرض بينيتها للزمان^(١).

وقد جمع ابن فارس أقوال النحويين في تحديد مفهوم الفعل كما فعل قسي الاسم ونالفتهم وقد آراءهم ، فقال : في باب الفعل : " قال الكسائي الفعل ما دل على زمان ، وقال سيبويه : أما الفعل فامتثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى وما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع . فيقال لسبويه : تكررت هذا في أول كتابك وزعمت بعد أن ليس وعسى ونعم وبش أفعال ، ومعلوم أنها لم تؤخذ من مصادر .

فإن قلت : إني حدثت أكثر الفعل وتركبت أفله ، قبل لك : إن الحد عند النظر ما لم يزد المحدود [ما ليس منه] ولم ينقصه ما هو له .

وقال قوم : الفعل ما امتنع من التثنية والجمع . والرد على أصحاب هذه المقالة أن يقال : إن الحروف كلها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعالاً .

وقال قوم : الفعل ما جئنت فيه التاء نحو قمت وذهبت وهذا عندنا غلط ، لأننا قد نسميه فعلاً قبل دخول التاء عليه .

وقال قوم : الفعل ما حسن فيه أسمى وعدا ، وهذا على مذهب البصريين غير مستقيم ؛ لأنهم يقولون : أنا قائم عدا ، كما يقولون : أنا قائم أسمى .

وبعد أن ينكر هذه الآراء يبدى رأيه فيقول : والذي تذهب إليه ما

(١) شرح الجمل ١ / ٩٥ - ٩٧ .

حكيمناه عن الكسائي من أن الفعل ما دل على زمان كـ خرج ويخرج دلنا
يهما على ماضٍ ومستقبل^(١).

ومع موافقة ابن فارس للكسائي إلا أنه يبدو لنا أنهما أغفلا دلالة
الفعل على الحدث وهو جزء أساسي وأمر مهم في تحديد مفهوم الفعل
والصحيح أن الفعل ما دل على حدث مقترن بزمن ؛ لأن دلالة عليهما
هي التي تحدد وظليته السرفية التي يتميز بهما عن غيره من أقسام
الكلام ، وهذا هو معنى قول المؤنّب : إن الأفعال أحداث الأسماء
وحركاتها - وقد أطلت النفس في بيان حد الاسم والفعل لأنني رأيت أقوال
العلماء فيهما منتشرة فضممتها .

حد الحرف : لم يُعرف أبو القاسم الحرف وإنما تحدث عن حروف
المعاني بصفة عامة وموقعها في الكلام فقال : وحروف المعاني تتعقب
الأفعال ، كما أن الأفعال تتعقب الأسماء وهي لا تستغني عن الأفعال
والأسماء ، والأفعال والأسماء تستغني عنها ، كقولك : دخل عمرو وقام
زيد ، ثم أضاف قائلاً موضحاً بناء هذه الحروف .

وحفظ هذه الحروف السكون ؛ لأن دخول الإعراب إياها لا يزيدها
وضوحاً في معانيها^(٢).

قال الأسيدي : فإن قيل : فلم قدم الاسم على الفعل والقول على
الحرف ؟ قيل : إنما قدم الاسم على الفعل ؛ لأنه الأصل ويستغني بنفسه

(١) الصاحبي ٩٣ ، ٩٤ .

(٢) دقائق التصريف ٣٩٤ .

عن الفعل نحو زيد قائم ، وآخر الفعل عن الاسم لأنه قرع عليه والفعل قرع عليه ومفتقر إليه كان الاسم مقدما عليه .

ولما قدم الفعل على الحرف ، لأن الفعل يفيد مع الاسم ، نحو : قام زيد ، وآخر الحرف عن الفعل لأنه لا يفيد مع اسم واحد ، لأنك لو قلت : بزيد أو لزيد من غير أن تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيداً ، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد ، والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه فا عرّفه تصيب إن شاء الله تعالى (١).

- أقسام الاسم :

تقسم في العربية أقسام ثلاثة :

الأول : مظهر ، وهو الذي يدل على معناه دون واسطة نحو : محمد والعلم ، **والثاني** مضمّر ، وهو الذي يدل على معناه بواسطة التكلم أو الخطاب أو الغيبة نحو : أنا ولنت وهو ، **والثالث** : مبهم وهو ما يصلح لأنواع كثيرة ويُعَيّن المقصود منه بواسطة ، كأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة .

وقد خصص أبو القاسم المؤدّب عنوانا في كتابه للحديث عن الأسماء المضمرة والمبهمّة واختار من الأسماء المضمرة " أنا " وهو ، واكتفى في المبهمّة بالحديث عن : هذا وهذه وهؤلاء وأولئك من أسماء الإشارة ، والذي والتي من الموصولات وما ورد فيهما من لغات وجمع فقال تحت عنوان : " حكم في الأسماء المضمرة والمبهمّة " .

(١) لسرر العربية ١٧ .

من الأسماء المضمرة " أنا " وفيها لغات : منهم من يقول : - أنا - بالقصر ، ومنهم من يقول أنا على مثال قفا ، وهي قراءة نافع من أول القرآن إلى آخره (١).

١- الأسماء المضمرة :

الضمير " أنا " من ضمائر الرفع المنفصلة الموضوعة للمتكلم ، والهمزة والتون هو الضمير ، والألف زائدة للوقف بدليل حذفها في الوصل إذا قلت : أنا فعلت ، وقد ذكر سيبويه أن العرب لم يفتوا على شيء من كلامهم بالألف لبيان الحركة إلا في كلمتين أنا وحيلا . ولذا تسقط هذه الألف في الوصل ، والوصل مما يرد الأشياء إلى أصولها في الغالب (٢).

قال سيبويه : وقد استعملوا في شيء من هذا الألف في الوقف كما استعملوا الهاء : لأن الهاء أقرب المخارج إلى الألف وهي شبيهة بها فمن ذلك قول العرب : حيلا ، فإذا وصلوا قالوا : حيَلٌ بعثر ، وإن شئت قلت حيَلٌ كما تقول بحكمك . ومن ذلك قولهم : أنا ، فإذا وصل قال أن أقول ذلك ولا يكون في الوقف في أنا إلا الألف (٣).

فذهب البصريين أن الهمزة والتون هما الضمير والألف زائدة وذهب الكوفيون إلى أن الاسم كله من الهمزة والتون والألف هو الضمير

(١) الدقائق ٥٣٨ .

(٢) شرح المفصل ٩ / ٨٣ .

(٣) للكتاب ٢ م ٢٨١ .

واختاره ابن مالك ، واستدلوا على ذلك بإثبات الألف في قول الشاعر :
 أنا سيف العتيرة فاعرفوني .^(١) خميداً قد تدربت السكاسما^(٢) .
 إجراء للألف في الوصل مجراء في الوقف ، وعده البصريون
 ضرورة لا يلتفت إليها .

قال ابن جني : فأما الألف في " أنا " في الوقف فزائدة ، وليست
 بأصل ولم تقطع بذلك فيها من قبل الاشتقاق ، هذا محال في الأسماء
 المضمرّة ، لأنها مبنية كالحروف ، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان
 الوصل يُزيلها ويذهبها كما يذهب الهاء التي تلحق لبيان الحركة في
 الوقف ، ألا ترى أنك تقول في الوصل : أنا زيد ، كما قال الله تعالى
 ﴿ إِيَّايَ أَنَا رَبُّكَ ﴾^(٣) . يكتب بالألف بعد النون ، وليست الألف في اللفظ
 وإنما كتبت على الوقف ، فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء
 التي تلحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل^(٤) .

اللفظ في أنا : قال أبو القاسم المؤنّب : منهم من يقول أنا بالقصـر ،
 ومنهم من يقول أنا على مثال قفا وهي قراءة نافع من أول القرآن إلى آخره^(٥) .

(١) البيهقي من الوافر ، قاله حميد بن ثور في ديوانه ١٣٣ ، وقد ورد في
 الخزائن ٢٤٢ / ٥ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٣ ، واللسان أين ، والمتنصف
 ٣٨ نسخ محمد عبد القادر عطا . وكرّرت المجد علوت ذروته والمراد أنه
 بلغ غاية المجد .

(٢) منه : ١٢ .

(٣) المتنصف ٣٨ .

(٤) الدقائق ٥٣٨ .

وقد ورد في شرح جمل الزجاجي " وفيه لغات أقصمها أنا بإثبات الألف في الوقف وحذفها في الوصل ، والآخر أن بإدخال الهمزة بين الألف والنون والآخر : أن يغير الف بتسكين النون والآخر : يدال الألف من أنا في الوقف هاء فتقول أنه ^(١).

قال الرضوي : وبعض العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضاً للسمعة والأكثر أنهم لا يصلونه بها في الوصل إلا ضرورة وذكر بيت حميد السابق . وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزة المضمومة والمفتوحة دون المكسورة ودون غير الهمزة من الحروف : وقال أبو علي رداً عليه : لأعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكر ^(٢).

قال السيوطي : وفي الألف لغات : إثباتها وصلأ ووفقاً وهي لغة تميم وبها قرأ نافع ، وحذفها فيهما ، وحذفها وصلأ وإثباتها وفقاً وهي العنصمي ولغة الحجاز ^(٣).

وقد جعل ابن يعيش حذف الألف من أنا في الوصل قياساً فقد ورد في شرح المفصل : والقياس حذف الألف من أنا في الوصل لأنها لبيان الحركة في الوقف ، وإنما بنى الوصل فيه على الوقف ^(٤).

ونقل ابن منظور عن الأزهري قوله : للعرب في " أنا " لغات

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٢٢ .

(٢) شرح الشافعية ٢ / ٢٩٥ .

(٣) معجم التوابع ١ / ٢٠١ .

(٤) شرح المفصل ٩ / ٨٣ .

وأجودها أنك إذا قلت عليها قلت : أنا بوزن عنا ، وإذا مضيت عليها قلت أن فعلت ذلك بوزن عن فعلت ، تحرك النون في الوصل ، وهي مساكنة مسن مثله في الأسماء غير المتمكنة مثل : من وكم إذا تحرك ما قبلها . ومن العرب من يقول : أنا فعلت ذلك ، فيثبت الألف في الوصل ولا يسون ، ومسلمهم من يسكن النون ، وهي قليلة فيقول : أن قلت ذلك وقضاعة تمد الألف الأولى أن قلته .

وفرق الجوهري بينه وبين أن الناصية على لغة من قال فيه " أن " قائلاً : وإنما يبنى على الفتح قرعاً بينه وبين " أن " التي هي حرف ناصب للفعل والألف الأخيرة إنما هي لبيان الحركة في الوقف ، فإن وسقطت سقطت إلا في لغة رديئة كما قال :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني .: جميعاً قد نثررت السناما

وأضاف ابن سيده لغة خامسة مروية عن قطرب فقال وأنه فعلت حكى ذلك عنه ابن جني وفيه ضعف كما ترى ، قال ابن جني : يجوز أن تكون الهاء في أنه بدلاً من الألف في أنا ؛ لأن أكثر الاستعمال إنما هو أنا بالألف والهاء قبله فهي بدل من الألف ، ويجوز أن تكون الهاء ألحقت لبيان الحركة كما ألحقت الألف ولا تكون بدلاً منها بل هي قائمة بنفسها كالتي في : كتابيه وحسابيه^(١).

وقد أشار إلى هذه اللغة قبل ابن جني الزجاجي وحكى من كلام

(١) لحاقه ٢٥ ، ٢٦ ، وراجع للسان أن .

العرب قولهم : هذا قصدي أنه (١).

ولم يشر المؤدب إلى هذه اللغة في إنشاء ذكره للغات الواردة في أنا وإنما قال : فيهم من يقول أنا بالقصر ومنهم من يقول أنا على مثال قفا . وأهمل الحجاز يقولون : أنا خير منك ، يحتف الألف وهو أصل أنا فيما قاله بعض اللحيين - يشير بذلك إلى رأي البصريين - وقضاة تمد الألف الأولى ، فنقول : أنا خير منك وبعض العرب يقول : أنا قلت ذلك فيسكن النون ، مثل من وكم - (٢) وهي لغة قليلة كما قال ابن منظور .

- هو واللغات فيه -

هذا هو الضمير الثاني الذي تحدث عنه أبو المؤدب : ومنها - يقصد الأسماء المضمرة - هو قاله وهي قالته ، وحكى عن بعض أهل اليمن : هو طريف بتشديد الواو . وقال الشاعر :

وإن لسانى شهدة يشتكى بها . : هو على من صبه الله علقم

فشدد . وقد أسكنوا آخره أيضاً فقالوا : هو زبد وقال الشاعر :

وكنا إذا ما كان يوم كريمة . : فقص علموا نبي وهو فتيان

وقد حذفوا الواو أيضاً - فقالوا : ماء قاله ، وقال الشاعر :

(١) حكى عن حاتم الطائي وكان أسيراً في حين من أحياء العرب فطلب منه أن يقصد بعسيراً فتحره فقل له : لم فعلت هذا ؟ قال هذي قصدي أنه .

مقدمة الديوان : ١٨ .

(٢) الديواني ٥٣٨ .

بيناه في دار صدق قد أقام به .: حيناً يُعلِّنا وما نعلِّس^(١)

فحذف ، وقال الآخر : ديار سلمى إذ من هواك^(٢) .

بدأ المؤدب حديثه عن ضمير المفرد المذكر هو وكذا ضمير المؤنث هي بذكر اللغات الواردة فيهما ، وفي بدايته باللغات الواردة في هذين الضمير بتخفيف الواو تشديدها وإسكانها إشارة منه إلى مذهب البصريين الذي يرون أن الاسم بكامله هو الضمير ، بينما يرى الكوفيون أن الهاء وحدها هي الاسم .

وقد ورد في شرح الجمل : واختلف في الاسم من " هو " ، فمذهب البصريين أنه بجملة اسم ثباته في جميع الأحوال على صورته ، ومذهب أهل الكوفة أن الاسم للهاء والواو زائدة^(٣) .

وقد عقد الأتباري مسألة لذلك في الإنصاف رد فيها مذهب الكوفيين وأجاب عما أوردوه من أشعار تؤيد مذهبهم بأنه من ضرورات الشعر ، وهو مذهب البصريين^(٤) .

(١) البيت من البسيط ، وقد ورد في الكتاب ١ / ١٢ ، والإنصاف ٢ / ٦٧٨ ، ولم يُنسب لأحد ، والشاعر يصف رجلاً فاجأته العتية فيقول بينما هو في خسر وصلاح يعلِّنا بالطعام والشراب والفضل والمعروف ذهبت به التمنية ففقدناه .

(٢) النقائس ٥٣٩ .

(٣) شرح جمل الزجاني ٢ / ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) الإنصاف ٢ / ٦٧٧ وما بعدها المسألة ٩٦ .

قال ابن يعيش : ليس في ذلك حجة لأنه من ضرورات الشعر ، وفيها ثلاث لغات ، تخفيف الياء من (هي) وفتحها وتشديد الياء (هي) مبالغة في تقوية الاسم ولتصير على أبتية الظاهر والإسكان تخفيفاً (هي)^(١).

قال ابن منظور : قال الكسائي (هو) أصله أن يكون على ثلاثة أحرف مثل أنت ، فيقال : هو فعل ذلك ، قال : ومن العرب من يخففه فيقول هو فعل ذلك . قال اللحياني : وحكى الكسائي عن بني أسد وتميم وقيس هو فعل ذلك بإسكان الواو . وقال الكسائي : بعضهم يلقي الواو من هو إذا كان قبلها ألف ساكنة فيقول : حناه فعل ذلك وإيماء فعل ذلك ، ولم يقيد الجوهري حذف الواو من هو بقوله إذا كان قبلها ألف ساكنة ، بل قال : وربما حذفت من هو الواو في ضرورة الشعر . وكذلك الياء من هي ، ولشد :

❊ دار لسعدي إذ ه من هواك ❊^(٢).

وأضاف الجوهري قائلاً : وربما حذفوا الواو مع الحركة . قال ابن سيده : وحكى اللحياني أنه مال بسكون الياء وكذا ما أشبهه. ونقل ابن منظور عن الأزهري في التهذيب قول الليث : هو كناية

(١) شرح المفصل ٩ / ٨٤ .

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز وقوله : هل تعرف الدار على نيراكا ، وهو من أبيات الكتاب الخمسين وقد ورد في : شرح جمل الزجاني ٢ / ٢٣ ، والكتاب ١ / ٩ والأصول ٢ / ٧١٦ ، والمجسة ١ / ١٠٠ ، والآمال الشجرية ٢ / ٢٠٨ ، والإصناف ٢ / ٦٨٠ وشواهد الشافية ٢٩٠ .

تذكير ، وهي كناية تليث ، فإذا أفردت الهاء من الاتصال بالاسم أو الفعل أو الأداة وليدت بها كلامك قلت : هو لكل مذكر غائب وهي لكل مؤنث غائبة ، وقد جرى ذكرهما فزدت واواً أو ياء استقلالاً للاسم على حرف واحد ؛ لأن لا يكون أقل من حرفين فهو ناقص قد ذهب منه حرف ، فإن عرف تثنيته وجمعه وتصغيره وتصريفه عرف التالفص منه ، وإن لم يصغر ولم يُصرف ولم يُعرف له اشتقاق زيد فيه مثلاً آخره فتقول : هو أخوك فزادوا مع الواو واواً وأنشد :

وإن لمأتي شهدة يشتقى بها . : هو عني من صبه الله عظم^(١) .
كسما قالوا في من وعن ، ولا تصريف لهما مني وعني ، وتثديد الواو والياء لغة همدان^(٢) .

قال أبو الهيثم : بنو أسد تسكن هي هو ، فيقولون : هو زيد وهي هند ، كأنهم حذفوا المتحرك ، وهي قائته وهو قائله ، وأنشد :

وكنا إذا ما كان يوم كريهة . : فقد علموا أنني وهو فتيان^(٣) .
فأسكن ، ويقال ما قائله ، وما قائته ، يريدون ما هو وما هي ،

(١) البيت من الطويل ، وهو لرجل من همدان لم يعينه أحد ، وقد ورد في التصريح ٤٨٠/١ ، والمقاصد النحوية ٤٥١/١ ، والهمع ٢٠٤/١ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١٧٧/١ ، والجنى الداني ٤٧٤ وخزانة الأدب ٥/٢٦٦ وشرح المفصل ٩٦/٣ ، واللسان (ها) .

(٢) الهمع ٢٠٤/١ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد ورد في اللسان (ها) ، والذائق ٥٣٩ .

ولشد :

❖ دار لسلمى إله من هواكس (١) ❖

فحذف ياء هي (٢).

٢- الأسماء المبهمة :

لم يُبين المؤنّب المقصود بالأسماء المبهمة ، وترك تعريفها بالحد
اكتفاءً بما ذكره منها بالعدّ ، قال :

« ومنها : هؤلاء وأولئك ، وواحد هؤلاء : هذا وذا وواحد أولئك :
ذلك وذاك ، وقال الشاعر :

❖ وكيف يكون الرّء إلا كالكس ❖

يريد كذلك ، وقال الأخر :

ومارمت صرف الدهر هاكاً وهكذا . : بلا ورع رغل ولا بسؤوم

(هاكاً) يريد : هكذا ، وأنشد القراء :

❖ أنى أبو ذئلك الصبى ❖

(وذاك) أدخلوا الكاف فيه ليتوكّد التنبيه (٣) عليه بكاف المخاطبة ،

وفي التنبيه : ذاك ، وقال بعضهم : ذاك فتل ، كقول الله عز وجل :

(١) سبق هذا صـ

(٢) اللسان : ها .

(٣) في الأصل : التنبيه ، وهو تحريف .

« فذاتك برهاتان من ربك »^(١).

وقال بعض أهل الحجاز : ذاتيك فأدخلوا الياء أيضاً ، وقالوا : ذاتٌ وتسانٌ وتلك والتتقل عوضاً مما حذفوا منه لأنه إذا قال " ذا " فقد حذف حرفاً من الأصل ، وإذا قال : ذاتٌ ، فقد حذف اثنين : لف ذا والحرف الذي حذف من ذا ، وكان ذلك عوضاً مما حذفوا " (٢).

والمقصود بالأسماء المبهمة : أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وسميت بذلك لعمومها ، إذ لا تدل على شيء بعينه فيقتصر عليه دون غيره . وقد درج المؤنّب على تسميتها بالمبهمة تبعاً لسببويه الذي قال :

هذا باب تشبيه الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة وتلك الأسماء ذا وتا ، والذي ، والتي فإذا أثبت ذا قلت : ذاتٌ وإنما حذفت الألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة " (٣).

ومسار ابن السراج على هدى سببويه فسّى اسم الإشارة مبهماً ؛ لأنه لا يشار به إلى شيء معين ، فكما نقول : ذا زيد ، نقول : ذا ثوبي وذا رمحي . فيقع اسم الإشارة على هذه المتباينات ولا يختص بواحد منها دون الآخر ، وهذه حقيقة الإبهام (٤).

(١) من الآية ٣٢ من القصص .

(٢) النفاذ ٥٣٠ ، ٥٤٠ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٠٤ بتصرف ، الأصول ٢ / ٣٢ بتصرف وراجع

التبصرة والتنكرة ١ / ٩٥ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٠٤ .

وقد بدأ أبو القاسم المؤدب حديثه عن الأسماء المبهمة بأسماء الإشارة فقال : ومنها هؤلاء ولولئك ، وذكر أن مفرد هؤلاء : هذا وذا ، ومفرد أولئك : ذلك وذلك مشيراً بذلك أن هذه الأسماء ليس لها مفرد من لفظها ، ثم ذكر مثلي " ذا " وهو ذلك بتخفيف اللون وتشديد هـ .

ورد ابن جنى ما قاله أبو القاسم بأن أسماء الإشارة لا يصح تثنية شيء منها من قبل أن التثنية لا تلحق إلا للكرة واسم الإشارة لا يجوز تنكيره ، فلا يصح تثنية شيء منها وكذا الأسماء الموصولة . ثم أورد ذلك بقوله :

وهذان وهاتان واللذان والتتان إنما هي أسماء مصبوعة للتثنية مخترعة لها وليست تثنية للواحد على حد زيد وزيدان ، إلا أنها صيغت على صورة ما هو مثلي حقيقة .

وفي موضع ثالث ينفي أن تكون هذان تثنية هذا وإنما هو اسم صيغ لسيدل على التثنية وينظر ذلك بالضمير قائلاً : فكما لا يشك في أن لئما ليس تثنية أنت ؛ إذ لو كانت كذلك لوجب أن نقول : لئتان ، وفي هو هوان ، وفي هي هيان ، ألا ترى أن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة جارية مجرى الأسماء المضمرة في أن كل واحد منهما لا يجوز تنكيره ولا خلع تعريفه عنه^(١).

ووافق أبو حيان ابن جنى ، فقال : وليست التثنية في الموصولات

(١) راجع : سر الصناعة ٢ / ٤٦٦ - ٤٦٨ تح حسن هنداوي ، واللسان ذا.

حقيقة ، بل هي صيغ ثنائية وصيغ جمع وكذلك أسماء الإشارة وجمعها^(١).
والصحيح ما ذهب إليه ؛ لأنَّ الإشارة والموصولات من المبنيات وهي لا
تثنى فتمسلا عن كونها معارف لا تنكر . أما ما درج عليه أبو القاسم
وغيره من النحويين فهو تسامح في التعبير .

هذا ، والمشهور في الإشارة إلى المفرد المذكر عاقلاً أو غير عاقل
" إذا " وقد تدخل عليه كاف الخطاب فيقال : ذلك وقد أتى المؤدب بلفظ
مسموع عن العرب يُشار به إلى المفرد كذلك ، وهو " ألك " للبعيد ،
مستشهداً لذلك بقول أبي الأسود الدؤلي :

يصيب وما يدري ويخطئ وما درى

وكيف يكون الزُّرَّةُ إلا كالكاف^(٢).

وقسّم ابن مالك أسماء الإشارة تبعاً لمراتبها عنده ، إذ جعل له
مرتين : قريبة وبعيدة ، فالاسم المجرد من الكاف واللام للتقريب ، وما
فيه الكاف وحدها أو مع اللام للبعيد وقال : إن هذا هو الظاهر من كلام
المقدمين محتجاً لذلك بأن المشار شبيه بالمنادي ، والنحويون مجمعون
على أن المنادي ليس له إلا مرتبتان فالحق بنظيره^(٣).

وذهب أكثر النحويين إلى أن الإشارة ثلاث مراتب : قريبي ولها
المجرد ، ووسطى ولها ذو الكاف ، وبعدي ولها ذو الكاف واللام ،

(١) الإرتشاف ٢ / ١٠٠٦ بتصريف .

(٢) البيت لأبي الأسود في ديوانه ١٠٣ والفتاوى ٥٤٠ .

(٣) الجمع : ١ / ٢٤٦ .

وصححه ابن الحاجب ، وهذا هو المشهور ^(١).

وقد سرد ابن مالك أسماء الإشارة على وفق المشهور معللاً لذلك بأنه السابق إلى أكثر الأذهان فقال : " وهو - أي اسم الإشارة - في القرب مفرداً مذكراً ذا ، ثم ذك ، ثم ذلك واللك ، وللمؤنثة : تي وتا وتة وذي وذه فما عطفته بالواو فهو لغة فيما عطف عليه وفي مرتبته ، وما عطفته بهم فهو في المرتبة التي تلي ^(٢).

وما أورده أبو القاسم في بيت أبي الأسود يُعدُّ في المرتبة الثانية عند ابن مالك والثالثة عند أكثر النحويين وهو المشهور .

وينسقل أبو القاسم نون تمهيد إلى تصغير ، " ذلك " مراعيًا للفظ فيقول : وأنشد الفراء :

❦ أنى أبو ذئلك الصبسي ❦ ^(٣).

ومن المعلوم أن أسماء الإشارة لا تصغر ، لغلبة شبه الحرف عليها بيد أنها لما أشبهت الأسماء المتمكنة للمعربة في كونها توصف ويوصف بهما وتثنى وتجمع جرت مجراها في التصغير . ويلحق بـ ذئبا وذئبا ومثيهما وجمعهما من هاء التنبيه كاف الخطاب ما لحقها قبل التصغير ،

(١) الهمع ١ / ٢٤٧ .

(٢) شرح التشبيل ١ / ٢٣٩ تح عبد الرحمن السيّد .

(٣) البيهق من الرجز لزوجة في ديوانه ١٨٨ ، وورد في معاني الفراء ٢ / ٧٠ ، وللسان : ١٥ .

نحو : هَذَا وَذَلِكَ^(١).

ولذلك قال المؤنّب : " ذلك " أدخلوا الكاف فيه للتراخي + ليؤكدوا التنبيه عليه بكاف المخاطبة^(٢) وهذا عين ما قاله سيبويه فقد ورد عنه : فكذلك هذا وأولئك بمنزلة هذا إلا أنك قلت ذلك فأتيت تنبيهه إلى شيء متراج^(٣) ولعل مقصد أبي القاسم من تعبير التراخي فيه إشارة إلى أن لأسماء الإشارة مرتبتين فقط : قريب ، وبعدي . فالمجرد من الكاف والسلام للقريب ، وما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد ، وهذا اختيار ابن مالك . أو أن التراخي عنده للمرتبة الوسطى وبذلك تكون مراتب الإشارة ثلاث وهو ما عليه أكثر النحويين ، وبذلك على ذلك أنه عندما ذكر مفرد أولئك قال : وواحد أولئك : ذلك وذلك . ولفظ التراخي يحتمل الوجهين إلا أن الثاني أولى ، ونثنية ذل : ذاك بالتخفيف والتشديد . قال ابن مالك : وهذه للنثنية مخالفة لنثنية الأسماء المتمكنة بأمرين : **أحدهما** : حذف الألف التي كانت آخر المفرد لزوماً ، ومثل ذلك لا يفعل باسم ممكن إلا شذوذاً .

والثاني : أن تكون هذه للنثنية بحوز تشديدها ، ولون نثنية الاسم

(١) شرح المفصل ٥ / ١٣٩ ، وشرح الشافية ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، التفليق ٥٤٠ .

(٢) التفليق ٥٤٠ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٥٦ .

للمتمكن لا يجوز تشديدها^(١).

قال أبو حيان : وظاهر كلام ابن مالك تجويز تشديد النون مطلقاً أعني في الرفع والنصب والجر ، وهذا هو مذهب الكوفيين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز التشديد إلا مع الألف خاصة ولا يجوز مع الياء فنقول : ذانٍ وثنانٍ ، ولا يجوز : ذينٍ ولانينٍ بالتشديد^(٢).

وما قاله المؤكِّب يتفق مع رأي البصريين ، ويؤيد قوله بقراءة " ذانك " من قوله تعالى : فذانك برهتان من ربك " ^(٣) . بالتشديد ، ولذلك قال : وقال بعضهم ذانك فتل . ويرى المنريد أن ذانك مشددة تثنية ذلك وهذا قليل^(٤) والنون عله عوض من لام ذلك :

قال الفارسي : اختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله عز وجل : " فذانك " فقرأ ابن كثير وأبو عمرو : (فذانك) مشددة للنون ، وقرأ الباقون (فذانك) خفيفة^(٥).

وقال بعض أهل الحجاز : ذانك . بنون مشددة بعدها ياء ساكنة ، فعلى التخفيف يكون أبدل من النون الثانية الياء كراهية التضعيف قال الفارسي : وعلى التشديد يكون أشبع كسرة النون فنشأت الياء ، قاله

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٤٠ .

(٢) التثنية والتكميل ٣ / ١٨٦ سج هنداي .

(٣) القصص : ٣٢ .

(٤) شرح المفصل ٣ / ١٣٥ .

(٥) الحجة ٣ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ علق عليه كامل الهنداي .

العكبري^(١).

ويجعل أبو القاسم للتثقل عوضاً مما حذف ؛ لأنه إذا قال " ذا " فقد حذف حرفاً من الأصل ، وإذا قال : " ذان " فقد حذف الثين ، ألف ذا والحرف الذي حذف من ذا وكان ذلك عوضاً مما حذفوا^(٢) وجمع ابن بري الرأيين فقال : من النحويين من يقول : " ذاك " بتشديد النون تثنية ذلك ، قلت اللام نونا وأدغمت النون في النون ، ومنهم من يقول تشديد النون عوضاً من الألف المحذوفة من ذا وكذلك يقول في " الذان " تثنية الذي . قال الجوهري : وإنما شددوا النون تأكيداً وتكثيراً للاسم ؛ لأنه بقي على حرف واحد ، وإنما يفعلون ذلك في الأسماء المبهمة لتفصيلها^(٣).

وسبق الأخفش إلى هذا القول فقال : أدخلوا التثقل للتأكيد كما أدخلوا اللام في ذلك^(٤).

وقال الفراء : شددت النون للفرق بينها وبين النون التي سقطت للإضافة . وقال الكسائي : شددت نون فرقا بين الأسماء المتكثرة والأسماء المبهمة^(٥).

(١) الحجة للفراسي ٣ / ٢٥٤ ، وإعراب القراءات الشواذ ٢ / ٢٦٠ تح محمد السيد عزوز .

(٢) النعناع ٥٤٠ .

(٣) اللسان " ذا " .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٦٥٣ تح عبد الأمير الورد .

(٥) اللسان " ذا " بتصريف .

والسول : من جعل ثوبين عوضا نظرا إلى أن تسمية أسماء الإشارة صناعية والصحيح أنها ليست كذلك كما صرح به ابن جني وغيره .

أسماء الإشارة للمؤنث :

تحدث عنها المؤنث فقال : وقالوا في المؤنث : هذه ، وذه ، وها ، وهذي ، وهاتا . واستشهد لذلك بثلاثة أبيات ، فقال : وقال الطائي :

أفنى ودهرى ليس يفنى آخره . هاتا موارده قليل مصادره
وقال الآخر :

هذي الأرملة قد قضيت حاجتها . فمن لحاجة هذا الأرملة للذكر
وقال ذو الرمة :

فهذي طواها بعد هذي وهذه . طواها لهذي وخذها وتسلاها
ثم قال : وقال بعضهم : هاذات ذاهية ، وهي لغة شاذة وقالوا : نيك
للمرأة وذيك ، وتلك وتيلك وتلك ، وقال القطامي :

فقلت أعلم بأن الصبر أحجى . وأن لتلك العمر نقشاها
وينتقل بعد ذلك إلى الجمع فيقول : ولما الجمع فاللغة فيه :

فأولوا : أولئك بالمد وأولاك بالتقصير ، وهاتك وها هاتك بالمد ،
وهولائك ، وقال : هلاك ، وحكى عن بعض كنانة أولى ، ففعلوا ذلك ،
وهو شاذ مرغوب عنه .

وحكى قطرب : ذالك ، يريد : ذلك ، وهاتك في تلك وآلاك ، يريد
أولئك ، وقال الزجاج :

❖ من نحو أَلَاكِ إِلَى أَلَاءِ ❖

وحكى هازلام قومك منونسة^(١).

وبشيء من التفصيل أقول :

أشار النحويون إلى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ ، وهي : ذي بكسر
الذال ويوقف عليها بالهاء فنقول : ذه ، والهاء بدل من الياء وليست
للتأنيث ، فإذا أدخلت عليها هاء التنبيه قلت : هذي أمة الله وهذه أيضاً
بستحريك الهاء . " وتا " ويقال فيها : " هاتا " بزيادة هاء التنبيه . قال
المطائي :

لفني ودهري ليس يقنني آخره . هاتا موارد فأن مصادره^(٢).

يقول سيبويه : فمن الأسماء ذا وذه ، ومعناها أنك بحضرتكما ،
وهما اسمان مبهمان وقد بُدِئا في غير هذا الموضع^(٣).

ويقول الميرد : تقول للأنثى : ذه وته وتا ، فإن ألحقت بالتنبيه قلت :
هذه ، وهاتا ، وهاته كما قال :

وتبائناني أتما الموت بالفري . فكيف وهاتا مضية وقلب^(٤).

(١) الدقائق ٥٣٩ - ٥٤٢ .

(٢) البيت من الكامل قاله أبو تمام في ديوانه ٧٣ / ٢ ، وقد ورد في الدقائق
٥٤٠ .

(٣) الكتاب ٣٠٩ / ٢ ، وراجع ٢٢٠ / ١ .

(٤) البيت من الطويل قاله كعب الغنوي ، وقد ورد في الكتاب ١٣٩ / ٢ ،

ويضيف المبرد قللاً : وما كان مزارعياً عنك من المذكر فهو ذلك
وتلك والكاف لا موضع لها ، وما كان من المؤنث فهو تلك وتلك وهاتيك
وهاتيك^(١) وفي هذا إشارة منه إلى أن للمشار ، إليه مرتين .

وتقول في الجمع الحاضر : هؤلاء ، أولاء ، وهؤلاء ، وأولاً يمدُّ
جميعاً ويُقصر ، والممد أجود والقصر يجوز^(٢) .

وقال ابن السراج في الباب الثلاث من المبنيات ، وهو الاسم الذي
يشار به إلى المسمى ، وفيه من أجل ذلك معنى الفعل ، وهي : ذا وذه
.... وتجمع ذا وذه وتا أولى وأولاء ، والمذكر والمؤنث فيه سواء ، فإذا
اسم تشير به المخاطب إلى كل ما حضر ، كما يدخلون عليه هاء التثنية
فيقولون : هذا زيد ، وهذا أمة الله ، فإذا وقفوا على الياء أبدلوا منها هاء
في الوقف ، وعند الوصل سقطت لهاء وترد الياء ، وهؤلاء تمد وتقصّر ،
وإذا مدوا بنوه على الكسر لالتقاء الساكنين^(٣) .

وقد اسكن أبو القاسم لـ هذا ، وهذي ، وهذه ببين ، فقال ، وقال الآخر :

هذي الأرملة قد قضيت حاجتها . فمن لحاجة هذا الأرملة الذكر^(٤) .

والمقتضب ٢ / ٢٨٧ ، ٤ / ٢٧٧ ، واللسان : ١٥ .

(١) المقتضب ٤ / ٢٧٧ ، ٢٧٨ .

(٢) السابق نفسه ٤ / ٢٧٨ بتصريف .

(٣) الأصول ٢ / ١٢٧ بتصريف فتح عبد الحسين الفتلي ، وراجع شرح

المفصل ٣ / ١٣١ ، والأزشاف ٢ / ٩٧٤ ، ٩٧٥ .

(٤) البيت من البسيط ، قاله جرير في ديوانه ١٠٨١ ، وقد ورد في البسيط ٥٤١ .

وقال ذو الرمة :

فهذي طواها بعد هذي وهذه . طواها لهذي وخدها والسلاها^(١)
قال أبو القاسم : وقال بعضهم : هذات ذاهية ، وهي لغة شاذة^(٢) ،
وعزا ابن منظور هذا القول إلى أبي الهيثم^(٣) ، فقال : وقال بعضهم :
هذات منطلقة ، وهي شاذة مرغوب عنها^(٤) .
وصرح السيوطي ببناء ذات " على الضم^(٥) .
وأضاف أبو القاسم قائلا : وقالوا : تيك المرأة وذك ، وتلك ،
وتيك ، وتلك ، واستشهد لـ " تالك " بقول القطامي :
فقلت اعلم بأن الصير أحجى . وأن لتلك العمر انقشاعا^(٦) .

قال ابن مسلك : إن كان المشار إليه في المرتبة الأولى فله في
التثنية عشرة ألفاظ ، خمسة بناء وخمسة بذال ، والتي بالهاء : تي وتا
وته ، يسكون أو كسر مختلفين أو مشبع ، والتي بالذال ذي وذات وذه ...

(١) البيت من الطويل ، وقد ورد في الديوان ٥١١ ، واللسان " ١٥ " .

(٢) النكتة ٥٤١ .

(٣) أحد الأعراب الرواة الذين أسند إليهم ابن منظور عبارات تعز على
الحصر راجع لبناء الرواة ٤ / ١١٤ .

(٤) اللسان : ١٥ .

(٥) الهمع ١ / ٢٤٥ .

(٦) البيت من الوافر ، وقد ورد في الديوان ، واللسان [١٥] ، والخزاعة ٩ /
١٢٩ ، ١٣٠ ، والذعر ١ / ٢٣٣ والهمع ١ / ٢٤٦ .

وإن كان المشار إليه في المرئية الثانية - أي الوسطى - فله في التاليفت ثلاثة ألفاظ وهي نيك ونوك وذك ، وإن كان المشار إليه في المرئية الثالثة - أي البعيدة - فله في التاليفت أربعة ألفاظ وهي تلك بكسر اللام ونلك بفتحها ، وتلك وتلك ، كلها مروية عن العرب إلا أن بعضها أشهر من بعض^(١).

وبالاحظ أن ابن مالك قسم أسماء الإشارة هنا على حسب المشهور عند النحويين وإن كان يرى خلاف ذلك ؛ إذ للإشارة عدة مرتبتان .

ولنكر ثعلب (ذك) وتلك وتلك - بالكسر والفتح حكاهما هشام من الكوفيين ، وتلك بكسر اللام واللام ، وتلك بكسر اللام حكاهما للفراء^(٢) . "وأما الجمع فاللغة فيه ، قالوا : أولئك بالمد ، وأولئك بالقصر ، وهاتئلك ، وهاتئلك بالمد ، وهاتئلك وقالوا : هلاك .

وحكى عن بعض كفاة : أولئ فعلوا ذلك ، وهو شاذ مرغوب عنه . وحكى قطرب ذلك ، يريد : ذلك ، وهاتك في تلك وأئك ، يريد : أولئك .

وقال الرازي : من نحو آلك إلى الأم .

وحكى : هؤلاء قولك منونسة^(٣) .

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٣٩ بتصرف .

(٢) الهمع ١ / ٢٤٥ ، وراجع اللسان (١٥) ، والارتشاف ٢ / ٩٧٥ ، والزاهر لابن الأثير ١ / ٣٧٨ فتح حاتم الضامن .

(٣) التنقيح ٥٤٢ .

- وتوضيحاً لما قاله أبو القاسم نقول : إذا جمع اسم الإشارة فإنه يقال فيه أولاء ، مثل أولاء إخوتك وأولاء أخواتك دون تفرقة بين المذكر والمؤنث . وأولاء ممدودة ومقصورة اسم لجماعة ذا وذه ، ثم زائواها مع أولاء فقللوا : هؤلاء إخوتك .

قال ابن مالك : إذا جمع اسم الإشارة وهو في المرتبة الأولى يقصد - القريسة - قيل فيه : أولاء ، مطلقاً ، أي : في التذكير والتأنيث عاقلاً كسان المشار إليه أو غير عاقل . وإن كان المشار إليه متجاوزاً للمرتبة الأولى قيل فيه أولئك ، ثم أولئك على رأي قوم . وعلى رأي آخرين أن جمع المشار إليه في المرتبة الثالثة أولئك وأولئك معا ، وله في المرتبة الوسطى أولاك بالتقصير .

وقد حكى القراء أن المد في أولاء وأولئك لغة الحارثيين وإن للتقصير فيهما لغة التميميين ، وهذا هو المأخوذ به ، لأن مستنده رواية ومستند غيره رأي ، والرواية أولى من الرأي^(١) .

وفي الارتشاف : ونكر للفراء أن الأولى والأولك لغة تميم ومدهما لغة الحجاز^(٢) . واستجد المبرد المد ، وأجاز للتقصير في هؤلاء وأولاء^(٣) .

واختلف النحويون في الإشارة بـ أولئك ولولاك أهما للوسطى أو للبعدي ؟

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٤١ بتصرف يسير .

(٢) ١ / ٩٧٥ ، والتسهيل ١ / ١٩٠ .

(٣) المقتضب ٤ / ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

قال أبو حيان : قال الكسائي : من قال أولئك فواحدهم ذلك ومن قال : أولئك فواحدهم ذلك .

قال ابن السكيت : أولئك ، وأولئك كل منهما يصلح أن يكون واحدهم ذلك وذلك ، فإن كان المؤنث فواحدتهما تلك .

وتصحب هاء التنبيه اسم الإشارة المجرد من الكاف كثيراً نحو هذا وهذه ... والمقرون بالكاف قليلاً . ودخول الهاء في الجمع إذا كان بالكاف لم يجره ابن مالك فلا تقل : هؤلاءك .

قال أبو حيان : والصحيح جواز هـ وفـ ذلك بعدم استعمال هاء التنبيه إذا كان المشار إليه في المرتبة البعدى ، أما إذا كان في القريبى أو الوسطى فلا بأس . ثم قال : وقال بعض أصحابنا : لم يجعل سيوييه للمشار إليه ثلاث مراتب بل مرتبتين دنياً وتراًغ^(١) .

ورد أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك من أن المشار إليه ليس له إلا مرتبتان مؤيداً ما ذهب إليه جمهور النحويين من أن المراتب ثلاثة فقال : وهذا المذهب الذي ذكره المصنف - ابن مالك - عن بعض النحويين أن له مرتبتين واختاره هو لم أقف عليه لأحد على كثرة مطالعتي لكتب هذا الشأن^(٢) .

وهلأء فى أولاء من باب إبدال الهمزة هاء ، وهذا باب واسع

(١) الأرتشاف ٢ / ٩٧٦ بصرف ، والجمع ١ / ٢٤٦ ، ٢٤٧ والتنزيل ١ / ١٩٥ .

(٢) التنزيل ١ / ١٩٧ .

كقولهم في إياك : هياك وفي أركت : هركت .

قال أبو علي : حكى اللغويون (أولاك) بالقصر والتثنية (١) .
وأنتد : من بين أولك إلى أولك (٢) .

قال أبو القاسم : وحكى هؤلاء قومك متونة ونسب ابن منظور هذه
للغة إلى بني عقيل (٣) .

الذي والشي واللفات فيهما وجمعهما :

الأسماء الموصولة من المبهجات في النحو العربي وتحدث أبو
القاسم عنها قائلاً : * ومن المبهمة الذي ، وفيه للعرب لغات :

منهم من يقول : للذ بشكين الذال . وقال :

أريت إن جئت به أملودا

مرجلا ويثيس البرودا

أقتلون أحضروا الشهودا

فطلت في شر من اللذ كيدا

كاللذ تزي زنية فاصطيدا (٤)

(١) شرح التسهيل ١ / ٢٤٢ .

(٢) من الرجز ولم ينسب لأحد ، وقد ورد في شرح التسهيل ١ / ٢٤٢ ،
والجمع ١ / ٢٤٧ ، والتثنية ١ / ١٨٩ ، وشرح الجمل ١ / ٢٠٢ .

(٣) اللسان (١٥) .

(٤) أبيات من الرجز أرجل من هنيل ، وقد ورد في الخزنة ٦ / ٥ ، وأماي -

وقال آخر :

الَّذِ بِاسْفَلِهِ صَحْرَاءُ وَاسِعَةٌ . : وَالَّذِ بِاعْلَافِ سَيْلٍ مَذَّةُ الْجُرْفِ^(١).

وملهم من يقول : الَّذِ بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعِلُهُ بِمَالٍ . : وَإِنْ أَخْصَاكَ إِلَّا لِلَّذِ

يُرِيدُ بِهِ الْعِلَاءَ وَنَمْتَهُنَهُ . : لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصَى^(٢).

وملهم من يقول : الَّذِ بِكسر الذال ويغير باء ، قَالَ الرَّاجِزُ :

وَالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَاتِ بِرَا . : أَوْ جِبِلًّا أَصْنَمٌ مَثْمُخِرًا^(٣)

وملهم من يقول في التثنية : التثنية ، بِاسْكَانِ التاء ، قَالَ الشَّاعِرُ :

وَأَمْنَعُهُ التَّثْنَةَ لَا يَغِيبُ مَثْلُهَا . : إِذَا كَانَ نِيرَانُ الشَّيْءِ تَوْحِيماً^(٤).

= ابن الشجري ٢ / ٣٠٥ ، واللسان زبي ، والأزهية ٢٩٢ ، والإنصاف ٢ / ٢٧٢ ، وتزبي زبية ، أي : جفر حفرة .

(١) البيت من البسيط ، وقد ورد في الإنصاف ٢ / ٦٧١ .

(٢) البيتان من الوافر ، وقد وردا دون عزو . راجع : خزنة الأدب ٢ / ٤٩٧ .

، وشرح التسهيل ١ / ١٨٩ ، والأزهية ٢٩٢ ، واللسان (لذي) والإنصاف ٢ / ٦٧٥ ، والتنبيل ٣ / ٢١ .

(٣) البيتان من الرجز المشطور وقد وردا في أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٥ ، والإنصاف ٢ / ٦٧٦ ، والخزنة ٢ / ٤٩٨ ، واللسان لذي والأزهية ٢٩٢ ، والتنبيل ٣ / ٢٤ ، والنفائض ٥٤٣ .

(٤) البيت من الطويل قاله أقيش بن ذهيل المكي كما في اللسان : (ثنا) وقد ورد في الأزهية ٣٠٢ .

وقال الآخر :

فقل للثعلب إن نفسي . . أراها لا تعود بالتميم^(١)

وإذا كان أبو القاسم قد أورد اللغات في الذي والتي مستقلاً عليهما
بأبيات من الشعر ، فهل يعني ذلك أنها مختصة بالشعر ؟

الإجابة عن هذا القول :

لم يعرض أبو القاسم اللغات الواردة في الذي والتي كلها ، مكتفياً
بثلاث منها : الأولى : اللز بشكيسن الذال ، والثانية : الذي بتشديد الياء
المكسورة . والثالثة : اللز بكسر الذال وبغير ياء ، أما التي فأورد فيها
لغة واحدة وهي اللت بلسكان التاء .

وقد عقد الجرجي في الأثرية باباً للذي والتي وما ورد فيهما من
لغات ، وقال : وأما اللغات فللعرب فيها خمس لغات . وأما التي ففيها
أربع لغات : وذكر ما أورد أبو القاسم مضميقاً إليها الذي ، فثلاثاً : وهي
اللغة العليا ، ثم قال مشيراً إلى اللغة الخامسة ، ومنهم من يقيم مقام الذي
ذو ، ومقام التي ذات وعدة اللغات في التي مضميقاً إلى ما قاله أبو القاسم
ثلاث لغات ، فقال :

وأما التي ففيها أربع لغات : منهم من يقول التي بـلثيات الياء وهي
اللغة العليا ، ومنهم من يقول : اللت بحذف الياء وكسر التاء ، ومنهم من

(١) ثبت من الواقع ، وقد ورد في الأثرية ٣١٢ ، ولساني ابن السجري ٣ /
٥٩ ، وشرح التسهيل ١ / ١٩٠ ، والخزانة ٦ / ٩ ، والذوق ٣ / ٢٤ ،
والذائق ٥٤٣ ، والأثرية ٣٠٣ .

يقيم مقام التي ذات ، ومقام الذي ذو وهي لغة مليء^(١).
وأضاف ابن مالك لغة سادسة في الذي ، وهي : تشديد الياء
مضمومة^(٢) ، واستدل بها بقول الشاعر :

أغض ما استطعت فالكريم الذي . . يأنف الحلم إن جفاه بذي^(٣).

قال ابن عصفور : وفي الذي والتي لغات الذي يشكين الياء
ولشهرتها لا تحتاج إلى دليل^(٤).

ومما سبق يتضح أن أبا القاسم وغيره استدلوا على اللغات الواردة
في الذي والتي بأبيات من الشعر ، فهل هذه اللغات مقصورة على الشعر
دون النثر ؟

يجيب أبو حيان عن ذلك قائلًا : ومن ذهب إلى أن التصرف في
الذي والتي وغيره مختص بالشعر فمذهبه قاسد ، وإنما نقله أئمة العربية
على أنها لغات جارية في السعة .

قال لقراء : ومن العرب من يقول : هو اللذ قال ذلك ، ويقول في الواحد :
هو اللذ قال ذلك ، يجزم الذاك وفي الواحدة : هي لئت قالت ذلك انتهى^(٥).

(١) الأزهية ٢٩٢ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ .

(٢) شرح التسهيل ١ / ١٩٠ .

(٣) قبيط من الخفيف ولم ينسب لأحد وقد ورد في الدرر ١ / ٥٦ ، وشرح

التسهيل ١ / ١٩٠ ، والهمع ١ / ٢٦٨ .

(٤) شرح الحمل ١ / ١٧٠ ، ١٧١ ، والمساعد ١ / ١٣٩ .

(٥) التذييل والتكميل ٣ / ٢٥ ، والهمع ١ / ٢٦٨ .

اللغات في تثنية الذي وجمعها :

أورد أبو القاسم اللغات في تثنية الذي قللاً : " ومنهم من يقول :
للذا في تثنية اللذان يحذف النون ، قال الشاعر :
أبَتَى كَلِيبٌ إِنْ عَمِيَ السَّدَا . قَلَا الملوكة وَفَقَا الأغلال ^(١) .
ومنهم من يُشدّد النون فيهما عوضاً عن الساقط : لأن اللذين كان في
الأسفل : اللذان .

وجمع الذي : اللذين واللذون على هجائين ، قال الشاعر :
ويتو نَوِيْجَةُ اللذون كَاتِهَم . مَغْطُ مجنّمة من الفُزَان ^(٢) .
وروي أيضاً : نويجسة . وقال الآخر :
نحو اللذون صبحوا الصباحا . يوم التخيّل غارة ملّخا ^(٣) .

(١) البيت من الكامل قاله الأخطل بهجو جريراً وقومه ، وقد ورد في الكتاب
١ / ٩٥ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، والنقائض ٤٦٠ ، والديوان ٤٤ ، وشرح
جمل الزجاجي ١ / ١٧١ ، والأثرية ٢٩٦ .

(٢) البيت من : الكامل وقد ورد في أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٧ ، واللسان:
خز ، والأثرية ٢٩٨ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٧٢ ، والمعط جمع
الأمعط وهو الذي سقط شجره ، والمخدمة التي في ساقها عند موضع الرسغ
بياض ، والفزان جمع الفُزَر وهو ذكر الأرنب .

(٣) نسب هذا لرجل من عقيل ، وقيل لروبة ، وقيل للبلي الأخيلى وقد ورد
في الخزلة ٢ / ٥٠٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٧ . ولوضح المسالك
١ / ١٠٢ ، والأثرية ٢٩٨ ، والنفائض ٥٤٤ ، وعلى هذه اللغة يكتب

وقد أورد أبو القاسم شاهداً شعرياً على حذف النون من " اللذان " وعلى ذلك سيبويه بطول الكلام فقال :

..... ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأول مثناه الاسم الآخر ^(١).

وأستند الهروي حذف النون إلى أن ذلك لغة الشاعر علي رأي قوم ، وعلى رأي آخرين إن لغته إثبات النون ، ولكنه حذفها لطول الاسم كما صرح بذلك سيبويه .

قال الهروي في تعليقه على بيت الأخطل السابق : قال قوم : هي لغته ، وقال آخرون : بل لغته اللذان إلا أنه حذف النون لطول الاسم ، كما حذفها للتجاني في قوله :

فلمست بآتيه ولا أستطيعه

ولاك اسقني ، إن كان مأوك ذا فضل ^(٢).

أراد ولكن فحذف النون للتخفيف ^(٣) ويرى ابن جني أن الحذف لالتقاء الساكنين ^(٤).

وقال ابن الشجري : إن الكوفيين يرون أن حذف النون لغة تعزى

للنون بلا مین خلافاً لمن يلزمه الراء فإنه يكتب حينئذ بلام واحدة .
(١) كتاب ١ / ٩٥ .

(٢) البيت من الطويل وقد ورد في الكتاب ١ / ٩ ، وأما ابن الشجري ١ / ٣٨٥ ، والإصناف ٢ / ٦٨٤ ، والأثرية ٢٩٦ .

(٣) الأثرية ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

(٤) المنصف ٢ / ٢٢٩ .

إلى بلخارث بن كعب وبعض ربيعة^(١).

وجعل أبو القاسم تشديد اللون في " اللذان " عوضاً من الحرف الساقط وبهذا الرأي أخذ الهروي ، فقال : فمن شدد جعله عوضاً من حذف الياء التي هي لام الفعل من (اللذان) في التثنية ، ثم قال : ويجوز أن يكون التشديد عوضاً من اللام على لغة من قال في الأفراد ذلك^(٢).

وأورد الهروي في جمع الذي لغات عديدة أعلاها وأشهرها الذين " بالنسبة في جميع الأحوال وهي اللغة العليا ، وبها نزل القرآن ، ثم قال : ومنهم من يجعلها جمعاً سالماً ، فيقول : جاعني اللذان عندك ، ورأيت الذين عندك ، ومررت بالذين عندك ، وهي لغة هذيل^(٣) ، وعليها جاء قول الشاعر :

نحن اللذان صبحوا الصباحا . يوم التخييل غارة ملحاحا

ولذلك قال أبو القاسم : جمع الذي : الذين واللذان على هجاءين . ثم أضاف لغة ثلاثة في جمع الذي قائلًا : وقالوا : الذي في الجمع أيضاً

(١) أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٦ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٧١ .

(٢) الأزهية ٢٩٧ .

(٣) قال ابن مالك : إعراب الذين في لغة طيء مشهور ، فيقولون : نصير للذون آمنوا على الذين كفروا . قال أبو حيان : ونقل غيره من أصحابنا أنها لغة هذيل ، ونقل غيره أنها لغة عتيل . ومن نسبها إلى هذيل ابن الشجري .

راجع : القتيبي ١ / ٣١ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٥٦ .

على لفظ الواحد ، قال الله عز وجل : ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَاراً
فَنَقَا أَضْغَاثَ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا
يُبْصِرُونَ ﴾ ^(١) . فوجد الكلام في أول الآية على اللفظ وجمعه في آخرها
على المعنى ، ومثله قوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ
أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ ^(٢) . وقال الشاعر :

أولئك أشياخي الذي تعرفونهم .- ليوث سعوا يوم النبي بقلبي ^(٣)
وقال الآخر :

فإن الذي حانت بقلج دماؤهم .- هم القوم كل القوم يا أم خالد ^(٤)
وقد أشار إلى هذا سيبويه بقوله :

* لأن معناه معنى الذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد
لم يعمل في شيء كما أن اللتين فعلوا مع صلتها بمنزلة اسم * ^(٥) .

(١) البقرة ١٧ .

(٢) الزمر ٣٣ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد ورد صدره في الهمع ١ / ٣٥٨ ، والدرر
للواضع ١ / ٥٦ ، والتفائق ٥٤٤ ، وسر الصناعة ٥٣٨ .

(٤) البيت من الطويل قاله الأشهب بن ربيعة ، ورد في الكتاب ١ / ٩٦ ،
ومجاز القرآن ٢ / ١٩٠ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، وشرح جمل الزجاجي
١ / ١٧٢ " وقلج " واد بطريق البصرة إلى مكة ، وحانت دماؤهم : لم
يؤخذ لهم بدية ولا قصاص .

(٥) الكتاب ١ / ٩٥ ، ٩٦ .

وقد جعل ابن قتيبة " الذي " في آية البقرة بمعنى الذين استوفوا نارا ، وقال : وربما جاءت مؤنثة عن جميع ^(١)، وقد نقله المؤنث عنه ذلك .

وقال الطبري في تفسيره : وقد زعم بعض أهل العربية من أهل البصرة أن " الذي " في قوله " ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَاراً ﴾ " بمعنى الذين ، كما قال جل ثناؤه : ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ " وكما قال الشاعر : فإن الذي حالت - البيت - وقد أغل قائل ذلك فرق ما بين الذي في الأيتين والبيت + لأن الذي في قوله : " والذي جاء بالصديق " قد جاءت الدلالة على أن معناها الجمع ، وهو قوله : ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ وكذلك الذي في البيت وهو قوله : دماؤهم ، وليست هذه الدلالة في قوله ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَاراً ﴾ وسائر شواهد التي استشهد بها على أن معنى الذي في الآية بمعنى الجماعة ، وغير جائز لأحد نقل الكلمة التي هي الأغلب في استعمال العرب على معنى إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها ^(٢).

ويرى القرطبي أن الذي يقع للواحد والجمع . قال ابن السجري هبة الله بن علي : ومن العرب من يأتي بالجمع بلفظ الواحد ، واستدل لذلك بالآيتين والبيت . وقيل : إنما وحد الذي واستوفد لأن المستوفد كان واحداً من جماعة تولي الإيقاد لهم ، فلما ذهب الضوء رجع عليهم جميعاً فقال " ينورهم " ^(٣).

(١) تأويل مشكل القرآن ٣٦٦ ح السيد صقير .

(٢) جامع البيان ١ / ١٠٩ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٢١٢ .

وجعل الهمزي هذا من قبيل مراعاة اللفظ والمعنى وقد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله العزيز ؛ حيث قال : فحصل أول الكلام على لفظ " الذي " فوحده وأخره على المعنى لجمعه .

ثم أورد الهمزي باقي اللغات في جمع الذي فراجعته في موضعه^(١) . هذا ومجيباً الذي للجمع والواحد بلفظ واحد هو رأي الأخفش ، وعليه لا يكون الذي المراد منه الجمع محذوفاً منه النون ، بل هو من المشترك بين الواحد والجمع^(٢) .

جمع التي :

قال عنه أبو القاسم : وجمع التي الثلاثي بغير همز وياء ، واللاء يهمز وغير ياء ، والثلاثي اللفظ المشهورة^(٣) . قال الشاعر فحذف الياء .

من اللاء تمثني بالضحى مرجلة

وتمثني العشايا الخوزلي رخوة اليد^(٤) .

وقال الآخر فهمز ولثبت الياء :

من الثمر الثلاثي إذا ما دعوتهم

وهاج الجبان حلقة الباب فمفعوا^(٥) .

(١) الألفية ٢٩٩ - ٣٠٢ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٠٩ ، والتثنية ١ / ٣٠ .

(٣) النفاث ٥٤٥ ، ٥٤٦ .

(٤) البيت من الطويل قاله الفرزدق في ديوانه ١٨١ ، والخوزلي مثنى فيها تبختر .

(٥) البيت من الطويل قاله أبو الرئيس لتعليق ، وقد ورد في الخزائن ٨٤/٦ .

ومنهم من يقول : اللا بالقصر ، واللايون واللاتين على هجائين ،
قال الشاعر :

ومن أريحيات الصبي عند ذكرها . : ولما لها اللا مالهون شفاءً^(١)
وقال الآخر :

ألم تعجبي وترى بطيطا . : من اللاتين في الحب الخوالي^(٢)

وأضاف الزجاجي : اللواتي في جمع التي ، فقال : ونقول في جمع
التي : اللاتي واللاتي واللواتي ، وإن شئت حذفنا الياء في جميع ذلك^(٣).

وأورد الهروي في جمع التي سبع لغات ، فقال : وفيهم من يقول
التي على لفظ الواحدة ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَوَدُّوا الْمُنْفِقِينَ أَمْوَالُهُمْ
الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ ثَمَرًا قَيِّمًا ﴾^(٤).

ومنهم من يقول اللاتي ، قال الله عز وجل : ﴿ وَاللَّاتِي يَأْتِينَ
الْفَاحِشَةَ مِنْ نُسَائِكُمْ ﴾^(٥).

ومنهم من يقول : اللات بكسر التاء وحذف الياء ، ومنهم من يقول

(١) البيت من الطويل ، وقد ورد في التذائق ٥٤٦ .

(٢) البيت من الوافر ، وقد ورد في اللسان بطلط ، والتذائق ٥٤٦ ، والبيط :
العجب والكتب ، يقال جاء بئس بطيط ، أي : عجيب .

(٣) شرح الجمل ١ / ١٧٣ .

(٤) النساء ٥ .

(٥) النساء ١٥ .

: اللواتي يثبت الياء وحذفها ، ومنهم من يقول للآ ، قال الكسيت :

وكننت من اللا لا يعبرها ابنها .^(١) إذا ما الغلام الأحمق الأم عبرا^(٢) .

ومنهم من يقول اللاتي بالهمز وإسكان الياء ، واللاء بكسر الهمزة وحذف الياء ، واللاي بياء مكسورة غير مهموزة والثلاثي يحتف الهمزة وإسكان الياء^(٣) ، وببعض الأوجه الأربعة ورد قراءة " ولللاي يثن من المحيض " ^(٤) . وعند القرطبي " اللواتي " من جمع الجمع^(٥) .



- (١) البيهقي من الطويل وقد ورد في أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٠٩ ، اللسان : لوي ، والأزهية ٣٠٥ .
 (٢) الأزهية ٣٠٣ - ٣٠٦ .
 (٣) الفلاني ٤ .
 (٤) الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٨٣ .

الفصل الثاني : الإعراب والبناء

الأفعال

بدأ أبو القاسم كتابه بالحديث عن الأفعال بادئاً بالماضي منها مبيناً علة بدائه ، وقد استعمل في حديثه ألقاب الإعراب بدلاً من البناء ، إضافة إلى مصطلحات أخرى عجيبة وتقسيمات غريبة لم تعهد عند غيره ، فقال تحت عنوان : " حكم في الأفعال الماضية " : إذا أخبرت عن الرجل بالفعل الماضي قلت : فعلٌ ، ينصب الفاء .

وقى هذا إشارة منه إلى تعريف الاسم ، حيث عرفه بأنه ما نفع وضر ، أي : ما جاز أن يخبر عنه ، وقد أبت في موضعه أنه نقله عن الأخفش^(١) ، ومعلوم أن الأفعال يخبر بها ولا يخبر عنها .

وقد عبر بمصطلح التنصب ، وهو لقب من ألقاب الإعراب بدلاً من الفتح الذي هو من ألقاب البناء ، وهذه سمة تعبيرات القدماء .

ثم يعال لفتح الفاء قائلاً : لأن العرب لا تبتدئ إلا بالمتحرك ولا تقف إلا على الساكن .

وَأَثَرُ النَّصْبَةِ - بقصد الفتحة - لأنها عندهم أخف الحركات^(٢) ، ونُصِبَت العين ليتصرف للصرف على وجوهه . ويعني بذلك تغيير حركة العين من الفتح إلى الضم أو الكسر .

(١) راجع ص - من البحث .

(٢) شرح جمل الزجاني ٢ / ٢٣٣ ، وأسرار العربية ٣١٦ ، ٣١٧ .

ويواصل حديثه بقوله : فإذا أخبرت عنه بالفعل المضمر قلت : فعل . برفع الفاء فرقاً بين المضمر والمظهر .

ويعني بالفعل المضمر : الميني للمجهول وبالمظهر المبني للمعلوم . ثم يقول : وخففت العين فرقاً بينه وبين الأسماء المينية على زنة فعل ، نحو : غمر ، وزفر ، وقم وما أشبهها ، ونصبت اللام من الفعلين جميعاً - يقصد المضمر والمظهر - لتعريفاً من الحروف العوامل ، والزوائد والحوادث ، والكواشي ، وهي : ثاء والتاء والتون والآف^(١) . ومراده من الحروف العوامل الناصية والجازمة ، والزوائد الزائدة في أوله ، ولعله يقصد من الحوادث : الطوارئ عامة التي تطرأ على آخر الكلمة وأولها ، ويقصد بها هذا الضمائر التي تنصل بالفعل فتغير حكمه الإعراسي ومراده بها في باب المضارع الحروف التي تزداد في أوله كالياء نحو : يفعلان ، فإنه يقول عند حديثه عنها : وإذا أخبرت عن الرجلين ، قلت : يفعلان باللف علامة للتثنية ، ونون بعدها علامة للرفع بالحادثة التي لزمت أوله^(٢) .

وعلى ذلك تكون الزوائد والحوادث عله من الترادف .

ولا يكتفي بالتعليل السابق لبناء الماضي على الفتح ، وإنما يضيف قائلاً : وإن شئت قلت : نصبت اللام فرقاً بين الواحد والجماعة ؛ لأن من العرب من يقول في الإخبار عن الجماعة : فعل بلا واو ولا آف .

(١) لتدقيق ١٥ .

(٢) السابق : ٢٩ .

أنشدني العبد الصالح ، اللغة في دينه ، اللغة في روايته^(١).
 قال : أنشدنا أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري :
 قلو أن الأظياء كان حولى . . . وكان مع الأظياء الأساءة
 إذا ما ذهبوا وجدوا بقلبي . . . ولو قيل الأظياء الشفاء^(٢)
 وأنشدني أبو علي محمد بن المستنير قطرب :
 إذا ما شاءوا ضروا من أرادوا . . . ولا ياتو لهم أحد ضرراً^(٣).
 وأنشد أيضاً :
 متى أقول : خلت عن أهلها الدار . . . كأنهن بجناحي طائر طائر^(٤).

وما قاله أبو القاسم هنا هو رأي الفراء الذي غزا هذه اللغة إلى قبيلة
 هوازن وعكسها قيس ، فقد ورد في معاني الفراء ما نصه : وقد سُقِطَ
 العرب الواو وهي ولو جماع ، واكتُفِيَ بالضممة قبلها ، فقالوا في ضربوا:

(١) هو تلميذه أبو سعيد الهيثم بن كليب الشامي للتركي صاحب المسند الكبير
 ت ٣٣٥هـ [سير أعلام النبلاء ١٥ / ٣٥٩] .

(٢) البيهقان من الوافر ، وقد ورد الأول في شرح جمل الزجاجي ٣٣٣ / ٢ ،
 وشرح السيرافي في : معاني الفراء ٩١ / ١ ، ومجالس ثعلب ٨٨ ، وشرح
 السيرافي ٧٧ / ١ ، والكشاف ٣ / ٢٥ والخزانة ٥ / ٢٢٩ ، وشرح المفصل
 ٥ / ٧ .

(٣) البيهقان من الوافر ، وقد ورد في معاني الفراء ٩١ / ١ ، وشرح شواهد
 المعنى ٨٥٩ / ٢ .

(٤) من البسيط وقد ورد في معاني الفراء ٩١ / ١ ، والخزانة ٥ / ٢٣١ .

قد منزّبا ، وفي قالوا : قد قال ذلك ، وهي في هوازن وعليا قيس^(١) ، وذكر الأبيات الثلاثة التي أوردها أبو القاسم ، ومظاهر كلامه أن هذا لغة لا ضرورة ، وقال الأتباري في الإصناف عند حديثه عن فعل الأمر هل هو معرب أو مبني ؟ إن الاكتفاء بالضمّة ضرورة^(٢) .

ويذكر أبو القاسم علة ثلثة لبناء الماضي فيقول :

وإن شئت قلت انصب اللام ؛ لأنه صار مبنيا على التثنية وحفظها السكون ، هذا قول الفراء^(٣) .

ولم يوثق محققو الكتاب هذا الرأي ورجعت إلى شرح جمل الزجاجي فوجدت فيها : وزعم الفراء أنه حُرِّك بالفتح حملاً على التثنية ، وذلك فاسد ، لأنه فيه حمل المفرد وهو أصل على التثنية وهي فرع^(٤) . والعلة الرابعة التي ذكرها أبو القاسم هي : وإن شئت قلت : لأنه مضى والنقضي ، فحكمه ضعف ، فالزموه أضعف الحركات ، وأضعفها للتسبة ؛ لأنه لا علاج لها في الشفتين ، والدليل أيضاً على أنها أضعف الحركات أن العرب لم تحذفها في^(٥) شيء من كلامها لضعفها ، وحذفت الضمة

(١) معاني القرآن ١ م ٩١ ، وراجع : شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٣٣ ، ولسان العربية ٣١٧ ، والخزلة ٥ / ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) الإصناف ٢ / ٥٢٤ ، المسألة الثانية والسبعون .

(٣) اللغات ١٦ .

(٤) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٣٤ .

(٥) في الأصل : عن .

والكسرة وقت حاجتهم إليها لقوتها ، قال الشاعر :

فَإِنْ أَهْجَهُ يَضْجُرُ كَمَا ضَجَرَ بَارِلُ

من الأدم دُيرَتْ صفحتاه وغاريه^(١).

وقال الآخر : وَتَغْخُوا مِنْ مَدَائِثِهِمْ فَطَارُوا^(٢).

وقال الآخر : لَوْ غَضِرَ مِنْهُ الْهَلَالُ وَالْعَمَلُ الْعَصْرُ^(٣).

فإن قيل : فقد حذف الشاعر النسبة في قوله ، أقال :

فَطَعْ عَمْرُو سَاعِدِي وَهَبِ . . . وَعَلَا بِالْغَضَبِ يَا فَوْخَه^(٤).

أراد : قَطَعَ فحذف النسبة ، قال : هذه لغة مجهولة لا يلتفت إليها^(٥).

ويختم أبو القاسم العتلى بالعلة الخاسرة فيقول : وإن شئت قلت :
نصيب آخر الماضي لخروجه من الوصف ، ووصفه بالحادثه التي تلزم
أولته ، وذلك أن للأسماء أوصافاً تكون الأسماء مرتفعة بها ، فكذلك
للأفعال أوصاف ترتفع هي بها^(٦). ويعني بذلك : أن الماضي يبنى على

(١) البيت من الطويل قاله الأحملي في ديوانه ٢١٧ ، وقد ورد في الدقائق ١٦.

(٢) البيت من الوافر قاله النطاسي في ديوانه ٨٤ . وقد ورد الدقائق ١٧.

(٣) رجز قال أبو النجم العجلي في ديوانه ١٠٣ . وقد ورد في الدقائق ١٧.

(٤) البيت من المنيد ، وقد ورد في الدقائق ١٧ دون عزو .

(٥) الدقائق : ١٧ .

(٦) السابق نفسه .

الفتح لخروجه من الوصف وهو اسم الفاعل نحو ضارب ، إذ هو يشبه الأسماء في الصيغة فنقول : مررت برجل ضارب كما نقول : مررت برجل ضارب ، فخروجه عن الوصف ، ووقوعه صفة للتكرة سبباً لبذاته قال سيبويه : والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم : ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فعل ، ولم يُسْكَنوا آخر فعل ؛ لأن فيها بعض ما في المضارعة نقول : هذا رجل ضاربنا فتصف بها للتكرة وتكون في موضع ضارب إذا قلت : هذا رجل ضارب وورد في شرح جمل الزجاجي : أن الفعل الماضي يشبه الاسم لوقوعه موقعه ، نقول : مررت برجل قام ، كما نقول مررت برجل قائم ، ويشبه أيضاً المضارع بوقوعه موقعه ، نقول إن قام قمت ، كما نقول إن يقيم أقم ، فلما أشبه المتمكن ببنى على حركة ^(١).

- أقسام الماضي :

بعد أن عرّفنا أبو القاسم للفعل الماضي وأبان عن سبب بذله قسمه من حيث دلالة على الزمن أقساماً ثلاثة :

الأول : السنن ، والثاني : الممثل ، والثالث : الراهن وعرف كل

قسم منها قللاً : فالنص : ما وافق لفظه لفظ الماضي ومعناه معناه ، مثل قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا ﴾ ^(٢).

(١) الكتاب ١ / ٥ وشرح جمل الزجاجي ٢ / ٣٣٣ يتصرف .

(٢) النحل ٧٥ .

والمستقبل : ما كان لفظه لفظ الماضي ومعناه لمستقبل الزمان
ومستقله ، مثل قول الله جل وعز : ﴿ إِنِّي أَمَرُ اللَّهَ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ ^(١) أي
: يأتي ، يعني يوم القيامة ، أي : هي قريب فلا تستعجلوه ، ومثل قوله :
﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَّاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فُسْقَانَا ﴾ ^(٢) أي : فسوقه
ومثل قوله : ﴿ وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ ^(٣) أي : وإذ يقول
الله : لأن هذا يكون يوم القيامة ، ومثل قوله : ﴿ وَتَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ
أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾ ^(٤) أي : وينادي : لأن المعنى مفهوم أن الذي يقع في
علم الله كونه لا يد من وقوعه ، ولا يجوز لقائل أن يقول : قام عبد الله ،
وهو يريد : يقوم عبد الله ، لأن المعنى حينئذ لا يفهمه ، ولا يدل قام إلا
على الماضي .

ومثل قولهم : غفر الله لك ، معناه : يغفر الله لك ، فصلح الماضي
في موضع المستقبل حين أمن اللبس ، ومثل قولهم : أطل الله بقاءك ،
وآدام عزك ، معناه : يطيل الله بقاءك ، ويدوم عزك ؛ لأن الدعاء معناه :
يطول الله بقاءك ، ويدوم عزك ، لأن الدعاء إما وقع بالمستقبل لا
بالماضي ^(٥).

(١) التحصيل ١ .

(٢) فاطر ٩ .

(٣) المائدة ١١٦ .

(٤) الأعراف ٥٠ .

(٥) اللغات ١٨ وقال الرضي : واعلم أن الماضي ينصرف إلى المستقبل
بالدعاء ، نحو : رحمك الله وينصرف إليه أيضاً بالإخبار عن الأمور

وقال الشاعر :

فمن كان لا ياتيك إلا حاجة . بروح لها حتى تقضى ويعتدى
فإني لآتيكم تشكر ما مضى . من الأمور استيجاب ما كان في غدا^(١)
معناه : ما يكون في غد . وقال الآخر :
فأدركت من كان قبلي ولم أدع . لمن كان بعدي في القصاد مصنعا^(٢)
أراد : لمن يكون بعدي . وقال الآخر :
شهد الحطينة حين يلقي ربه . أن الوليد أحق بالخير^(٣)

وأقول : إن مجيئ الوقت مستقبلا والفعل بلغته الماضي كثير في القرآن الكريم ، ومنه قوله : ﴿ قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ ﴾ [القصص ٦٣] ﴿ وَقَالِ الَّذِينَ فِي النَّارِ ﴾ [غافر ٤٩] ويمكن حمل هذا كله على أنه حكاية لحال ماضية ، لأنه لا يوجد شيء منه في الزمن الحاضر ، ويكمل أبو القاسم التقسيمات فيقول : والراهن : المقيم على حالة

المستقبلية للقطع بوقوعها كقوله تعالى ﴿ وَتَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾ وينقلب إليه ليضرب بدخول إن الشرطية ويتضمن معناه ، ويحمل الماضي والاستقبال بعد همزة التسوية ، سواء على أفت أم تعدت ، وبعد كلما وحيتما ، لأن في الثلاثة راحة الشرط ، وكذا بعد حرف التخصيص . (شرح الكافية ٢ / ٢٠٩) .

- (١) البيت من الطويل فاللهما الطرماح في ديوانه ٥٧٢ .
(٢) البيت من الطويل ، وقد ورد في الدقائق ١٨ .
(٣) البيت من الكامل قاله الحطينة في ديوانه ٢٢٣ وقد ورد في الدقائق ١٨ .

واحدة^(١). مثل قول الله جل وعز : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢). ألا ترى أنه كان قديراً، واليوم أيضاً هو قدير وبعد اليوم قدير .
وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة " كان " في هذا الموضع ، وفي قوله عز وجل : ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٣) .
ملغاة ، والمعنى في قوله : ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤) والله على كل شيء قدير ، وكان لا معنى لها ، وكذلك قال معنى قوله : ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾^(٥) ، فهي رائدة عله .
ورد ابن الأثير في قوله فقال : لا وجه لما قاله عدي ، لأنه لا يجوز أن يلغى حرف من كلام الله بلا حجة ، فكيف يجوز أن يكون الكون ملغى ؟ وهو الذي وقع على الصبي والقدير فتصبيها^(٦) .
وفي قوله : ﴿كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ ثلاثة أقوال : أحدها : أن معنى " كان " معنى صار ، وهو قبيح ؛ لأن العرب لا تقول : كان عبد الله عالماً ، وهم يريدون : صار عبد الله عالماً .
والقول الثاني : هو أن معنى " كان " حديث^(٧) والتأويل : كيف نكلم

(١) ورد في اللسان رهن : والراهن : الثابت .

(٢) الأحزاب ٢٧ .

(٣) مريم ٢٩ .

(٤) تأويل مشكل القرآن ٢٩٥ ، ٢٩٦ وراجع للقرطبي ١١ / ١٠٢ ، والدر المصون ٧ / ٥٩٤ .

(٥) دافع السبعين عن هذا بأنّ التصب على الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور ، الدر المصون ٧ / ٥٩٤ وراجع : البحر ٦ / ١٨٧ .

(٦) رد ابن الأثيري هذا قائلاً : لو كانت كان تامة بمعنى الحدث لاستغنت =

صبياً حدث في المهد وهو أيضاً فيج ؛ لأن كان إذا كان تفسيره حدث لم يكن واقعاً على غيره كقولك : كان الشتاء وكان للبرد^(١).

والقول الذي يعتمد العلماء ويختارونه هو أن معناه الجزاء ، وهو في معنى يكون ، وتلخيص الآية : من يكن في المهد صبياً [فكيف]^(٢) تكلمه ؟^(٣) ، والماضي يكون بمعنى المستقبل في باب الجزاء^(٤) ،

« عن الخير ، تقول : كان الحر ، وتكتفي به ، القرطبي ١١ / ١٠٢ .
(١) أضاف السمين رأياً رابعاً جاعلاً كان الناقصة على بابها وتدل على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير تعرض للانقطاع كقوله تعالى : وكان الله غفوراً رحيماً » [النساء ٩٦] ولذلك يعبر عنها بأنها ترانف لم يزل ، وهذا ما تميل إليه بعداً عن التأويل المتكلف إذ الأفعال مع الحس مسبوقة لا تنقيد بزمن ، ولذلك قال الزمخشري : كان " لإيقاع مضمون الجملة في زمان ماضٍ منهم صالح للقريب والبعيد ، وهو هذا لقربية خاصة والدال على معنى الكلام وأنه مسوق للتعجب . ووجه آخر : أن يكون " تكلم " حكاية حال ماضية ، أي : كيف عهد قبل عيسى أن يكلم للناس صبياً في المهد حتى تكلم هذا . الكشاف ٢ / ٥٠٨ والدر المصون ٧ / ٥٩٤ ، ٥٩٥ .

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل .

(٣) ما ذكره أبو القاسم هنا هو معنى قول الزجاج وغيره الذين يرون أن من ليس شرطاً محضاً ولكن فيها ملزوم من معناه ؛ لوقوعها على غير معين وإيهامها . راجع نتائج الفكر ١٨٥ سج د/ القيس .

(٤) راجع القرطبي ١١ / ١٠٢ ، وقد أسند السمين هذا الرأي إلى القراء والزجاج ، فقال : وجوز القراء والزجاج في من أن تكون شرطية ، وكان

والدليل عليه قول الله ﴿فَيُبَارِكُ الَّذِي يَنْ شَاءُ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ﴾^(١).
معناه والله أعلم : إن يشأ يجعل لك ، وأنشد الفراء :

وميعاد جمع إن أرادوا لقاعاً .: يجمع منى إن كان للناس مجمع^(٢).

معناه : إن يريدوا لقاعاً .

ولسم أجد هذه التقسيمات عند أحد من علماء النحو بيد أني وجدت
صدي هذا الكلام عند ابن قتيبة الذي أعده باباً لذلك تحت عنوان : " باب
مخالفة طاهر اللفظ لمعناه " وذكر فيه أن الفعل قد يأتي على بنية الماضي
وهو داسم أو مستقبل ، ولورد الآيات التي استشهد بها أبو القاسم وهذا
الأمر يثبت أخذه عنه^(٣).

ونستقل من ابن قتيبة إلى ابن فارس للجد عنده باباً بعنوان : باب الفعل
يأتني بلفظ الماضي وهو راهن أو مستقبل ، ويلفظ المستقبل وهو ماضن ،
وأورد آيات تشهد لذلك ، منها قوله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾^(٤) أي

بمعنى يكن ، وجواب الشرط إما متقدم ، وهو كيف تكلم ؟ أو محذوف
لدلالة هذا عليه أي : من يكن في المهد صبيّاً فكيف تكلمه ، فهي على هذا
مرفوعة المحل بالابتداء وعلى ما قبله منصوبة به . وتكلم والظاهر أن من
موصولة بمعنى السذي ، وجعلها تكرة موصوفة ضعيف راجع : الدر
المصون ٧ / ٥٩٥ ، ومعاني الزجاج ٣ / ٣٢٨ .

(١) الفرقان ١٠ .

(٢) البيت من الطويل ، وقد ورد في النفاي ٢٠ .

(٣) تلويل مشكل القرآن ٢٩٥ ، ٢٩٦ .

(٤) آل عمران ١١٠ .

أنتم ، وقوله : ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ ﴾ ^(١) . أي ما تلت وبعد أن يذكر أبو القاسم آراء العلماء في " كان " في الآيات السابقة نراه بعد ذلك يميل إلى جانب المعنى ويفرر أن " كان " على بابها من النقصان ، وأن الأفعال مع الحق سبحانه لا تنقيد بالزمن فيقول :

وفي قوله عز وجل : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ قولان :

أحدهما : أن القوم شاهدوا من الله قدرة وسفيرة وعلماً وحكماً فقال الله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ^(٢) . ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ ^(٣) . أي : لم يزل الله على ما شاهدتم والقول الثاني : أن أفعال الله تخالف أفعال العباد وكذلك صفاته ، لأن أفعال العباد تنقطع وكذلك صفاتهم ، وأفعال الله لا تنقطع ، فمعنى قوله : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ وكأن الله غفوراً رحيماً أبداً ولم يزل كذلك ، وصلاح الماضي موضع الدائم ^(٤) لما كان المعنى مفهوماً ^(٥) أ.هـ وهذا ما نميل إليه .

ويقصد بالدائم هنا فعل الحال .

وتقسم الزجاجي الماضي ثلاثة أقسام : ماضٍ في اللفظ والمعنى كقولك دُفِعَ زيد أمس .

(١) البقرة ١٠٢ .

(٢) النساء ٩٦ ، وآيات أخرى .

(٣) النساء ١٧ وآيات أخرى .

(٤) في الأصل : كما .

(٥) النقاش ٢٠ .

وماض في اللفظ لا في المعنى كقولك : إن قام زيدٌ غداً أكرمك ،
وماض في المعنى لا في اللفظ ، كقولك : لم يقم زيدٌ أمس ويقال في
المستقبل مثل ذلك .^(١)

بناء الماضي مع الضمائر :

تحدث أبو القاسم المسودب عن حكم بناء الماضى عند اتصال الضمائر به موضحاً أن تحرك آخره أو سكونه عارض نتيجة لاتصال الضمائر به ، **وَيَنْبَغُ أَنْ الْفِعْلَ لَا يَنْشِئُ وَلَا يَجْمَعُ** ، فقال :

” وإذا أخبرت عن الرجلين ، قلت : فعلا ، يالف في آخر البناء علامة للضمير في الفعل ، وهذه العلامة تكون غير ظاهرة في فعل الواحد ، وظاهرة في فعل الاثنين والجماعة ، فأما الفعل بنفسه فإنه لا يثنى ولا يجمع على إجماع من الكوفيين والبصريين ؛ لأنهم يربطون من الأعداد وإن كثرت فعلا واحداً ^(١) . ومراده من أن الفعل لا يثنى ولا يجمع مثلاً فيه بتعريف الأخفش سعيد بن مسعدة للفعل الذي يصرح فيه بأنه ما امتنع من التثنية والجمع ^(٢) .

ويتبر للبطوليوسي سؤالاً يوضح فيه العلة في عدم تثنية الفعل وجمعه ، فيقول : فماذا قال : فما العلة المانعة من تثنية الفعل وجمعه ؟ فالجواب : أن التثنية والجمع إنما يراد بهما التكثير والإشعار بأن الشيء قد

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٤٧ ، ٤٨ : نح د. حمزة النشري .

(٢) الدقائق ٢٠ ، ٢١ .

(٣) إصلاح الخلل : ٢١ -

تجاوز حد الإفراد ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد وإنما بدل على شخص واحد ، فإذا أردت أكثر من شخص لخصت إلي أن تقول : زيدان وزيدون ، والفعل لا يحتاج فيه إلى ذلك ؛ لأن لفظ الفعل يعبر به عما قل منه وما كثر ^(١) وبلاحظ في هذا الرضي تأثير البطلوسي بأبي القاسم . ويعرج البطلوسي بعد ذلك على لغة "أكلوتي للراعيث" فيقول : فقد روى أن من العرب من يقول : قاما أخواك وقلماوا إخوتك ، فيلحق الفعل وهو مقدم علامة التنثية والجمع كما يلحقها إياه وهو مؤخر ، وهذه الألف في التنثية والووا في الجمع على هذه اللغة حرفان وليسا باسمين ؛ لأن قولنا : قام أخوك لا ضمير فيه . ويجب عن ذلك بأن الألف والووا في هذه اللغة وإن كانتا حرفين فليسا علامة تنثية ولا جمع ، ولكن أصحاب هذه اللغة أرادوا أن يجعلوا للتنثية والجمع علامة كما جعلوا للتأنيث علامة في نحو : خرجت هند ، فكما أن التاء لا تدل على أن الفعل مؤنث وإنما تدل على تأنيث الذي أسند إليه الفعل فكذلك الألف والووا اللاحقتان في نحو : ذهبا أخواك جاءت للدلالة على أن المسند إليه الذهاب مثلي ومجموع .

ويرى أهل النظر من النحويين أن أصحاب هذه اللغة إنما فعلوا ذلك لأن في الأسماء أسماء لا تظهر فيه علامة للتنثية ولا للجمع ، نحو : من وما ، فالحقوا الفعل علامة تدل على ذلك حرصاً على البيان ^(٢).

وبيتما يقرر أبو القاسم أن موضع الألف في التنثية والووا في الجمع

(١) إصلاح الخلل ٣٦ .

(٢) إصلاح الخلل ٣٧ ، ٣٨ بتصريف يسير .

هي الفاعل نجد المازني وغيره من النحويين يذهبون إلى أنهما في قولنا : أخوك قاما ، وإخوتك قاموا حرفان وليسا باسمين ، وأن الفاعلين مضمرون في حال التثنية والجمع كإضمار الفاعل في حال الأفراد إذا قلت : أخوك قام . ولعل الذي جعله يحكم بهذا ، أنه قاس تأخر الفعل مع الضمير على تقدمه وجعل الحكم واحداً في نحو : أخوك قاما وقاما أخوك ، ويجب البطليوسي عن ذلك بأن المازني موافق لإجماع النحاة في أن الفعل لا يثنى ولا يجمع ، وإنما قاس التثني والمجموع على المفرد ، وهو مع ذلك خطأ عند أصحابه^(١).

فقال سيبويه : اعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعل لحقها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الإعراب ؛ لأنك لم ترد أن تثنى يفعل هذا البناء فتضم إليه يفعلا آخر ، ولكذلك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين^(٢).

ويواصل أبو القاسم حديثه قائلاً : وزيدت الألف بعد الواو في الجمع للفصل بين واو العطف وواو الجمع في مثل قولهم : لم حضروا قسام زيد ، ولما استعملت هذه القضية في الأفعال التي تنفصل وواوها عن الحرف قبلها استعملت في الأفعال التي تنصل وواوها بالحرف قبلها ليكون الحكم في كل موضع واحداً . ورفع الحرف الذي قبل الواو وحقه النصب ، لأنه آخر الماضي ؛ لمجاورته الواو^(٣).

(١) السابق ٤٠ .

(٢) الكتاب ١ / ٥٠ وراجع : شرح المفصل ٣ / ٨٧ ، ٨٨ .

(٣) النقائض ٢١ .

وهو بذلك يقرر ما أكد عليه سابقاً من أن الماضي مبني على الفتح وأن تغيير آخره عارض وإذا اتصل بالماضي ضمير رفع متحرك ، نحو : ضربت فيسكن آخره تسكين بناء على الأصح ، لأنه الأصل في البناء ، ويقرر أبو القاسم أن سكون آخره كراهية توالي الحركات ، ولذلك قال : وإذا أخبرت عن نفسك قلت : فعلتُ بناءً مضمومة ، وسكنت اللام كراهية توالي الحركات ^(١).

وفي نهاية حديثه عن بناء الماضي يقول : فإن قال قائل : لم حرك آخر الماضي حركة واحدة ، وحرك آخر المستقبل حركتين نصباً ورفعاً؟ ويجيب عن ذلك بقوله : فقل : لأن الماضي لم يتعلق به أداة من الأدوات فيكون محركاً بوجه سوى للنصب ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال : لم ضرب أو لن ضرب ، والمستقبل يتعلق بأوله الأداة ، فيكون منصوباً بها ومجزوياً ^(٢).

قال سيبويه : إنما ألزموا الفعل المستقبل حركتين ؛ لأنه أشبه الأسماء من وجهين ، ألا ترى أنك تقول : إن عبد الله لمضرب زيداً ، فتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ، وتقول : سيمضرب محمد زيداً فتلحقه هذه السين كما تلحق الألف واللام أو تلحق الأسماء للتعريف ^(٣).

ويسمى أبو القاسم الماضي من حيث دلالة اللغوية بأسماء غريبة ، فيقول :

(١) انظر ٢٣ .

(٢) السابق ٢٦ .

(٣) الكتاب ١ / ٣ بالمعنى .

ويسمى الماضي ماضياً ، وواجباً ، عائراً ، ومعزى ، ثم يبين سبب هذه التسمية بقوله : وسمى ماضياً ؛ لأنه مقروغ منه ولوقوعه في الزمان الماضي ، وسمى واجباً ؛ لأنه وجب ، أي : سقط وفرغ منه مأخوذاً من قولهم : وجب علينا الحائط ، إذا سقط ، ووجب للشمس إذا غابت ، وقد يجوز أن يكون مأخوذاً من قولهم : وجب البيع ، إذا تم وانعقد ، وسمى عائراً ؛ لأنه عار ، أي : ذهب ، ومنه قيل لجمار الوحش : عَيْرٌ لركوب رأسه ذاهباً في القلاء بمنة وبُسرَة ، وقيل للفرس إذا كان على هذا المثال : عَيَّار ، ويقال : إن له من المال عائرة عيتين ، أي : مال يعير فيه البصر هاهنا وماهنا من كثرة ^(١) ، وسمى معزى ؛ لأنه عزى من الحروف العوايل والزوائد والحوادث والكواشي ^(٢) .

الفعل المضارع :

تحدث عنه المؤنث تحت عنوان : " حكم في الأفعال المستقبلية " ^(٣) فقال : " إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المستقبل قلت : يَفْعَلُ ، ينصب

(١) جاء في اللسان " عير " ما نمسه : عار في الأرض يعير ، أي : ذهب ، وعار الرجل يعير عيراته ، وهو تردده في ذهابه ومجيئه ، ومنه قيل : كلب عائسر وعيار وهو من ذوات الباء وأعطاه من المال عائرة عيتين ، أي ما يذهب فيه البصر مرة هنا ومرة هنا .

(٢) لعله يقصد الحروف التي تكسوه صورة المضارع فتكون هذه الألفاظ من الترادف .

(٣) يعير المؤنث عن المضارع بالمستقبل اعتماداً على إحدى دلالاته تأثراً بالقراء . راجع المعاني ١ / ٣٩ .

أول حرف منه للغة التي ذكرتها في نصب أول الفعل الماضي ^(١) ، وسكنت الفاء منه كراهية توالي الحركات ، وحركت العين إلى النصب ليتصرف الصيرف على وجهه ، ورفعت اللام ؛ لأن الفعل صار موصوفاً بها ، وذلك لأنها تقوم مقام اسم الغائب ، والألف مقام المخبر عن نفسه ، والنون مقام جماعة أنت فيهم ، والتاء مقام المخاطب .

وتقول إذا أخبرت عن الرجل بالفعل المضمر : **يُفَعِّلُ** ، يرفع أوله فرقاً بينه وبين الظاهر ويتسكين الفاء لما ذكرت ^(٢) ، وينصب العين فرقاً بين الغابر ^(٣) من الفعل المضمر من **الْفَعْلِ** والغابر من الفعل الظاهر من الأفعال ^(٤) .

ويظهر من خلال هذا النص تأثير لبي القاسم بالمازني فقد ورد في المنصف ما نصه : " قال أبو عثمان : وليس بين **يُفَعِّلُ** منها **يُفَعِّلُ** " بعد ضمة أول حرف وفتحته إلا كسرة الحرف الذي يلي آخر الحرف وفتحته ، وذلك نحو : **يُسْتَخْرَجُ** و**يُسْتَخْرَجُ** ، وينطلق ويُنْطَلِقُ به ، إلا ما كان على يفتاعل ، فإنه كما كان مفتوحاً **يُفَعِّلُ** تركوه في **يُفَعِّلُ** بحاله نحو يتغافل ، ويُنْغَاظِلُ عنه ، كما فعل في غير الزائد نحو **يُسْنَعُ** و**يُسْنَعُ** " .

(١) وهي أن العرب لا تبدأ كلامها بساكن ولا تقف على متحرك .

(٢) يقصد كراهية توالي الحركات .

(٣) الغابر : اسم فاعل من غير وزن **فَعَّلَ** ، إذ بقي ، وقد يستعمل فيما معنى فيكون من الأضداد .

(٤) التفاضل : ٢٨ .

وشرح ابن جني ذلك قائل أن الأفعال التي تجاوز ماضيها ثلاثة أحرف لا يكون الحرف الذي قبل الآخر من مضارعها إلا مكسوراً ، نحو : أكرم يكرم إلا ما كان ماضيه على تفاعل ، فإن ما قبل آخر مضارعه يكون مفتوحاً ، نحو : تخرج يتخرج ، وكان القياس أن يكسروه لاختلاف عين الماضي مضارعه ، نحو : ضرب يضرب ، وقد هربوا إلى التفتح ؛ لأنهم لو قالوا : يتغافل لأشبهه آخره آخر المصادر نحو : التغافل ، ولو كسروه لأشبهه آخر الجمع نحو : تناضيب^(١) ، فأرادوا أن يساعدوا بين الفعل والمصدر والجمع ، وإذا صرت إلى المبنى للمفعول فتجب ما قبل الطرف في جميع المضارع فرقا بينه وبين المبنى للفاعل نحو أكرم يكرم ويكرم^(٢) .

ثم يقسم المضارع بعد ذلك قسمين : نص وممثل ويعرف بكل قسم قسماً : " والمستقل نوعان : نص وممثل ، فالنص : ما وافق لفظه لفظ المستقل ومعناه معناه ، نحو قولك : يضرب زيدٌ هذا عسراً . والممثل : ما كان لفظه لفظ المستقل ومعناه لماضي لزمان وعاقبه^(٣) ، وذلك نحو قولك : سرت أمس حتى أدخلتها ، أي حتى دخلتها ؛ لأن في قولك سرت دليلاً على ذلك ، وقال الشاعر :

مطوت بهم حتى نكل غراتهم . : وحتى الجباد ما يقطن بأرسان^(٤) .

(١) نضيب الماء سأل وجرى : اللسان تنضيب .

(٢) المتصنف شرح تصريف المازني ١١٣ ، ١١٤ ، فتح محمد عطا .

(٣) العائر : اللذائب . اللسان : عار .

(٤) ثبت من الطويل قاله امرؤ القيس في ديوانه ٩٣ ، وقد ورد في الكتاب

وقسراً بعض القراء : ﴿ وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ ^(١) . رفعاً
بمعنى حتى قال الرسول - ^(٢) .

وقد قيد التحويين الرفع بعد حتى بكون الفعل حالاً أو مؤولاً بالحال
مبيناً عما قبلها ، فصلة يتم الكلام قبله ، وذلك نحو : مرض زيد حتى لا
يسرجونه " فلا يرجونه حال ، لأنه في قوة قولك فهو الآن لا يرجي ،
ومسبب عما قبلها ؛ لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض ، وفضلة ؛ لأن
الكلام تم قبله بالجملة الفعلية وكذلك جاء الرفع في القراءة السابقة لأن
الفعل مؤول بالحال وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة
واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها ، ويجب رفع الفعل
بعده حتى عند إرادة الحال حقيقة أو مجازاً ؛ لأن نصبه يؤدي إلى تقدير
أن وهي للاستقبال والحال يناقها ^(٣) .

وتحدث سيبويه عن الرفع في الآية قائلًا : وقد يجوز أن نقول سرت
حتى يدخلها عمرو ، (إذا كان أداء سيرك ، ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز
" وزلزلوا حتى يقول الرسول " ^(٤) .

^(١) ٤١٧ / ١ ، والذائق ٢٩ . وقد جاءت فيه حتى الثانية غير عاملة .

^(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة وتعزى هذه القراءة إلى نافع وحده . قال
أبو علي الفارسي : وقد كان الكسائي يقرأها دهرأ رفعاً ثم عاد إلى التنصب
راجع : الحجة للفارسي ٤٢٩ / ١ تعليق كامل الهداوي ، وحجة القراءات
لأبي زرعة ١٣١ ، ١٣٢ ، والسبعة لابن مجاهد ١٨١ .

^(٣) الذائق ٢٩ .

^(٤) التصريح ٤ / ٣١٩ .

^(٥) الكتاب ١ / ٤١٧ ، والمقتضب ٢ / ٣٩ ، وترشيح العلل في شرح الجمل

ووجه الفارسي هذا بأن الفعل الواقع بعد حتى إذا كان مضارعاً لا يكون إلا للحال وذكر صورتهين لذلك فقال :

ويجيئ على ضربين أحدهما أن يكون السبب الذي أدى للفعل الذي بعد حتى قد مضى ، والفعل المسبب لم يمض مثل ذلك : مرض زيد حتى لا يرجونه ، وشربت الإبل حتى يجيئ العير يجر بطنه . ونتج عنه على هذا الوجه الآية كأن المعنى : وزلزلوا فيما مضى حتى يقول الرسول الآن : متى نصر الله ؟ أي حتى الرسول قاتل ، وكذلك المثال سرت حتى أدخلها بالرفع فيكون السر واقعاً والدخول في الحال موجوداً كأنه قال : سرت حتى أنا داخل الساعة .

والوجه الثاني من وجهي الرفع أن يكون الفعلان الذي قبل حتى والذي بعدهما قد مضيا ووقعا ، فيقول القائل : سرت أمس نحو المدينة حتى أدخلها ، كأنه قال : سرت أمس فدخلت ، وعلى هذا أيضاً تأتي الآية حتى يقول الرسول ويكون المعنى حتى قال الرسول فرفع للفعل على المعنى ؛ لأن حتى وإن لا يعملان في الماضي وإنما يعملان في المستقبل . وإذا رفع الفعل بعد حتى فهي حرف يُصرف الكلام بعدها إلى الابتداء ولا تكون عاطفة ولا جارة^(١) .

ثم يتحدث أبو القاسم عن المضارع واتصال الضمائر به ، فيقول : وإذا أخبرت عن الرجلين قلت : يفعلان ، بالفتح علامة للتثنية ونون بعدها

لمصدر الأفاضل ١٨١ إعداد عادل العميري .

(١) الحجة للفارسي ٤٢٩/١ بتصريف ، ووجهة لقراءات لأبي زرعة ١٣١ ، ١٣٢ .

علامة للرفع بالحائثة التي لزمّت أوّله .

ويعني بذلك حرف المضارعة الياء . ثم يقول : وإنما كسرت النون ؛ لأن العسرب إذا بدا لهم حرفان ساكنان ، والأول منهما ألف حركوا الناسي إلى الكسر ، مثل قولهم : دراك وقطام وحذام وما أشبهها ، هذا قول الكسائي .

وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم : تشبيه الكسائي للنون في التثنية بدراك ، وقطام خطأ ؛ لأن دراك معدول عن وجهه وذلك غير معدول عن وجهه ؛ ولأن دراك موحد ، والزيدان وما في موضعهما لفظ متنى ، فمن أين جاز أنه تشبيه الزيدتين بدراك ؟

وقال قاتلون : كسرت النون فرقا بينها وبين نون الجميع ، وقال ابن الكوفي ^(١) : لأن كل ساقط من فوق فإنه راجع إلى وراء ، واللون سقطت من رأس الألف فانخفضت ^(٢) .

وإذا أخسرت عن الرجال قلت : يفعلون يواو علامة للجميع ونون بعدها علامة للرفع وانتصبت للنون فرقا بينها وبين نون التثنية .

وقال قطرب : نصبت النون لأنها خرجت مع الواو التي هي أقل

(١) هو علي بن محمد بن الزبير الأسدي التتوي المعروف بابن الكوفي ، عالم صحيح الخط ، راوية ، جماعة للكتب ، صادق الرواية منقح بحث ، من أصحاب أبي العباس ثعلب المختصين به ، توفي سنة ٨٣٤٨ .
إنباء الرواة ٢ / ٣٠٥ ومعجم الأقباء ١٤ / ١٥٣ .
(٢) القائلون ٣٠ .

الإعراب فأنزموها أخف الحركات^(١).

والقول : الأشهر عند النحويين كسر نون المثني وفتحها لغة وقد تضم ، قال ابن جني : وحركة نون التثنية كسرة وحركة نون الجمع الذي على حد التثنية فتحة ، نحو : الزيدان والزيدون ، وكلتاهما محركة لالتقاء الساكنين ، وخالفوا الحركة للفرق بين التثنية والجمع ، وكانت نون المثني أولى بالكسر من نون الجمع ؛ لأن قبلها ألفاً ، وهي خفيفة والكسرة ثقيلة فاعتدلا ، وقيل نون الجمع واو أو ياء وهي ثقيلة ، ففتحوا النون ليعتدل الأمر .

وقال الأسياري : فإن قيل : فلم كسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع : قيل للفرق بينهما .

فإن قيل : فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتهما ؟

قيل : لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية وفتحوا نون الجمع لالتبس جميع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى : رأيت مصطفىين ومررت بمصطفين ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْأَخْيَارِ ﴾^(٢) ، فلفظ مصطفىين كلفظ زيدين ، فلو لم يكسروا التثنية وفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية^(٣).

(١) التذائق ٣٠ .

(٢) ص : ٤٧ .

(٣) أسرار العربية ٥٥ ، وراجع : ترشيح العمال ٣٦ .

وفتح نون المثني لغة حكاها الكسائي والفراء ، ولكنهما حكياها مع الياء لا مع الألف ، وأجازها بعضهم مع الألف مستدلاً بقول الرازي :
أعرف منها الجيد والمعين^(١).

وحكى أبو عمرو الشيباني أن ضم النون لغة يعني إذا كان بالألف وحكى عن الفراء : هما خيلان^(٢) . وهذا شاذ .

فسال ابن جني : وفتح بعضهم نون المثني في موضع الرفع ، وقد حكى أن منهم من ضم النون في نحو : الزيدان والعمران وهذان من الشذوذ بحيث لا يقاس غيرهما عليهما^(٣).

ثم يقرر أبو القاسم بعد ذلك أن النون إذا وقعت بعد الياء فإنها تفتح؛ تشبيهاً لها بنون الجمع فيقول :

"ونصببت النون في فعلين ؛ لأنها جاءت بعد الياء تشبيهاً لها بنون الجماعة ، وكذلك نصبوا آخر أمين في خاتمة الدعاء ؛ لأن نونه أشبهت نون الجماعة إلا المؤمل المحاربي فإنه جره ، فقال :
فألقى بي في قلوب البيض مرحمةً . تجاوز الله عن داع يأمين^(٤).

(١) نسب هذا إلى رجل من بني ضبة في التواريخ ١٦٨ ونسب إلى رؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٨٧ ، راجع شرح المقصد ٣ / ١٢٩ ، ٤ / ٦٧ ، ١٤٣ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٥٠ .

(٢) سمر الصناعة ٢ / ٤٨٩ يتصرف وراجع : توضيح المقاصد ١ / ١٠١ ، ١٠٢ ، وشرح جمل الزجاجي ١ / ١٥٠ .

(٣) التيسر من البسيط ، راجع التفاسيق ٣٥ .

والقصيدة مجرورة - وأولها :

صاح الغراب يبين لا يواتيني .- ولا يزال غراب البين يؤذيني
والحق أن أمين اسم فعل مبني على الفتح ، وكان حقه البناء على
القوة إلا أن السكون فتحت لالتقاء الساكنين مثل : أين وكيف ، ولم تكسر
لثقل الكسرة بعد الياء . ولا مشابهة بين أمين والجمع إلا أن يكون في
كسر ما قبل الياء ، ولعل ذكر أبي القاسم لها جاء من هذه الناحية .

علة رفع المضارع

وافق أبو القاسم المودب البصريين في أن المضارع مرفوع لوقوعه
موقع الاسم ، جاعلاً ذلك حكماً عاماً للأفعال المرفوعة ، فقال تحت
عنوان " حكم في ارتفاع الأفعال " .

اعلم أن الأفعال ترتفع إذا وقعت مواقع الأسماء ؛ لأن ما كان عاملاً
في الاسم لم يعمل في الفعل فمهما وقعت موقع الاسم فهي رفع ، وإنما
ارتفعت ؛ لأنها صارت بمنزلة المبتدأ إذا قلت : زيد أخوك ، لأن المبتدأ
ارتفع بالابتداء ثمًا فقد للعامل كلها سواء ^(١) .

ومما قاله هنا وعلى أنه هو عين قول سيويه ، فقد ورد في الكتاب
تحت عنوان " هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة
للأسماء " : اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ أو اسم بُنى على
مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ ، أو في

(١) البغائي ١٣١ .

موضع اسم مجرور ، أو منصوب ، فإنها مرتفعة وكونتها في هذه المواضع لزمها الرفع وهي سبب دخول الرفع فيها وعلمه أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء .. وكونتها في موضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كونته مبتدأ^(١) . وبسط القول في هذه المسألة ابن الأثيري وأبان أن المضارع حمل على الاسم في الإعراب ؛ لأنه يضارعه وذكر خمسة أوجه للمشابهة بينهما^(٢) ، ثم انتقل إلى عامل الرفع في المضارع ، فقال : فأما عامل الرفع فاختلف فيه النحويون ، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم ، وهو عامل معنوي لا لفظي ، فأنشبه الابتداء ، فكما أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أنشبهه .

وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي في أوله وهو قول الكسائي ، وذهب القراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة^(٣) .

واختار ابن مالك مذهب القراء فقال : وهو أسهل المذهبين وأحقهما بالاطراد^(٤) .

(١) الكتاب ١ / ٤٠٩ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١ / ١٣٠ ونظر المقتضب ٢ / ٥ ، وأسرار العربية ٢٥ - ٢٧ ، والإنصاف المسألة ٧٤ .

(٣) السابق نفسه ٢٨ ، ٢٩ .

(٤) شرح جمل الحافظ ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ .

ويرد ابن الأثيري مذهب الكسائي والفراء قاتلاً :

فأما قول الكسائي فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده ؛ لأن عامل التصيب والجزم لا يدخل على عامل الرفع ، فلما وجب نصبه بدخول النواصب ، وجزمه بدخول الجوازم دلّ على أن الزائد ليس هو العامل .

وأما قول الفراء فلا ينفك من ضعفه وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون للتصيب والجزم قبل الرفع ، لأنه قال : تسلمته من العوامل الناصبة والجازمة ، والرفع قبل التصيب والجزم فلماذا كان هذا القول ضعيفاً^(١) .

وهذه خلاصات شكلية لا طائل من وراءها والراجح منه هو ما ذهب إليه الفراء ؛ لإجماع المعربين على أن المضارع يرفع إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والإثبات .

قال أبو حيان : ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي^(٢) .

ويستدل أبو القاسم لكلامه بآيات من القرآن الكريم وكلام العرب ليدعم بهما رأيه فيقول : فالرفع قوله عز وجل : **أَنْ لَّيْلَةٌ يُنْشَرُكُ** ^(٣) .

وكذلك في الاثنين : **فَبَآئٍ آلَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ** ^(٤) .

(١) أسرار العربية ٢٩ .

(٢) جمع الهوامع ١ / ٥٢٧ .

(٣) آل عمران ٣٩ .

(٤) الرحمن ١٣ وغيرها .

وقولك : مررت بفرسين ركضان ، ورأيت رجلين يقتتلان ،
ورأيت قوماً يسرون ، ونحو قوله عز وجل : « الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ
وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ »^(١). رُفِعَ كله ، لأن هذه المواضع من مواضع
الأسماء إذا قلت : مررت بفرسين راكضين ، ومن هذا قول الله تعالى :
« أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَمَرَّضُونَ أَنْ تُعَذِّبَ أُولَئِكَ الْجَاهِلُونَ »^(٢) ، المعنى : أن أعبد ،
فلما حذف أن صار الفعل في موضع الاسم فارتفع ولم تعمل أن مضمرة .
وسا ورد منصوباً بعد حذف أن فهو شاذ قليل وقد أورد أبو القاسم
من ذلك قول طرفة :

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى .:

وأن أشهد اللذات هل أنت مٌخلدي^(٣) .

المعنى : أن أحضر الوغى .

وقال بعض العرب : أريد أكرمك وأخشى تلومني فنصب ، وهذا
شاذ قليل على توهم أن لوقعها هائلاً ، والقياس الرفع ، كما قال
الشاعر :

(١) البقرة ٣ .

(٢) الزمر ٦٤ .

(٣) البيت من الطويل وقد ورد في ديوان طرفة ٣١ ، والنقل ١٣٢ ، وقد
روى أبو القاسم البيت بنصب أحضر على رأي الكوهين ، والذي سيال
النصب مع حذف أن ذكر أن في المعطوف ، والبصريون يرون البيت
بالرفع : لأنهم لا يجيزون نصب المضارع بحرف محذوف .

فأما كَيْسٌ فَنَجَا وَلَكِنَّ . عسى يفتقر بي خُلقٌ للنَّجَمِ^(١).
فرفع وترك أن^(٢).

ويتضح من خلال هذا أن أبا القاسم بصري الاتجاه هنا إلا لا يجهز أن ينصب المضارع بحرف محذوف في غير المواضع التي أجازها البصريون من قبل أن نواصب المضارع عوامل ضعيفة ، والعامل المضعف لا يعمل إلا وهو مذكور .

- نصب المضارع بعد فاء السببية وواو التعلية

ينصب المضارع بعد فاء السببية شريطة أن تكون هي ومخولها جواباً لأمر أو نهي أو عرض أو تحضيض أو استفهام أو دعاء أو تمني وتعرف هذه الأشياء بالأجوبة التسعة ، وقد نظمها بعضهم في قوله :

مرواته وداع وسل وأعرض لحضهم

ثمن وأرج كذاك التفي قد كـ

وتشارك السوا في الفاء في نصب المضارع بعدها في النفي والأمر والنهي والتمني والاستفهام ، ولم يسمع نصبها له في الدعاء والرجاء والعرض والتحضيض^(٣).

(١) أثبت من الوافر قاله المرار بن سعيد في شرح أبيات سيبويه ٦٣ / ١ وقد ورد في الكتاب ١ / ٤٧٨ والذائق ١٣٢ .

(٢) ٢٢

(٣) حاشية الخضري ٢ / ١١٦ ط/ عيسى الحلبي ، والكواكب النرية ٨٠

وقد ذكر أبو القاسم لت نصب المضارع بعد الواو والفاء ستة مواضع، فقال : فإذا أدخلت الواو والفاء الفعل المستقل وكانت جواباً ، فإن الفعل ينصب في ستة مواضع : في الأمر والنهي والدعاء والوجود والتنهي والاستفهام^(١).

وبدا بالتمثيل للاستفهام فقال :

نقول في الاستفهام : هل عندك ماء فنثريه ؟ نصب الباء ؛ لأنه جواب للاستفهام بالسؤال ، قال الله عز وجل : " **فَهَلْ لَنَا مِنْ شُغَاعٍ فَيُشْفَعُوا لَنَا** " ^(٢)، نصب وعلامته سقوط النون . واكتفى في هذا الموضع بالاستفهام بالحرف وهو هل ، ولا مانع أن يكون الاستفهام بالاسم نحو : من يدعوني فاستجب له ؟

ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون حقيقةً كما مثل أو إنكارياً كما في مثل : من مثل زيد فيقاومه ؟؟ ، أو توبيخاً نحو : لخاصم زيدا فيغضب عليك ؟ وأما التقريبي الذي بعد النفي فلا جواب له ولذا يجوز أن يراعى فيه صورة النفي أو الاستفهام فينصب للفعل بعده كقوله تعالى : ﴿ **أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ** ﴾ ^(٣)، وأن يراعى معناه من الإثبات فلا ينصب لعدم محض النفي كقوله تعالى : ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ**

ط / مصطفى الحلي .

(١) النكت ٣٥ .

(٢) الأعراف ٥٣ .

(٣)

اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴿١﴾. وترفع هذا وجه آخر ، وهو عدم السببية ؛ إذ رؤية إزال الماء ليست سبباً في الاختضرار بل سببه نفس الإزالة ، فلا يجوز نصيبه مراعاة للفظه ^(١).

ثم يفتي أبو القاسم في الموضع نفسه بقوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَرْسَلْنَا إِلَيْنَا رَسُولًا فَنُتَّبِعِ آيَاتِكَ﴾ ^(٢). ذكراً هذه الآية ضمن الاستفهام في حين أن لسوياً " في بدايتها للتخصيص ، وذكره لها مع الاستفهام ؛ سهوً منه ؛ لأن نصب " فنتبع " بإضمار أن في جواب التخصيص . ووقع في هذا السهو أيضاً أبو الليثاء العكبري ؛ حيث جعل النصب في جواب الاستفهام ، وكذا سيفه أبو زرعاً ؛ حيث جعل النصب في جواب الاستفهام الذي بمعنى هلا ^(٣) أو عمله بقصد أنها للاستفهام غير الحقيقي الذي خرج عن معناه إلى التخصيص . وهذا لا يؤيده كثير من النحويين وقد جعل الهروي من معاني " لولا " الاستفهام بمعنى هلا . وإذا كانت كذلك فلا جواب لها ^(٤).

ثم يقول أبو القاسم مردفاً الاستفهام بالتمني : ونقول في التمني :

(١) الحج ٦٣ .

(٢) حاشية الخضري ١١٦ / ٢ ، وراجع شرح الشذور ٣٠٧ ، وحاشية الفاكهي ١٦٣ / ١ ط / مصطفى الحلبي .

(٣) طه ١٣٤ .

(٤) إسماء مأمّن به الرحمن ١٢٩ / ٢ وحجة القراءات ٧١١ ، والدر المصون ١٢٦ / ٨ .

(٥) الأزهية ١٦٦ ، وراجع المغني ٣٧٠ / ٢ .

ليست عندنا ماء فثريه ، نصبت الباء لأنه جواب لثمني بالفاء ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَتْلُوا هَٰذَا كَلِمَاتٌ عَظِيمَةٌ ﴾^(١) وقال : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَتْلُوا هَٰذَا كَلِمَاتٌ عَظِيمَةٌ ﴾^(٢) . وقال الشاعر :

ليت التحية كانت لي فاشكرها . . . مكان يا جمل حبيب يا رجل^(٣) .

ونقول : ألا ماء فثريه على ما فسرت ، قال الشاعر :

ألا رسول لنا منا فيخيرنا . . . ما بعد غايبتنا من رأس مجرنا^(٤) .

فسال مسيبويه في هذا الموضع : " ونقول ألا ماء فثريه ، وليته عندنا فيحدثنا وذكر بيت أمية قائلًا بعده : لا يكون في هذا إلا النصب ؛ لأن الفعل لم تضمنه إلى فعل " ^(٥) .

ثم يواصل أبو القاسم حديثه قائلًا : " ونقول في الدعاء : اللهم اغفر لي قاتجو من عذابك ، قال الله عز وجل : ﴿ رَبَّنَا اطْمِئِنَّا عَلَى أَمْوَالِهِمْ ﴾

(١) النساء ٧٣ .

(٢) الأنعام ٢٧ .

(٣) البيت من البسيط قاله كثير عزة في ديوانه ٤٥٣ ، وقد ورد في اللغات ٣٦ .

(٤) البيت من البسيط قاله أمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥١٧ وقد ورد في الكتاب ١ / ٤٢٠ ، واللغات ٣٦ ، وشذور الذهب ٣٠٩ ، والشاهد نصب يخبرنا على الجواب بالفاء ، ولو قطع فرفع لجاز .

(٥) الكتاب ١ / ٤٢٠ ، ٤٢١ .

وَأَشَدُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرْوُوا الْعَذَابَ الْإِلِيمَ (١).

والشرط السيوطي في الدعاء أن يكون بفعل أصيل كالآية . قال العيني : واحترز بالفعل من أن يكون الدعاء بالاسم ، نحو : سقيا لك ورعيا ، ويقولنا أصيل من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر ، نحو : رحم الله زيدا فيدخله الجنة (٢).

ويقول أبو القاسم في النفي : ونقول في الجحود : ليس عندي مال فأعطيك ، ومالي درهم فأنفق عليه ، قال امرؤ القيس :

وليس بذي سيف فيقتلني به . . . وليس بذي رمح وليس يثيال (٣).

وقال الفرزدق :

فما أنت من قيس فتنتيح عنهم . . . ولا من تميم في الدُّرِّ والغلاصم (٤).

وقد أورد أبو القاسم النفي المحض الذي يستعمل معه حرف النفي كـ (ما) أو الفعل كـ (ليس) ، ولم يذكر النفي المؤول ، وهو ما دخل على حرف النفي أداة الاستفهام التقريرية نحو : ألم تأتينا فتحدثنا بجسور فسيه حينئذ الجزم والرفع ، لأن الاستفهام التقريري لا يجاب ، ولذا اكتفى أبو القاسم بالنفي المحض ، ومن غير المحض قول القائل : لا

(١) يونس ٨٨ .

(٢) الهمع ٢ / ٣٠٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٨٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد ورد في الديوان ٣٧٩ ، والذائق ٣٦ .

(٤) البيت من الطويل ، وقد ورد في الذائق ٣٦ ، واللسان غنم ، والعلامة الجماعة وهم أيضاً السادة وقد عني الفرزدق أعاليهم وجللهم .

يزال أخوك يكرمنا فلكرمه ، فلا تقدر فيه أن ولا ينصب المضارع ؛ لأن
التنفي في اللفظ فقط إذ المعنى أنه مستمر في إكرامنا .

وقد ورد في الكتاب عن هذا الموضع ما نصه : ونقول : لا تأتيني
فتحدثني ، لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فنقول : لا تأتيني
ولا تحدثني ، ولكنك لما حوتك المعنى عن ذلك تحول إلى الاسم فأنك
قلت : ليس منك إتيان فحدث ، فلما أردت ذلك استحال أن تضم الفعل
إلى الاسم فاضمروا أن لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم^(١).

وفي موضع آخر يقول : ونقول : ما تأتيني فتحدثني فالتصيب على
وجهين من المعاني أحدهما : ما تأتيني فكيف تحدثني ، أي : لو أتيتني
لحدثتني ولما الآخر : فما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني ، أي : منك إتيان
كثير ولا حديث منك^(٢) فمثل النصب قوله تعالى : ﴿ لَا يَفْضَنِي
عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾^(٣).

ويواصل أبو القاسم حديثه فيقول : ونقول في الأمر : زرتني
فأزورك ، وسلم على قاسم عليك^(٤) ، وقال الشاعر :

دعني فإذهب جاثباً . . . وحدي وإفك جاثباً^(٥).

(١) الكتاب ١ / ٤١٨ .

(٢) السابق ١ / ٤١٩ .

(٣) فاطر ٣٦ .

(٤) القلائق ٣٦ .

(٥) البيهقي لمعرو بن معد يكرب وهو من مجزوء الكامل ، وقد ورد في «

قال أبو حيان : ولا تعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلا ما نقل عن العلاء بن سبيبة - وهو معلم القراء - قالوا : إنه كان لا يجيز ذلك وهو مجموع بثبوته عن العرب .

فقال السيوطي : وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل ، فإذا دل عليه بخبر أو اسم فعل لم يجوز النصب على الصحيح لأنه غير مسموع ، وجوزه الكسائي قياساً ، نحو : حسيك الحديث فيتام الناس ، وصه فأحدثك .

وفصل ابن جني وابن عصفور فأجازا النصب إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل ، نحو : نزال فتحدثك ومثناه إن لم يكن من لفظه نحو : صه ففكرتك ، واستحسن ابن هشام هذا القول فقال : وما أحرى هذا القول بأن يكون صواباً^(١) .

وخروجا من الخلاف اختلف أبو القاسم بذكر الأمر بصريح الفعل ، ثم أورد الأمر بالنهي ، فقال : ونقول في النهي : لا تعص الله فتندم ، قال الله عز وجل : ﴿ وَبَلَّغْ أَمْرُكَ عَلَىٰ النَّاسِ وَلَا تَتَّبِعْ فِي الْإِثْمِ وَالْفِتْنَةِ أَهْلَهَا ۚ وَاللَّهُ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ ۚ ﴾^(٢) .

وقال عز وجل : ﴿ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ۚ ﴾^(٣) . وقال عمرو بن كلثوم :

^(١) ديوانه ٣٩ ، وفيه " يوماً " مكان وحدي ، وراجع الدقائق ٣٦ .

^(٢) راجع : شذور الذهب ٣٠٥ ، والهمع ٢ / ٣٠٦ ، وحاشية الفلاكي ١ / ١٦٤ .

^(٣) طه ٦١ .

^(٤) الأحزاب ٣٢ .

ألا لا يجهل أحد علينا .: فتجهل فوق جهل الجاهلينا^(١).

ولم يذكر أبو القاسم النصب في جواب العرض ، نحو : ألا تقع الماء فتسبح ، أي : في الماء ، فحذف الحرف وعدى الفعل ، وكذا لم يذكر التحضيض وإنما ذكر مثاله مع الاستفهام ، وهو سهو منه ، وترك النصب في جواب الرجاء لاختلاف التحيين في جوابه ، هل له جواب فينصب للفعل بعد الفاء جواباً له ؟

فمذهب البصريين أنه في حكم الواجب وأن الفعل لا ينصب بعد الفاء جواباً له . وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك وصحح ابن مالك مذهبهم لثبوته في النشر والنظم ، وقد ورد منه في القرآن الكريم ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ نَعْلُهُ يَرْكَبُ أَوْ يَذُرُّ فَنَنْفَعُهُ الذُّكْرَى ﴾^(٢).

وأجاز سيبويه النصب بعد الفاء في جواب الشك بفعل الشك نحو : ظننته يشتمني فأثب عليه إذا لم يقع الثوب ، بل بمعنى لو شتمني لو أثبت عليه^(٣) ، وبعضهم في جواب الحصر بإثما ، وعليه خرج قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(٤) . فمن نصب يكون ، وهي قراءة ابن عباس . وقد تجرأ عليه بعض الناس ، فقال ابن مجاهد : قرأ ابن عباس

(١) التيسر من الوافر ، وقد ورد في شرح التصانيد السبع لطوال ١٢٦ ، والذائق ٣٧ ،

(٢) عبس ٤٠٣ .

(٣) شرح جمل الزحاجي ٢ / ١٥٥ ، والكواكب الدرية ٨٠ .

(٤) من الآية ١٧ من آل عمران ، ٣٥ من مريم ، ٦٨ من غافر .

تسيكون نصيباً وهذا غير جائز في العربية ، لأنه لا يكون الجواب هذا للأمر بالقاء إلا في (يس ، والنحل) ، فإنه سبق لا جواب ، وقال في آل عمران : قرأ ابن عامر وحده ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ بالنصب وهو وهم .

قال السمين : وأكثر ما أجابوا بأن هذا مما روعي فيه ظاهر اللفظ من غير نظر للمعنى^(١).

وأجاز ابن مالك أن تضمن أن التأسيس بعد الحصر بإثبات الاختيار ، وحكاة عن بعض الكوفيين^(٢) ، قال : وحكوا عن العرب : إنما هي ضريبة من الأسد فتحطم ظهره " بنصب تحطم فعلى هذا يكون النصب في قراءة ابن عامر محمولا على ذلك إلا أن هذه الذي تصووه دليلا لا دليل فيه لاحتمال أن يكون من باب العطف على الاسم والتقدير : إنما هي ضريبة فتحطم^(٣) والنصب في هذا عند البصريين لا يجوز ، لأن الكلام موجب^(٤).

ويجيب أبو القاسم بعد ذلك عن إشكال قد يعن للقارئ من جراء

(١) الدر المصون ٢ / ٨٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٥٥ ، وراجع شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٣ . ورد لينة بدر الدين قوله بأن هذا نادر لا يكاد يعثر على مثله إلا في الضرورة ، وغير ابن مالك جعل الآية من جواب الأمر وهو كن ، وإن لم يكن أمراً فسي الحقيقة ، لكنه على صورته فعمل معاملة . راجع الهمع ٢ / ٣٢٠ .

(٣) الدر المصون ٢ / ٩٠ ، ٩١ .

(٤) شرح جمل الزحاجي ٢ / ١٥٣ .

عطف المجزوم على المنصوب فيقول :

فإن سئلت في جواب الاستفهام عن قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَكُنْتُ﴾^(١) ، فقيل : لم جزمت و "أكن" وهو معطوف على ما قبله ؟ فقل : كان الكلام قبل دخول الفاء عليه ، أصدق ، جزماً ، وكان "أكن" معطوفاً عليه ، فلما دخلت الفاء نصب "أصدق" ، وبقيت لكن " على جزمها ، ومثل هذا قول الشاعر :

فأبيلوني بليتكم لعليسي . أصلحكم وأستدرج نوبيا^(٢) .

فجزم "استدرج" لأنه نسق على موضع "أصلحكم" لو لم تكن لعلي . وما قاله أبو القاسم هنا هو عين كلام ابن قتيبة ولم يشر إليه من قريب أو من بعيد ، وإليك ما قاله ابن قتيبة تحت عنوان : باب ما ادعى على القرآن من اللحن ، يقول : ومن ذلك : ﴿فَأَصْدَقَ وَكُنْتُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ لكثير القراء يقرأون "فأصدق وأكن" بغير واو ، واعتل بعض النحويين في ذلك بأنها محمولة على موضع "فأصدق" لو لم يكن

(١) المتألفون ١٠ ، ولا موجد في الآية استفهام ، ولكنها وردت في التحضيض ، وهم أبو القاسم في ذلك ، ولذا جعل ابن هشام التنصيص فيها في جواب الدعاء واستعملت فيه عبارة التحضيض . ولعله يقصد أنها للاستفهام غير الحقيقي ، راجع : الأثرية ١٦٦ .

(٢) البيت من الوافر قاله أبو نؤاد الإيادي . وقد ورد في اللقائق ٣٧ ، وسأويل مشكل القرآن ٥٦ ، ومعاني الفراء ٨٨ / ١ ، والوقى : اللية ، وأبيلوني من الإبله ، وهو الإعطاء ، واليلية : الناقة كانت تدعى على قبر الميت ، وكانت العرب تزعم أن الأموات تبعث ركباناً .

فيه الفاء وموضعه جزم ، وأشد :

فأبليتوني بليتكم لعلى . أصلحكم وأستدرج نوبيا

فجزم " وأستدرج " وحمله على موضع " أصلحكم " لو لم يكن قبلها لعلي كأنه قال : فأبليتوني بليتكم أصلحكم وأستدرج ^(١).

وحمل الخليل وسيبويه العطف في الآية على المعنى ، فقد ورد في الكتاب ما نصه : وسألت الخليل عن قوله عز وجل : ﴿ فَأَصْدَقُوا كُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ، فقال : هذا كقول زهير :

يدائي أي لست مدرك ما مضى . ولا سابق شيئا إذا كان جائيا ^(٢).

وجعل القراء الآية من قبيل الحمل على الموضع فقال : وقوله : ﴿ فَأَصْدَقُوا كُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ يقال : كيف جزم " وأكن " وهي مبرودة على فعل منصوب ؟ فالجواب في ذلك أن الفاء لو لم تكن في الأصل كانت مجزومة ، فلما رددت " وأكن " ردت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء ، ومن أثبت الولا رده على الفعل الظاهر فتصبيه ^(٣) ، وممن قال فسي الآية بحمل على الموضع أيضا الفارسي والزمخشري وابن عطية ^(٤).

والعطف على المعنى في الآية هو الرأي ؟ لعدم ذكر لفظ العامل

(١) تأويل مشكل القرآن ٥٦ .

(٢) البيت من الطويل ، وقد ورد في الكتاب ١ / ٤٥٢ .

(٣) معاني القرآن ٣ / ١٦٠ .

(٤) لذر المصون ٣٤٤١٠ .

واختاره ابن هشام فقال : وللتحقيق في الباب من العطف على المعنى ؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم ^(١) ، وهو مذهب الخليل وسيبويه . قال السمعاني : واختلفت عبارات الناس في ذلك ، فقال الزمخشري : " عطفا على محل فأصدق ، كانه قيل : إن أخرتني أصدق ولكن ، وقال ابن عطية : عطفا على الموضع ؛ لأن التقدير : إن أخرتني أصدق ولكن هذا مذهب أبي علي الفارسي .

فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا ، وهو أنه جزم على توهم الشرط الذي يدل عليه التمني ^(٢) ، ولا موضع هنا لأن الشرط ليس بظاهر ، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط كقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ ^(٣) .

فمن جزم عطفه على موضع " فلا هادي " لأنه لو وقع موقعه فعل لا تجزم " انتهى ، وهذا الذي نقله عن سيبويه هو المشهور عند النحويين ، ونظر سيبويه ذلك بقول زهير :

بدالي أني لست مدرك ما مضى . . . ولا سابق شيئا إذا كان جانبا

فخفص " ولا سابق " عطفا على مدرك الذي هو خبر ليس على توهم زيادة الباء فيه ، لأنه قد كثر جر خبرها بالباء الزائدة وهو عكس الآية للكرامة ؛ لأنه في الآية جزم على توهم سقوط الفاء ، وهنا خفص

(١) المعنى ٢ / ٥٦٠ ، ٦٢٢ تح. د. صلاح عبد العزيز .

(٢) المقصود به هنا أن " لولا " قد تكون للتمني على زيادة لا .

(٣) الأعراف ١٨٦ .

على توهم وجود الباء ، ولكن الجامع توهم ما يقتضى جواز ذلك ، ولكني لا أحب هذا اللفظ مستعملاً في القرآن ، فلا يقال : جزم على التوهم لقبه لفظاً .

وقد فرّق أبو حيان بين العطف على الموضع والعطف على التوهم بشيء فقال : للفرق بينهما أن العامل في العطف على الموضع موجود وأثره مفقود ، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود . قال السمين . مثال الأول : هذا ضارب زيد وعمراً فهذا من العطف على الموضع ، فالعامل وهو ضارب موجود وأثره وهو النصب مفقود ، ومثال الثاني ما نحن فيه ، فإن العامل للجزم مفقود وأثره موجود ، وأصرح منه بيت زهير فإن الباء مفقودة وأثرها موجود ، ولكن أثرها إنما ظهر في المعطوف لا في المعطوف عليه وكذلك في الآية^(١).

وأقول : إن قراءة الجزم وانفاق القراء عليها ورسم المصحف بها تناسب حالة الإنسان في هذا الموقف العصيب الذي رأى في الموت وعابنه وشاهد أماراته ودلائله فهو يسأل ربه مسرعاً في طلبه كما تشير إليه حذف أداة النداء والياء من " رب " وتوالي الفتحات في فاصدق وأكن ، ولكن الصوت لا يسهله فيحاول الإسراع في الطلب والاختصار مرة أخرى فيحذف اللوا من " أكن " ويجزم ، لعله يصل إلى مقصده ويتحقق له عرضه فيستجيب الله له قبل انقضاء الأجل ، كما تشير الآية أيضاً إلى رغبته الأكيدة وعزمه الشديد على الإنفاق إذا تحقق له طلبه ولكن هيهات

(١) راجع : البحر المحيط ٨ / ٢٧٥ ، والنذر المصون ١٠ / ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

فقد قال الله تعالى في نهاية السورة : ﴿ وَكَانَ يُؤَخِّرُ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجْلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ وقرأ الآية مرة أخرى لتكشف لك تلك المعاني ، يقول تعالى : ﴿ وَالْفَقُّوْا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِي أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْ كُنَّا أَعْرَضْنَا عَنْ آجَلِ قَرِيبٍ فَأَصْنَعُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (١).

- التنصب على الصرف :

التنصب على الصرف ، معناه : أن يصرف الفعل الثاني عن معنى الأول ، وهو من مصطلحات الكوفيين ، فقد ورد في كتاب الجمل المنسوب خطأ إلى الخليل ما نصه : والتنصب بالصرف قولهم : لا أركب وتمشي ، ولا أشتبع وتجويع ، فلما أسقط للكتابة وهي أنت نصب ، إذا المعنى : لا أركب وأنت تمشي ، ولا أشتبع وأنت تجويع ، فلما أسقط الكتابة " أنت " نصب ، لأنه مصروف عن جهته (٢).

وقد سائر أبو القاسم الكوفي فأجاز نصب المضارع على الصرف حيث قال : والعرب تنصب آخر المستقل على الصرف ، مثل قولهم : " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " فتنصب " وتشرب " لأنه صار مصروفاً عن طريق النهي في وجه وذلك أنه لو لفرد كل واحد منهما في الأكل وللشرب لم يكن عاصياً ما دام آخر الفعل الثاني منصوباً ، ولو جمع بينهما كان عاصياً ، فإذا أراد أن يشرب المخالفين اللبن أصلاً ولا يأكل

(١) المناقبون : ١٠ .

(٢) كتاب الجمل ٦٨ شح / فخر الدين قباوة .

السّمك أصلاً كسر آخر الفعلين^(١).

قال الفراء : الصرف أن تأتي بالواو^(٢) ، ومعطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادته على ما عطف عليها^(٣) ، كما قال الشاعر :

فلا تقعنّ على زُخّة . وتضمّر في القلب وجداً وخيفاً^(٤).

وكما قال الآخر :

لأنته عن خلق وتأتي مثله . عار عليك إذا فعلت عظيم^(٥).

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة " لا " في قوله : " وتأتي مثله " فسمى صرفاً لهذا ، إذ كان معطوفاً لا يجوز أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله^(٦) . وقال الفراء في قول الله عز وجل : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(٧) . إن شئت جعلت " وتكتُموا " في موضع جزم ، تريد به : ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتُموا الحق ،

(١) الدقائق ٣٧ ، ٣٨ .

(٢) في الأصل : الواو ، والصواب بالواو .

(٣) معاني القرآن ١ / ٣٤ .

(٤) ليست من المتقارب قاله صخر فجّ ، والزُخّة : الحقد والغبط والغضب ، وقد ورد البيت في لسان زخخ ، وديون الهذليين ٢ / ٧٤ ، والدقائق ٣٨ .

(٥) البيت من الكامل ، وقد نسب إلى أبي الأسود الدؤالي والأخطل وغيرهما . راجعه في : الكتاب ١ / ٤٢٤ ، ومعاني الفراء ١ / ٣٤ ، والدقائق ٣٨ .

(٦) معاني الفراء ١ / ٣٤ .

(٧) البقرة ٤٢ .

فتلقى " لا " لمجيئها في أول الكلام ^(١) وفي قراءة أبي بن كعب
﴿ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَاذِبِينَ وَتَشْتَرُوا ﴾ ^(٢) فهذا دليل على أن الجزم في
قوله : " وتكنموا الحق " صواب ، ومثله : قوله : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ ﴾ ^(٣) . وقوله ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ ﴾ ^(٤) .

وإن شئت جعلت هذه الأحرف كلها نصباً على الصرف على ما
تقدم ذكره من التفسير ^(٥) .

ثم يجيب أبو القاسم بعد ذلك عما ورد في بعض آي القرآن الكريم
من عطف المنصوب بعد الواو على المجزوم فيقول :

فإن سئلت عن قول الله عز وجل ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا
مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ ﴾ ^(٦) . فقول : لم انتصب الفعل الثاني وهو
معطوف على الأول ، والأول مجزوم ؟ قل : لأن العلم بالصائرين صار
سبباً للعلم بالمجاهدين كأن في العلم بهذا علمك بهذا ، والواو هنا تشبه
الفاء ، ومثله في الكلام : ما أتيتك وأكرمك إلا ما رأيت ما أحب ، وكذلك

(١) معاني للفراء ١ / ١١٤ .

(٢) البقرة ٤١ ، وراجع معاني للفراء ١ / ٣٣ .

(٣) البقرة ١٨٨ .

(٤) الأنفال ٢٧ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣ ، ٣٤ ، والنفائ ٣٨ ، ٣٩ .

(٦) آل عمران ١٤٢ .

فأكرمك ، قال الحطينة :

ألم أك جاركُم ويكون بيني .: وبينكم المودة والإخاء^(١).

" ألم " جعل سبب المودة والإخاء الجوار ، وجعل الواو بمنزلة الفاء^(٢).

والنفس في الآية صريح والمعنى : ولما يجتمع علم بالجهاد وعلم بالصبر ، أما في البيت فهو من قبيل المؤول ، وتميز الواو من الفاء بتحتيم تقدير مع موضعها ، ولا ينتظم مما قبلها وما بعدها شرط وجزاء ألا ترى أن قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه إن تأكل السمك تشرب اللبن ، ولا إن لا تأكل السمك تشرب اللبن بخلاف الفاء ، فإنها في جواب غير الثاني ، أو في جواب الثاني الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير فينتظم منه شرط وجزاء ؛ لأن ما بعدها مسبب عما قبلها قاله السيوطي^(٣).

وذكر السمين في نصب " يعلم " تخريجين ، أحدهما النصب بأن مقطرة بعد السواو المقتضية للجمع ، وهو مذهب البصريين ، أو يواو الصرف ، وهو مذهب الكوفيين ، يعنون أن من حق هذا الفعل أن يعرب بإعراب ما قبله ، فلما جاءت الواو صرفته إلى وجه آخر من الإعراب .

(١) البيت من الوافر ، وقد ورد في الديوان ٩٨ برواية ألم أك مسلماً والذائق

٣٩ ، والنذر ٨٨ / ٤ ، والرد على النحاة ١٢٨ وشرح شذور الذهب ٤٠٣

، والهمع ٣١٢ / ٢ .

(٢) الذائق ٣٩ .

(٣) الهمع ٣١٣ / ٢ .

والثاني : أن الفتحة فتحة التقاء ساكنين والفعل مجزوم ، فلما وقع بعده ساكن آخر احتجج إلى تحريك آخره ، فكانت الفتحة أولى لأنها أخف وللاقتناع لحركة اللام والأول هو الوجه (١).

وقد عقد الأثيري مسألة في الإصناف لعامل النصب في المضارع بعهد ولو المعية فقال : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب على الصرف ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن ، وذهب أبو عمرو الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف ، ثم رد مذهب الكوفيين بأن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبا للنصب ورجح مذهب البصريين في النصب بتقدير أن (٢).

ويجب أبو القاسم عن إشكال آخر في النصب عارضا إياه على طريقة السؤال والجواب ، فيقول :

فإن سئلت عن قول امرئ القيس :

بكي صاحبي لما رأى الدرب دونه . . . وليقسن أنا لا حقان بقيصرا
فقلت له : لا تبك عينك إنما . . . نحاول منك أو نموت فتعذرا (٣)

(١) لذر المصون ٣ / ٤١١ .

(٢) الإصناف ٢ / ٥٥٥ - ٥٥٧ .

(٣) البيتان من الطويل وقد ورد في الديوان ٦٥ ، ٦٦ من قصيدة في رحلته إلى فيصر ومعه رفيقه عمر بن قميئة . راجع : الكتاب ١ / ٤٢٧ ، والمقتضب ٢ / ٢٨ ، والخصائص ١ / ٢٦٣ ، أمالي ابن الشجري ٣١٩/٢

أراد : حتى نموت فتعثر ، وإن شئت قلت : لأنه صار منصوبا على معنى الكلام ، أي : نحاول أن نملك أو نموت ، وقال آخر فجعل لو بمنزلة حتى .

لا أستطيع نزوعا عن مودتها .: أو يصنع الحب بي غير الذي صنعا^(١) .
أراد حتى يضع الحب بي . ومثل هذا في كلام العرب وأشعارها كثير^(٢) .

ولقول : إن لـ " أو " موضعين عند النصب .

الأول : أن يكون قبلها اسم مفعول به ، ويأتي بعدها فعل وحينئذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم ، ولذا ينصب الفعل بعدها بإضمار أن ، وتكون أن وما بعدها في تقدير اسم فتأتي حينئذ عاطفة على اسم .

والثاني : أن يقع بعدها الفعل ، ويكون معناها معنى كي أو إلى أن نحو : لأكرمك أو تقضيني حقي : تريد كي تقضيني حقي ، وقد جاءت بمعنى إلى أن في قول امرئ القيس السابق ولا يتصور أن تكون فيه بمعنى كي لأنه لا يطلب الملك كي يموت^(٣) .

والبيت الثاني الذي أورده أبو القاسم وقع فيه الفعل منصوبا بعد أو

وشرح جمل الزجاجة ٢ / ١٥٦ .

(١) البيت من البسيط ، ولم أعثر عليه فيما وقع تحت يدي من مظان ، وقد ورد في الدقائق ٤٠ .

(٢) الدقائق ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) شرح جمل الزجاجة ٢ / ١٥٦ .

التي بمعنى حتى ، وحينئذ يقرر البصريون أن النصب بأن مضمره وجوباً ، بينما يرى الكسائي وأصحابه والجزمي إلى أن الفعل للنصب بـ " أو " نفسها ، وذهب الفراء وقوم من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخلاف ، أي مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه .

وذهب بعض النحويين إلى أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه ، لأنه وقع موقع " إلى أن " أو " إلا أن " فانتصب كنصبه . قال أبو حيان : وهذا ضعيف جداً ^(١) . وقد أيد المؤلف هنا الكسائي وأصحابه في جعلهم للنصب بأو نفسها .

نصب المضارع بكى ولامها ، وأن وحتى وإن ولام الجحود وإن وكيلاً

وكيما وكما ^(٢)

قال أبو القاسم : وينصب آخر الفعل المستقبل أيضاً بكى ولامها ، وإن وحتى ، وإن ولام الجحود ، وإن وكيلاً وكيما وكما أيضاً في معناها ، تقول : جئتك كي لا تظن بي سوءاً ، وأقوم لأقوم معي ، المعنى : كي تقوم وأحب أن تقوم ، وإن في هذا الباب معناها المصدر ، المعنى : وأحب قيامك ، وكذلك يعجبني أن تجلس ، معناه : يعجبني جلوسك ^(٣) . وتوضيحاً لما قاله أقول : لشرط النحويون للنصب بكى أن

(١) الهمع ٢ / ٣٠٤ .

(٢) راجع : شرح حمل الزجاجي لابن هشام ٢٦٤ .

(٣) اللغات ٤٠ .

تكون مصدرية ، وهي الداخلة عليها اللام لفظاً نحو « لِكَيْلَا تُلْسِنُوا »^(١).
أو تقديراً نحو : جئتكم كي تكرموني ، إذا قدرت أنها لكي وخُففت اللام
استغناءً بنيتها ، فإذا لم تقدر اللام كانت كي تعليلية جارة بخلاف
المصدرية فناصية بنفسها كما أن اللام المصدرية كذلك ، وجعل كي
مشاركة بين الناصبة والجارّة هو مذهب سيبويه والجمهور ، فقد ورد في
الكتاب ما نصه : وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه ؟
فإنها عنده - بمنزلة أن تدخل عليها اللام كما تدخل على أن -^(٢).

وقد نسب الشيخ خالد تبعاً للرضي جعل كي جارة دائماً .
والنصب بعدها بأن مضمرّة أو ظاهرة إلى الألف بيد أنه ما ورد
فسي معانيه يخالف ذلك وفيه تصريح بأن كي تكون جارة وناصية وذلك
في أثناء حديثه عن قوله تعالى « كَيْلَا يَكُونَ دُورَةٌ »^(٣).
وعن الكوفيّين أن كي ناصية دائماً ، وولفقه ابن السراج على هذا
ولذا لم بعدها من حروف الجر^(٤).

ويرده قول العرب كيمه ٢ كما يقولون : ليمه ؟
قال سيبويه : وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى وذلك أنهم

(١) الحذيد ٢٣ -

(٢) الكتاب ١ / ٤٠٨ ، وراجع المفتضب ٢ / ٩ والإتصاف ٢ / ٥٧٠ .

(٣) راجع معالي الألف ٢ / ٩ وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٣٩ ،
والمعنى ١ / ١٨٣ ، والتصريح ٤ / ٢٩٠ .

(٤) الأصول ٢ / ١٤٧ ، ١ / ٤٠٨ ، ٤٢٢ .

يقولون : كسيمه في الاستفهام فيعملونها في الأسماء كما قالوا حثله ، وحتى متى ولمه ، فمن قال : كيمه فإنه يضمّر أن بعدها ^(١).

قال للشيخ خالد : فإن أجابوا بأن الأصل : كي تفعل ماذا " يلزمهم كثرة الحذف وإخراج " ما " الاستفهام عن المصدر ، وحذف ألفها في غير الحد ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يشيت ^(٢).

كيما وكما : من نواصب المضارع التي ذكرها أبو القاسم كيما وكما وكسيما هي كي زيدت عليها " ما " ولذا أجمع التحويين على أنه يجوز الفصل بينهما وبين معمولها بـ لا النافية ، وما : نحو ﴿ كَيْسَلًا يَكُونُ دُولَةً ﴾ ^(٣) ، واقترب كيما أكرمك . واستدل أبو القاسم لذلك بقول أبي على الحكيم .

كيما أكون له عبداً بقرضتي . . وصلاً يوصل وهجراناً بهجران
إذا التقينا لصلح عند معتية . . لم نفتن دون موعود بلقيان ^(٤).

ولما الفصل بغير " ما " فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقهم من الكوفيين في الاختيار . وأثبت الكوفيون - ووافقهم أبو القاسم - من حروف النصب كما بمعنى كيما ، وكذا وافقهم المبرد ، واستدلوا لذلك

(١) الكتاب ١ / ٤٠٨ .

(٢) التصريح ٤ / ٢٩١ .

(٣) الحشر ٧ .

(٤) البيهقي من البسيط وقد ورد في النفاذ ٢٠ ، ٤١ .

يقول الشاعر :

وطرفك إما جئتنا فاجسئنه .^(١) كما يحسبوا أن الهدى حيث تنظر^(٢)
 وأنكر ذلك البصريون ، وتأولوا ما ورد بأن الأصل كما حذف
 ياءه للضرورة ، أو الكاف جارة كفت بما ، وحذفت النون من الفعل
 ضرورة^(٣).



(١) التبيست من الطويل قال عمر بن أبي ربيعة في ديوانه ١٠٦ ، وقد ورد
 قسي: خزاة الألب ٥ / ٣٢٠ ، ٨ / ٥٠٢ ، والجمع ٢ / ٢٩٣ ، ورصف
 لمباني ٢١٤ .
 (٢) راجع الجمع ٢ / ٢٩٣ .

- نصب المضارع بدخلى ولن ولا امر الجحود :

تحدث أبو القاسم عن ذلك من خلال الأسئلة ، فقال : وأجلس حتى تجلس ، ولن يخرج محمد قبل خروجك ، قال الله عز وجل : ﴿ لَنْ يَنْتَهِىَ اللَّهُ تَخَوُّمَهَا وَلَا دِمْلُؤَهَا ﴾ ^(١) ، وما كنت لأقوم وأنت جالس . قال الله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيْمَانَكُمْ ﴾ ^(٢) ، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا يَْعَذُّ إِذْ هَذَاهُمْ ﴾ ^(٣) ، ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ ^(٤) ، ^(٥) .

ويشئ من التفصيل أقول : ينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً في خمسة مواضع منها : بعد حتى الجارة إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار زمن التكلم بما قبلها ، أو مستقبلاً باعتبار ما قبلها من غير اعتبار تكلم ولها حينئذ معنيان : فتارة تكون تعليلية بمعنى كي ، وذلك إذا كان ما بعدها علة لما قبلها نحو : أسلم حتى تدخل الجنة ، وتارة تكون بمعنى إلى الغاية ، وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو : لأسيرن حتى تطلع الشمس . ويرفع الفعل بعدها إن كان حالاً ^(٦) .

- لن : من توأصب المضارع التي تنصب بنفسها ، إذ التوأصب

(١) الحج ٣٧ .

(٢) البقرة ١٤٣ .

(٣) التوبة ١١٥ .

(٤) الأنفال ٣٣ ، والدقائق ٤٠ .

(٥) القصص ٤ / ٣١٧ ، ٣١٨ .

قسمان : قسم ينصب المضارع بنفسه ، وهذا متفق عليه بين الصوريين والكوفيين ، وقسم ينصب المضارع لا بنفسه ، بل بأن مضمره وجوباً أو جوازاً ، وهذا هو المختلف فيه. وقد أدمج أبو القاسم القسمين معاً ، و" لن " معاً ينصب المضارع بنفسه ، وهي لفي الفعل المستقبل ، إما إلى غاية تنتهي نحو قوله تعالى : ﴿ لَنْ نُبْرَخَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُؤْمِنِينَ ﴾^(١) . وإما إلى غير غاية نحو : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾^(٢) . أي دائماً مستمراً ، ولا تكون بذلك مفيدة للتأكيد ؛ لأن التأنييد في الآية لأمر خارجي لا من مقتضيات لن . وقول الزمخشري في أمودجه : إنها مفيدة للتأنييد . قال ابن هشام عنه : إنه دعوى بلا دليل ، وقال ابن مالك : الحامل له على التأنييد اعتقاده في " لن ترأني " أن الله لا يرى ، وهو باطل ، لأنه ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه تعالى .

ولا تقتضي تركيد النفسي خلافاً للزمخشري في كشافه في إنشاء تفسيره لقوله تعالى " لَنْ تَرَانِي " ^(٣) . بل قولك " لن أقوم " محتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبداً ، أو أنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك : لا أقوم في عدم إعادة التأكيد والتأنييد^(٤) .

أمر الجسود : من المواضع التي ينصب بعدها المضارع بأن

(١) طه ٩١ .

(٢) الحج ٧٣ .

(٣) الأعراف ١٤٣ ، وراجع لكشاف ٢ / ١٥٤ .

(٤) راجع : التصريح ٤ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

مضمرة وجوباً عند البصريين ، وجعل الكوفيون النصب باللام نفسها
ووافقهم المؤنّب حيث قال عند ذكره لأمثلة التواصب :

ومما كنت لأفهم وأنت جالس ، قال الله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ
إِيمَانَكُمْ ﴾^(١).

وشروط نصب المضارع بعد هذه اللام أن يسبق يكون ناقص ماضٍ
لفظاً ومعنى أو معنى لا لفظاً منفي بما أولم دون إن .

ومذهب البصريين أن خير كان حينئذ محذوف ، وأن اللام متعلقة
بذلك الخير المحذوف ، وأن الفعل ليس بخير ، بل المصدر المنسك من
أن المضمرة والفعل المنصوب بها في موضع جر ، والتقدير في قوله
تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَهُمْ ﴾^(٢) ، ما كان الله مريداً لكذا .

ومذهب الكوفيين أن الفعل في موضع نصب على أنه الخير واللام
زائدة للتوكيد^(٣).

- **حتى :** من الحروف الناصية للمضارع "حتى" وجعلها المؤنّب
ناصبية بنفسها موافقاً بذلك الكوفيين ، فقال : وتقول قعدت حتى يطلع
القمر^(٤) ، والنصب بعدها بأن مضمرة وجوباً هو مذهب البصريين

(١) البقرة ١٤٣ .

(٢) الأنفال ٣٣ .

(٣) التصريح ٤ / ٣١٢ ، والجمع ٢ / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٤) الدعاء ٤١ .

واستدلوا لذلك بثبوت كونها جارة للاسم ، وعوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال ؛ لأن ذلك ينفي الاختصاص والاختلاف الكوفيون ، فذهب القراء إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة ، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لتبليغها مناد إلى .

وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً ، وأنها جارة بإضمار إلى ، وهذا عكس مذهب البصريين .

وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ناصبة بنفسها كـ " أن " ، أو جارة بنفسها أيضاً تشبيهاً بـ إلى ^(١) .

وينصب المضارع بعد حتى إذا كان مستقبلاً ، كما مثل المؤنث ، أو ماضياً في حكم المستقبل نحو : سرت حتى أدخل المدينة .

إنّ

من توأمت المضارع إنّ ، وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه فقد ورد في الكتاب : " وأما إنّ فجواب وجزاء " ^(٢) .

وقال الفارسي : ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمّر إنّ ، وإنما تعمل في الفعل إذا كان جواباً " ^(٣) .

وهي ناصبة بنفسها لا بأن مضمرة بعدها على الصحيح خلافاً

(١) الهمع ٢ / ٢٠٠ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣١٢ .

(٣) الإيضاح ٣٢٠ .

للسجاج والفرسي ؛ حيث قالوا : إن الناصبة أن مضمورة بعدها لا هي ، لأنها غير مختصة ، إذ تدخل على الجمل الابتدائية ، نحو : إذن عبد الله ياتيك وتليها الأسماء مبنية على غير الفعل ^(١).

وشروط عملها أن تنصدر في أول الجواب ، ولذلك قال المؤدّب : وتقول : إذن أقوم معك . تنصب بها إذا كانت أول الكلام لا غير ، اللهم إلا أن تريد بتقديمها تأخيرها فترفع إذ ذاك كقول الله عز وجل : ﴿ وَإِذَا لَا يُؤْتُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(٢) . وكقوله تبارك وتعالى : ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾ ^(٣).

ومعنى كلام المؤدّب في الأتيين أنه إذا تقدم على إذن حرف عطف وأو أو ياء جاز للنصب والرفع باعتبارين ، فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربطه ببعض الكلام ببعض ، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد إذن غير معتمد على ما قبلها ^(٤) ، وقد قرئ " وإذا لا يليثوا " ، فإذا لا يؤثوا " بالنصب بحذف النون فيهما والأولى قراءة ابن مسعود والثانية لأبي بن كعب والغالب الرفع وبه قرأ السبعة على الإهمال ^(٥).

(١) الجمع ٢ / ٢٩٤ .

(٢) الإسراء ٧٦ .

(٣) النساء ٥٣ .

(٤) شرح لكافة الشافية ٣ / ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ ، والتصريح ٤ / ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٥) الكشف ١ / ٥٢٢ ، ٢ / ٦٨ ، والدرر المصون ٤ / ٦ ، ٧ .

قال أبو البقاء : ولم تعمل هنا من أجل حرف العطف وهو الفاء ، ويجوز في غير القرآن أن يعمل مع الفاء ^(١) . ولعل أبا البقاء لم يطلع على قراءة أبي وابن عباس وابن مسعود ، فقال : ويجوز في غير القرآن . قال المؤدب : وإذا كانت إذن متوسطة للكلام لم تعمل ، تقول : زيد إذا يقول ذلك ، والله إذا لا تكف ، فإذا قلت " إذا " قبل اليمين نصبت ، تقول : إذا والله أتيت وجاز أن تفصل بين " إذا " وما يكون فيه باليمين ، ولا يجوز بغير اليمين ^(٢) .

ويشير أبو القاسم من خلال هذا الكلام أن إذن إذا وقعت حشوا في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت ، وذلك في ثلاث مسائل :
(١) أن يكون ما بعدها خيراً عما قبلها نحو : أنا إذن أكرمك .
(٢) أن تكون جواب الشرط قبلها نحو : إن تأتني إذن أكرمك .
(٣) أن تكون جواب قسم قبلها مذكور نحو : والله إذن لا أخرج .
أو مقدر ^(٣) كقول الشاعر :

لئن عاد لي عبد العزيز بمنثلها . وأمكنني منها إذن لا أقبلها ^(٤) .

ولجاز المؤدب تبعاً للنحاة الفصل بينها وبين المضارع بالقسم ،

(١) الإملاء ١ / ١٨٣ .

(٢) اللغات ٤١ .

(٣) التصريح ٤ / ٣٠٦ .

(٤) البيت من الطويل لكثير عزة في ديوان ٣٠٥ ، وقد ورد في كتاب ١ / ٤١٢ ، والخزانة ٣ / ٥٨٠ ، ٥٨٢ ، والهمع ٤ / ٣٠٦ .

بخلاف الفصل بغيره ولو كان ظرفاً أو عديلاً ، فلا تعمل حينئذ واعتقر
فسي المعنى الفصل بلا النافية ^(١) ، وابن عصفور الفصل بالطرف ^(٢) ،
وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء ^(٣) . والكسائي وحشام الفصل بعمول
الفعل ، والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع ^(٤) .

وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل
، فقال : وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : **إِذَا فَعَلَ**
ذلك فسي الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : **لَا تُبْعَذَنَّ** ذا ، ولم يكن
ليروى إلا ما سَمِعَ ، جعلوها بمنزلة **هَلْ** و**بَلْ** ^(٥) ، أي : هي حرف لا
يعمل شيئاً .

ومما ذكره هنا هو القياس لأنها غير مخصصة ، وإنما أعملها
الأكثرون حملاً على ظن ، لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة
وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأها ، كما حملت " ما " على ليس ،
لأنها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله إلى السماع قاله
الشيخ خالد ^(٦) .

وبعد أن ينتهي المؤنب من نواصب المضارع يوضح العلة في عدم

(١) المعنى ٢١ / ١ .

(٢) المقرب ٢٦٢ / ١ .

(٣) المعنى ٢١ / ١ ، والتصريح ٣١١ / ٤ .

(٤) التصريح ٣١١ / ٤ .

(٥) الكتاب ٤١٢ / ١ .

(٦) التصريح ٣١١ / ٤ .

تكوينه وتكوين الاسم المنصرف مع المشابهة بينهما فيقول : فإن قائل قاتل : لم ترك تكوين الفعل المستقل في حد الرفع والنصب ، ولم يترك تكوين الاسم - أعني الاسم المنصرف في الأوجه الثلاثة ؟ قل : لنقل الفعل وخفة الاسم ، ونقله أنه لا يخلو من الضمير ، ألا ترى أنك تقول : يضرب ، فالضارب فيه مضمير ، وخفة الاسم هي أنه يخلو من الضمير ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد لم يدل زيد على أن فيه ضميراً^(١).

وما قاله المؤدب هو قول البصريين ووافقيهم الكمالي والقراء وهشام من الكوفيين ، فقالوا : الاسم أخف من الفعل ؛ لأن الاسم يستكر في الفعل ، والفعل لا يستكر في الاسم ، وكان ثعلب يقول : الأسماء أخف من الأفعال لأن الأسماء جوامد لا تنصرف ، والأفعال تنصرف فهي أثقل منها^(٢).

وقال البصريون : الفعل أثقل من الاسم ؛ لأن الأسماء هي الأول وهي أشد تمكناً من الأفعال ؛ لأن الأسماء يستغنى بعضها ببعض عن الأفعال ، كقولك : الله ربنا ومحمد نبينا وزيد أخوك ، والفعل لا يستغنى عن الاسم ، ولا يوجد إلا به^(٣). وقد ذكر سيبويه ذلك في الكتاب حيث قال : واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأول وهي أشد تمكناً ، فمن ثم لم يلحقها بتكوين ولحقها الحزم والسكون وإنما هي من الأسماء ، ألا ترى أن الفعل لايد له من

(١) اللغات ٤١ .

(٢) الإيضاح في علل النحو ١٠١ .

(٣) تباين نفسه ١٠٠ .

الاسم ، وإلا لم يكن كلاماً ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله إلَهُنا ، وعبد الله أخونا^(١) .

- جواز المضارع :

ذكر المؤيد في كتابه الحروف التي تجزم المضارع ولا خلاف في حرفيتها فقال : وينجزم آخر الفعل المستقل بـ لم ، ولما والـم والـما^(٢) . وتكون " لم " لما مضى من الزمان كما تكون لن لما يستقبل منه ، ألا ترى أنك تقول : لم يضرب محمد زيداً ، فتدل بهذا على أنه لم يفعله فيما مضى ، وتقول : لن يضرب محمد زيداً فتدل به على أنه لا يفعل ذلك فيما يستقبله . وقد يجوز أن يحذف الفعل بعد لما ، ولا يجوز أن يحذف بعد لسم ، ألا ترى أنك تقول : فازبت ذلك الموضع ولم ، وأنت تريد : ولما أدخله ، ولا يجوز أن تقول : فازبت ذلك الموضع ولم حتى تقول : أنْحَلَّه^(٣) . وبشيء من التفصيل نقول :

إن لم ولما من الحروف الجازمة للفعل المضارع ، " لم " تجزم وتنفي المعنى وتقلبه ماضياً ، " ولما " هي لم زيدت عليها " ما " فأدى ذلك إلى زيادة في المعنى ، ولذا شاركها في أمور وفارقها في أخرى وقد تدخل عليهما همزة الاستفهام فتفيد حينئذ التقرير ولا تدخل لها في العمل .

(١) الكتاب ١ / ٦ ، وراجع : الإصناف ١٠٠ ، ١٠١ .

(٢) نقل المؤيد هذا العنوان من شرح جمل الزجاجي لأبن هشام ٢٨٨ تح على محسن .

(٣) اللغات ٤٦ ، ٤٧ .

وكل منهما حرف يقرب زمن المضارع إلى الماضي وفقاً للميرد ، لا أنه يقرب اللفظ الماضي إلى المضارع خلافاً لأبي موسى ونسب إلى سيبويه ، حيث جاء في الارتشاف : ومذهب سيبويه : أنهما يصرفان لفظ الماضي إلى المضارع دون معناه ، ومذهب الميرد أنهما يصرفان معنى المضارع إلى المعنى دون لفظه ^(١) .

وقال الرضي : ويصرف المضارع إلى الماضي بـ " لم ، ولما الجازمة ، وقال بعضهم : بل هما يدخلان على لفظ الماضي فيقتلانه إلى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان . والأول أولى ، لأن قلب المعنى أظهر وأكثر في كلامهم ^(٢) .

واكتفى المؤدّب بذكر بعض الفروق بين لم ، ولما ، واستيفاء للموضوع نذكرها فيما يلي :

الأول : أن لما لا تقرن بأداة الشرط ، فلا يقال : إن لنا بخلاف لم نحو : فإن لم تفعلوا .

الثاني : إن النفي بـ " لما " مستمر إلى زمن الحال ، فلا نقول : لما يقيم ثم قام ، بل نقول : لما يقيم وقد يقوم بخلاف منفي " ثم " فإنه قد يكون مستمراً كالآية السابقة ، وقد يكون منقطعاً نحو : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾ ^(٣) ، أي : وقد كان

(١) الارتشاف ٢ / ٥٤٤ وراجع : الكتاب ١ / ٦٨ ، ٢ / ٣٠٥ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٣٢ ، والتصريح ٤ / ٣٦٣ .

(٣) الإنسان : ١ .

بعد ذلك شيئاً مذكوراً .

الثالث : أن ملغى " لما " متوقع الثبوت بالنسبة إلى المستقبل نحو ، ﴿ بَلْ لَّسْنَا بِذَوِقُوا عَذَابٍ ﴾^(١) . لأن المعنى أنهم ما ذاقوا العذاب في الماضي واستمر نفيه إلى زمن الحال ولكن ثبوته متوقع ؛ لأنهم سيذوقونه في الآخرة ، ومن هنا فهم من قوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ ﴾^(٢) . أن الأعراب المذكورين لم يمتوا إلا وقد دخل الإيمان في قلوبهم ، وإنما أفادت " لما " توقع ثبوت منفيا في المستقبل بخلاف لم . وجعل ابن قتيبة لما في قوله " بل لما يذوقوا عذاب " بمعنى لم ، أي : بل لم يذوقوا عذاب^(٣) .

الرابع : ذكره أبو القاسم في كلامه ، وهو : أنه يجوز حذف مجزومها وأن يسكت عليها دون لم وذلك نحو قولك : خرجت ولما أي : ولما تخرج ؛ ويقال : هل دخلت البلد ، فنقول : قاربتها ولما ، أي ولما أدخلها .

الخامس : أن لما لا يلتقي بها القسم أصلاً ، ولم قد يلتقي بها على الأصح ، نحو : والله لم يقم زيد .

السادس : أن " لما " لا تفصل عن مجزومها بحال ، ولم تفصل عنه بطرف إلا في ضرورة الشعر .

(١) سورة ص : ٨ .

(٢) الحجرات ١٤ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ٥٤٢ ، والصحاحي ٢٥٥ .

السابع : أنه لا يجوز رفع الفعل بعدها بخلاف لم فقد جاء رفعه في

لغة (١).

وبعد ذلك ذكر المؤدب في كتابه كعادته العلة في دخول الجزم للفعل دون الاسم ، ناقلاً آراء العلماء في ذلك ، فقال : * وقال أبو علي محمد بن المستنير قطرب : إنما اتجزم الفعل دون الاسم لأن الجزم ذهاب الحركة ، فهو أخف من الحركة ، فلما كان الفعل أثقل من الاسم لدلالته على نفسه ، وعلى فاعله دخل الجزم .

وقال أبو جعفر الرواسي : إنما اتجزم الفعل بحروف الجزم ؛ لوقوعها عليه ولزومها إياه خاصة دون الاسم ، ولصحتها بمعنى ما مضى على لفظ الفعل المنتظر ، ألا ترى أنك لو قلت : لم عبد الله يخرج ، وأنت تريد : لم يخرج عبد الله كان محالاً ، فلما تفردت بالفعل ووليت جزمته .

وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم : إنما جزموه بها لأن الفعل قبل أن تدخل عليه لم ولن ، كان لما أتت فيه من الزمان وهو مرفوع ، ثم دخلت لم لماضي الزمان ، ولن للمنتظر منه ، ففرقوا بينهما بجزم هذا ونصب هذا (٢). ويلاحظ من خلال هذا أن قارباً نظر إلى نقل الفعل والرواسي نظر إلى عدم الفصل بين الجازم والفعل ولبن قتيبة نظراً إلى الزمن .

(١) راجع تفصيل ذلك في : التصريح ٤ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، والجمع ٢ / ٤٤٧

، ٤٤٨ ، والكواكب الدرية ٨٠ ، ٨١ .

(٢) اللغات ٤٢ .

وما قلله قطرب هو عين قول سيويه الذي صرح فيه بأن الأسماء أخسف من الأفعال وأن الأفعال أثقل من الأسماء^(١) ، وأنه إنما انجزمت الأفعال لخفتها ، فخففت بالجزم لأنه حذف ، وأن الأسماء كانت أحمل لتخفص لخفتها ليعتدل الكلام بتخفيف الثقل وإلزام بعض الثقل للخفيف ، وهذا هو قول القراء^(٢).

ولكثير الكوفيين قالوا : لم تخفص الأفعال لثقلها ولم تجزم الأسماء لخفتها ليعتدل الكلام .

وقال جماعة من البصريين والكوفيين ، لم تجزم الأسماء لاستحالة دخول الأدوات الجازمة عليها ؛ لأن الأدوات للجازمة إنما هي للنفي أو للنهي أو الجزم أو الأمر ، وما أشبه ذلك ، ودخلها على الأسماء غير سائغ ، فامتثلت من الجزم لذلك^(٣) . وهو معنى قول الرواسي .

ويتبين من خلال ما سبق أن هناك اتفاقاً بين النحاة على خفة الاسم وثقل الفعل ، إذ لم أعر على خلاف هذا الرأي الذي سبقهم به سيويه ، فقال : واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء^(٤) .

(١) الكتاب ٦ / ١ .

(٢) الإيضاح ١٠٦ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) الكتاب ٦ / ١ .

”فعل الأمر“

بعد أن عرض المؤنّب في دقّاقته دخول همزة الوصل على الأفعال الثلاثية وأبان حركتها وبنية الفعل معها مفرقاً بينها وبين همزة القطع عرج على الحكم الإعرابي لفعل الأمر ، فقال تحت عنوان : ” حكم جامع^(١) في الأمر “ : وجزم آخر الأمر ؛ لأنه بناء لا يوصف ولا يضارع بوجه من الوجوه فسكنوه لبعده^(٢) . وفي قوله هذا تصريح بموافقتهم للتكويين الذين يرون أن الأمر معرب لا مبني ، وأنّ إعرابه الجزم ، مستكين على ذلك بأن الأصل في نحو قم : لنقم ، وقد حذقت السلام مع حرف المضارعة تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، وكذا أجمعوا على جزم الأمر حملاً له على اللهي ، ولشيء يحمل على ضده كما يحمل على نظيره ، وثالثاً أثبتهم : حذف الواو والياء والألف من الأفعال المعتلة نحو : اغز ، وارم ، واخش .

وقد فند آراءهم الأتباري مؤيداً رأي البصريين في أن الأمر مبني على ما يجزم به مضارع^(٣) .

ومعنى قول المؤنّب ” فسكنوه لبعده “ أي لبعده عن مشابهة الأسماء

(١) وصف أبو القاسم الحكم بأنه جامع لأنه ذكر صوراً كثيرة مما يأتي عليها الأمر في الكلام مراعيّاً في ذلك الجانب المعنوي راجع الدقائق ٩٩ - ١٢١

(٢) الدقائق : ١٠٤ .

(٣) راجع : أسرار العربية ٣١٧ - ٣٢١ ، والإصناف ٢ / ٥٢٤ - ٥٣٤ المسألة الثانية والسيعون .

وبعد ذلك ينقل الحديث إلى الأوجه التي ورد عليها معنى الأمر في الكلام مستثراً في ذلك باين فتيبة فيقول : **والوجه الثاني** منه : هو أمر الواحد والاثنتين والجماعة بلفظ الاثنتين ، فيقول في أمر القوم : اضربا يا رجال^(١) . وقال الله عز وجل : ألقيا في جهنم كل كفار عنيد^(٢) .

ثم يتطرق بعد ذلك إلى **الوجه الثالث** الذي ينوب فيه المصدر عن فعل الأمر فيقول : **والوجه الثالث** : أمر يؤمر بلفظ المصدر ، نقول : ضربا يا زيد وشتما يا عمرو ، تريد به : اضرب واشتم^(٣) . قال الله عز وجل : فأبسا مبسا بعد وليما فداء^(٤) . وقال عز ذكره : فإذا لقينم الذين كفروا فاضرب الرقاب^(٥) . وقال ذو الرمة :

ألا إمساً من فصيلاً بليسة . : . وقد يُبتلى المرء الكريم ففصير^(٦)
وقال الآخر :

شكا إلى جملي طول السرى . : . صيراً جميلاً فكلنا مبتلى^(٧) .

(١) التفتاق ١٠٤ .

(٢) ق : ٢٤ وراجع : تلويل مشكل القرن ٢٩١ / ٢٩٢ / والصاحبي لابن فارس ت ٣٩٥ من ص ٢٩٨ - ٣٠٤ .

(٣) التفتاق ١٠٥ .

(٤) محمد : ٤ .

(٥) محمد : ٤ .

(٦) البيت من الطويل ، وقد ورد في التلويح ٦١٩ ، والتفتاق ١٠٥ .

(٧) البيت من الرجز ، وقد عُرِى إلى الملبد بن حرملة كما ورد في شرح

والصير الجميل : هو الذى لا جزع فيه ، ويروى : صير جميل
وهى رواية أبى عبيدة ^(١) ، والأولى رواية للقراء ^(٢) ، وحكى تى الثقة
عن أبى بكر بن القاسم بن بشار الأنبارى : صيراً جميلاً ^(٣) . وقرأ أبى بن
كعب : " قال يل سولت نكم أنفسكم أمراً فصيراً جميلاً " ^(٤) . وقراءة
العامة : فصير جميل " على الابتداء المحذوف ، فكأنه قال : صيرى
صيراً جميلاً ، هذا قول أبى على محمد بن المستنير قطرب ^(٥) . وقال
القراء : فصير جميل مثل قوله : فصيام ثلاثة أيام " ^(٦) . فإيساه
بمعروف " ^(٧) . أى : فهو صير جميل

وقال الخليل بن أحمد البصري وأصحابه : " فصير جميل ، أى :

أبيات سيبويه ٣١٧/٦ ولم ينسب فى الكتاب ١٦٢/١ وشرح الأشموني ١/
١٠٦ واللسان : شكاً ، ورواية فيه : شكاً إلى جملى طول السرى صيراً
جميلاً فكأنما مثلى !

(١) مجاز القرآن ٣٠٣/١ .

(٢) ورد فى معاني القرآن ٥٣/٢ ما نصبه : " وقوله أمراً فصيراً جميلاً "
الصير الجميل مرفوع ، لأنه عزى نفسه ، وقال ما هو إلا الصير ، ولو
لزمهم بالصير لكان التنصب أسهل .

(٣) على تصغير جمل .

(٤) يوسف ١٨ ، ٨٣ ، وتخرىج القراءة على المصدر الخبرى ، أى أصير
أنا صيراً . راجع الدر المنصور ٤٥٨/٦ .

(٥) القوطى ١٥١/٩ .

(٦) البقرة ١٩٦ .

(٧) البقرة ٢٢٩ .

فالذي اعتقده صير جميل^(١)، وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : ليكن منك صير جميل . وتفصيلاً لما ذكره يتضح لنا أنه ذكر نوعين مما ينصب على إضممار الفعل المترك إظهاره ، النوع الأول : الواقع في الطلب لمرأ نحو : ضرباً يا زيد ، وكذلك النوعي ، نحو : تضرب الرقاب .

وأطلق ابن مالك القول بوجوب حذف الفعل مع هذا النوع ، بيد أن ابن عسّور قيد وجوب الحذف بالتكرار ، فقد ورد في شرح الجمل في إنشاء الحديث عما ينصب على إضممار الفعل المترك إظهاره قوله : وقسم ينصب بفعل مضمر ولا يجوز إظهاره .. وذلك بحفظ حفظ ولا يقاس عليه وهو المنادي والمنصوب على الاشتغال ... والمصادر الموضوعية موضع الأمر إذا كررت نحو : ضرباً ضرباً^(٢).

والوجه في ذلك أن تكرار المصدر يقوم مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه : واعلم أنه يجري مجرى هذا في التزام الإضممار المصادر في الأمر للمثابة كقولهم : الحذر الحذر والنجاء النجاء وضرباً ضرباً . انتهى^(٣).

وأقول : ليس التكرار شرطاً في نصب هذه المصادر الموضوعية

(١) أجاز سيبويه في هذه الآية وغيرها من الأساليب لوجهين الرفع والنصب، فقال بعداً أن أورد بيت الشاعر : يشكو إلى جملى ... بالرفع قال : والنصب أكثر وأجود لأنه يأمره ، ومثل الرفع " قصير جميل والله المستعان ، كأنه يقول الأمر صير جميل . الكتاب ١/١٦٢ .

(٢) شرح جمل الترمذاني ٤٠٧/٢ .

(٣) التصريح ٤٧٤/٢ .

موضع فعل الأمر ، لأن الحال والسياق يدلان على للفعل المضمر ويؤيد ذلك السماع كما ورد في قوله تعالى " فضرب الرقاب " (١).

والشروع الثاني الذي ذكره أبو القاسم - مما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره الواقع في الخبر ، وضابطه : أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة ما قبله من طلب نحو " فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء" (٢). فالمن والفداء ذكرا تفصيلاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق ، والتقدير فإما أن تمسونا منا وإما أن تفدوا فداء ، وهذا هو الأشهر لأن المصدر متى سبق تفصيلاً لعاقبة جملة وجب نصبه بفعل مضمر لا يجوز إظهاره ، وذكر أبو السقاء وجهاً ثانياً فقال : إن للنصب على المفعولية بفعل مقدر ، والتقدير : لو لوهم منا وقيلوا منهم فداء ورده أبو حيان بأنه ليس إعراباً نحوياً (٣).

ويواصل أبو القاسم حديثه عن أنواع الأمر وننتقل معه إلى **الوجه الخامس** ، وهو : ما ناب فيه اسم للفعل عن فعل الأمر ، فيقول : " **والوجه الخامس** : أمر معنول عن وجهه إلى وجه آخر ، وهو قولهم : ضرب زيداً وشتمه ، ودرك إبلك تريد : اضرب زيداً واشتمه ، وأدرك إبلك . قال أبو محمد عبد الله بن مسلم : إنما كسر آخره لأنه معنول عن وجهه فجعل الكسر إشارة للعدل ، لأنهم لو تركوه حين عدلوه عن وجهه

(١) محمد آية [٤] .

(٢) محمد ٤ .

(٣) الدر المنصور ٦٨٥/٩ .

على حاله الأولي لجمعوا بين الساكنين ، ويقال وقت المباراة في الحروب : يا قوم بذلوا بذل ، أي ليأخذ كل رجل رجلا ، واستدل أبو القاسم على ذلك بأبيات منها :

١- دراكها من إبل دراكها :- أما ترى الموت لدى أوراكها^(١).

٢- متاعها من إبل متاعها :- أما ترى الموت لدى أرباعها^(٢).

٣- الحق أبلج والسيوف عوار :- فحذار من أسد العرب حذار^(٣).

ثم قال ويترك دراك وما أشبهه على حال واحدة في التثنية والجماعة ، لأن أسارة التثنية والجماعة لما عُرِفَتْ في التركيب الأول استغنى عن إظهارها في التركيب الثاني ، وهكذا كل قضية عُرِفَتْ سمتها في درجة ما لم يُحتج إلى إظهار تلك السمة في درجة أخرى . وبعض العرب يلصّب آخره ، وهم الذين ينصبون التثنية في كل الأحوال ، قال شاعرهم :

* أشبسه منه الألف والعيناتا *

(١) البيت من الرجز قاله مفلح بن يزيد الحارسي ، وقد ورد في خزائن الأديب ، ١٦٠ / ٥ ، ١٦١ ، والكتاب ١ / ٣٦ ، ٣٧ ، والمقتضب ٣ / ٣٦٩ ، واللسان (ترك) ، وأما ابن الشجري ٢ / ١١١ برواية : تراكها بدلا من دراكها .

(٢) رجز ورد في الخزائن ٥ / ١٦١ ، والفتاوى ١١٠ ، والكتاب ١ / ٣٧ .

(٣) البيت من الكامل ، قاله أبو تمام في ديوانه ٢ / ١٩٨ ، وقد ورد في الفتاوى ١١٠ .

• وحاجبان أشبهها شيطاناً * (١).

ويثور من بين السطور التي أوردتها المؤذب سؤال وهو : هل يجوز القياس على اسم الفعل الذي يأتي على فعال ؟

وللإجابة عن ذلك نقول :

ورد اسم الفعل بمعنى الأمر كثيراً في لغة العرب ، وجاء مقيساً في كل فعل ثلاثي ، تام متصرف ، ولم يُقس في غيره إلا شذوذاً ، نحو : دراك من أدرك ، ويدار من يدار .
وأجاز ابن طلحة ت ٦١٨ هـ بناء من الرباعي قياساً على دراك ، إجازة التحويلين بناء فعلي التعجب من الفعل .
وأجاز الأخفش أن يقال : دحراج ، وقرطاس قياساً على فرقار بمعنى فرقر ، من قرقر بطله إذا أحدث صوتاً (٢).

يقول ابن مالك :

وندر اسم الأمر من رباعي .: مقتصراً فيه على السماع (٣).

وهو مع تنوره مقيس عند الأخفش ليكون للرباعي نصيب من

(١) من الرجز ، قالهما رؤبة في ديوان ١٨٧ برواية : أشبهها شيطاناً . وقد ورد في التنقيح ١١١ ، وليست الألف فيه للإعراب ، لأنها لازمة للمثنى في جميع أحواله ، والنصب في " ولعينانا " بفتحة مقدرة على الألف وهي لغة بلخارت بن كعب .

(٢) التصريح ٤ / ١٤٦ .

(٣) الكافية الشافية ٣ / ١٣٩٢ .

لطراد صوغ اسم الفعل منه ، كما كان للثلاثي عنده وعند سبويه الذي يقول : واعلم أن فعالاً جائزة في كل ما كان على بناء فعل أو فعل أو فعل ، ولا يجوز من أعلت ، لأننا لم نسمعه من بنت الأربعة ، إلا أن تسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجاوزه ، فمن ذلك قرقر وعرعار^(١) . وعلق الأعلام على ذلك قائلاً : وخولف سبويه في حمل قرقر وعرعار على العتل لخروجهما عن الثلاثي الذي هو الباب المطرد وجعلاً حكاية للصوت المردد نون أن يكون معدولين عن شيء^(٢) .

وذهب المسيرد إلى أنه لا ينقل شيء من الثلاثي ولا غيره على وزن فعال ، فلا تقول : قعاد ولا ضراب ، تريد : لقد وضرب^(٣) . ورأى بأنه سبب واحد كثر استعماله على ملهاج واحد فكان حقيقاً بالاتساع ، وإن فقد السماع^(٤) .

والصحيح ما ذهب إليه سبويه من كون صوغ اسم الفعل مطرداً من الثلاثي خاصة شريطة كونه على فعال وإجازة بنائه من الرباعي ؛ حيث قال : وبنائه أبداً من فعل وفعل ، وفعل وأفعل هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف فجعلوا له مثلاً واحداً تشبه بما ليس من الفعل ، نحو : لات ، وما ، وإن كان من حسن وكرم وأعطى^(٥) . وهو ما ذهب إليه المؤنّب

(١) الكتاب ٢ / ٤١ .

(٢) حاشية الكتاب ٢ / ٤٠ ب .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٩٨ .

(٤) التصريح ٤ / ١٤٧ .

(٥) الكتاب ١ / ٣٧ .

في دقائقه ؛ حيث أجاز : ضرب زيداً وغيره .

ويستلزم فعال على الكسر لالتقاء الساكنين ، ويؤيد أسد بينونه على الفتح . قال سيوطيه عند حديثه عن نزال : وحرك آخره ؛ لأنه لا يكون بعد الألف ساكن ، وحرك بالكسر ، لأن الكسر مما يؤث به كقولك : إنك ذاهبة ، وأنتى ذاهبة^(١).

قال أبو حاتم : وبناؤه على الكسر ويؤيد أسد بينونه على الفتح^(٢).

وجعل ابن هشام الفتح لمناسبة الألف والفتحة التي قبلها^(٣).

وننقل إلى الوجه السابع للأمر ، الذي ذكره أبو القاسم ، وهو : الأمر بحرف الإغراء ، نحو قولهم : عليك زيداً ودونك صمراً لتجد أبا القاسم يقصر حديثه فيه على اسم الفعل المنقول من الطرف وعديله ، ثم يوافق اليعربيين ، والفراء في عدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، ولهذا لم يُجز : ضرباً زيداً وجعل النصب فيه على تقدير فعل مضمَر قبله^(٤). وقد وردت في الكتاب ما نصه : " وإذا قلت عليك زيداً ، فكأنه قال له : أنت زيداً ، ألا ترى أن للمأمور اسمين ، اسماً للمخاطبة مجروراً ، واسمه للفاعل المضمَر في النية " ^(٥).

(١) الكتاب ٢ / ٣٧ .

(٢) الارتشاف ٣ / ١٩٨ .

(٣) شذور الذهب ٩٢ .

(٤) النفاذ ١١٢ .

(٥) الكتاب ١ / ١٢٧ .

وفسي موضع آخر " واعلم أنه يفتح زيدا عليك وزيدا حذرك ، لأنه ليس من أمثلة الفعل ففتح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها إلا أن نقول : زيدا منتصب بإضمارك الفعل ، ثم تذكر عليك بعد ذلك ، فليس يقوى هذا قوة الفعل ، لأنه ليس بفعل ولا يتصرف تصرف الفاعل الذي في معنى يفعل^(١) .

ويقول الفراء في إنشاء حديثه عن قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٢) . " هذا أمر من الله عز وجل ، كقولك : عليكم أنفسكم ، والعرب تأمر من الصفات^(٣) بـ عليك ، وعليك ، ودونك ، وإليك ، يقولون : (إليك إليك ، يرينون : تأخر ، كما نقول : وراءك وراءك ... ولا تقدمن ما نصيبته هذه الحروف قبلها ؛ لأنها أسماء ، والاسم لا ينصب شيئا قبله ، نقول : ضربا زيدا ولا نقول : زيدا ضربا ، فإن قلته نصبت زيدا بفعل مضمر قبله ، كذلك قال الشاعر :

- * يا أيها المالح دلوي دونكـا
- * إني رأيت الناس يحمدونكـا
- * بثنون خيرا ويمجدونكـا^(٤)

(١) الكتاب ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) المائدة ١٠٥ .

(٣) يتصد الظروف وحروف الجر .

(٤) الأبيات من الرجز روثها جارية من بني مازن ، وقائلها رجل من بني لسيذ بن عمرو بن نعيم وهو الصحيح ، راجع : الخزائن ٦ / ٢٠٥ ،

إن شئت نصيحت الدلو بمضمر قبلها ، وإن شئت جعلتها رفعا ،
تريد : هذه دلوي دونكا ، أي دونكها ^(١).

وبينما يوافق الفراء هذا البصريين لجدده في إنشاء تفسيره لقوله
تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ ^(٢) ، بين مذهب الكوفيين ، فيقول : وقوله :
كتاب الله عليكم ، كقولك : كتابا من الله عليكم ، وقد قال بعض أهل النحو
، معناه : عليكم كتاب الله ، والأول أشبه بالصواب فكتابا منصوب على
أنه مفعول مطلق مؤكد لما قبله ، وليس معمولا لاسم الفعل عليكم وإن
كان هناك من النحويين من يرى أن كتاب الله مفعول به لاسم الفعل
والفراء يرجح ويفضل الأول ومع ذلك لا ينكر الثاني بل يحترمه ويصفه
بالقلية فيقول : ، **وقلما تقول العرب** : زيدا عليك أو زيدا دونك ، وهو
جائز كله منصوب بشيء مضمر قبله ، وقال الشاعر :

يا أيها الماتح دلوي دونكا .: إني رأيت الناس يحمدونك

الدلو رفع كقولك : زيد ما ضربوه ، والعرب تقول : الليل فبادروا
، والليل فبادروا ، وتنصب الدلو بمضمر في الخلة ^(٣) ، كذا قلت :
دونك دلوي دونك ^(٤).

والإتصاف ١ / ٢٢٨ ، وشرح المفصل ١ / ١١٧ ، واللسان : مبح .

(١) معاني القرآن ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٢) النساء : ٢٤ .

(٣) الخلة بالكسر الذي خلف صاحبه ، يذهب هذا ويجه هذا .

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٦٠ ، وقد أورد الأتباري البيت شاهداً على تقديم
معمول اسم الفعل والقراء لا يقول بذلك ، بل الدلو عنده خير لمبتدأ محذوف

وأوضح السجّاح كلام الفراء فجعل النصب في كتاب الله على التوكيد حملاً على المعنى ؛ إذ هو : حرمت عليكم أمهاتكم ، كتب الله عليكم هذا كتاباً ، ثم قال : وقد يجوز أن يكون منصوباً على جهة الأمر ، ويكون عليكم مفسراً له ، فيكون المعنى الزموا كتاب الله عليكم ، ولا يجوز أن يكون منصوباً بعلينكم ، لأن قولك عليك زيدا ليس له ناصب في اللفظ متصرف فيجوز تقديم منصوبه ، وقال في قول الشاعر السابق : يجوز أن يكون دلوي في موضع نصب بإضمار خذ دلوي ، ولا يجوز أن يكون على ذلك دلوي ... ويجوز أن يكون دلوي في موضع رفع ، والمعنى : هذا دلوي دونك ^(١).

وقد أورد الأثيري هذه المسألة في مسائل الخلاف ، فقال : ذهب الكوفيون إلى أن عليك وعندك ودونك يجوز تقديم معمولاتها كما في الآية والبيت ، ولأنها قامت مقام الفعل فتعمل عمله ، ومنعه البصريون والفراء ، وقالوا : إن كتاب الله منصوب بـ كتب مقترأ ، وإن دلوي خبر مبتدأ مقدر ، أو منصوب بفعل محذوف كخذ يقرء دونك لا بدونك ، وأجابوا عن الثاني بأن الفعل متصرف في نفسه فتصرف في عمله . وأيد البصريون في عدم استحقاق هذه الألفاظ لعمل النصب لأنها غير متصرفية في نفسها فلا تتصرف في عملها ^(٢) ، واضطرب نقل الأثيري عن الفراء في هذه المسألة ولم يخرج من القائلين بالجواز في أسرار العربية ^(٣).

« وإن نصب فيفعل مقدر .

(١) خزائن الأدب ٦ / ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) الإنصاف ١ / ٢٢٨ - ٢٣٥ .

(٣) أسرار العربية ١٦٥ .

مما يدل على عدم دقة الأنباري أو أنه كان يُعنى بالنسبة إلى المذهب دون اعتبار للأعلام كالفراء .

وجوز ابن مالك أن يكون دلوي منصوباً بـ "دونك" مضمرة مدلولاً عليها بدونك المذكور مستنداً لقول سيبويه في زبداً عليك ، كأنك قلت : عليك زبداً ، وقد رُدّه الزجاج وغيره بأنه هذا من تفسير المعنى لا الإعراب والتقدير : أزم زبداً^(١).

ونخلص من هذا أن :

النصب في قوله " كتاب الله " فيه ثلاثة أوجه : أظهرها النصب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة المتقدمة قبله ، وهي قوله : " حرمت عليكم " ونصبه بفعل مقدر ، وهو قول الزجاج كما سبق . وعند غيره التوكيد لقوله تعالى ﴿ فَاتَّخِذُوا مَا طَابَ لَكُمْ ﴾^(٢).

والثاني : النصب على الإغراء بـ عليكم ، والتقدير : عليكم كتاب الله ، أي : لزموه ، وهذا رأي الكسائي ومن تابعه الذين أجازوا تقديم المنصوب في باب الإغراء مستعملين بهذه الآية والبيت السابق . ومنع ذلك البصريون كما تقدم فلولوا الآية وقدروا نصب دلوي في البيت بـ " الماتح " وهو المشتق من الفعل ، وأيد المؤدّب هذا بالقرآن وقراءاته ، فقال : " وقد يجوز أن تكون " الدلّو " منصوبة بمشتق من الفعل ، وتلخيصه : يا أيها الماتح الذي يميح دلوي ، أي : يملؤها بيده غرفة

(١) الخزانة ٦ / ٢٠٣ .

(٢) قنساء : ٣ .

غرفة ، ثم قال : دولك ، أي : دونكها ، ثم قال : ومما نصب بمشئق من
الفعل قراءة سعيد بن جبير - رحمه الله - ﴿ أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ
وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾^(١) . بنصب للمسجد الحرام^(٢) معا . ولأن
أبو حاتم المسجلاني هذه القراءة ودافع المازني عنها مستدلا على حذف
التنوين منها بقوله الشاعر :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ . : . وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا^(٣) .

أراد : ولا ذاكر الله ، فأسقط للتنوين .

ووجه أبو بكر محمد بن القاسم بن الأتباري هذه القراءة بأن النصب
في المسجد إنما هو بفعل مشئق من العمار ، والتقدير : وعمار عَمَرُونَ
المسجد الحرام وأيد ذلك بقول القائل : عجبت من ضرب عبد الله بمعنى :
من ضرب أضرب عبد الله والتنوين يسقط لسكونه وسكون اللام^(٤) . وهذا
أولى من رمى القراءة باللحن .

ويذكر أبو القاسم آية أخرى يدل بها على أن المشئق من الفعل

(١) التوبة : ١٩ .

(٢) القراءات في مختصر ابن خالويه : " أجعلتم سقاء الحاج وعمره المسجد
الحرام " بنصب الدال والميم ، وقد حذف التنوين تخفيفا يريد عمرة المسجد
راجع : ابن خالويه ٥٢ ، إعراب القراءات للشوا ١ / ٦١٢ والقرطبي
٨ / ٩١ .

(٣) البيت من المنقارب لأبي الأسود الدؤلي ، وقد ورد في ديوانه ٥٤ ،
والنفاثي ١١٢ ،

(٤) اللغات ١١٤ .

ينصب ما بعده كالفعل ، فيقول : ومما نصب بمشتق من الفعل أيضاً قول الله عز وجل : " قد أنزل الله إليكم ذكراً رسولاً " (١).

انتصب الرسول بمشتق من الذكر ، وتلخيصه : ذكراً يذكر رسولاً . وقال بعض البصريين : الرسول منصوب على الإغراء بإضمار : عليكم رسولاً اتبعوا رسولاً (٢) وإنما صلح وقوع الإغراء بنكرة ؛ لأنها وصلت بـ " ينزلو " فأذنتها الصلة من المعرفة . وما ذكره المؤدب من نصب الرسول بمشتق هو قول الزجاج الذي قال : إنزال الذكر دليل على إضمار أرسل ، أي أنزل إليكم قرآناً وأرسل رسولاً (٣) ، وإنزال هنا بمعنى الإظهار والتبيين حتى لا يقال : كيف يكون الرسول تابعاً للذكر والرسول لا ينزل (٤) وعليه فيكون " رسولاً " بدلاً من ذكر وهو الأولى وإتماماً للأوجه الجائزة في نصبه " كتاب الله " ذكر الوجه الثالث وهو النصب بإضمار فعل ، أي ألزموا كتاب الله وهو قريب من الإغراء (٥) : والصحيح ما قاله البصريون من أن المصدر منصوب .

بما دل عليه سياق الآية كأنه فعل تقديره : كتب الله عليكم ، لأن هذه الظروف ليست أفعالاً وإنما هي نائية عن الفعل فهي فرع عنه وإعمالها فيما تقدم تسوية بين الفعل والفرع وهذا لا يجوز .

(١) المُلَاق ١٠ ، ١١ .

(٢) راجع هذا وغيره في : القرطبي ١٨ / ١٧٣ ، والدر ١٠ / ٣٥٩ .

(٣) القرطبي ١٨ / ١٧٣ .

(٤) اللغات ١١٤ .

(٥) الدر المصون ٣ / ٦٤٨ ، ٦٤٩ .

وبعد ذلك ننقل إلى الوجه التاسع من الوجوه التي يأتي عليها الأمر ، وهو الأمر الذي يجيء على لفظ الخبر ، نحو قولك : كذب عليك الحج وكذب عليك الغزو ، وكذب عليك العمرة ثلاثة أسفار كذب عليك . يقول المؤدب :

ولمّا رفعت هذه الأحرف ، ولم تنصيها بمعنى الإغراء لأن معنى كذب : وجب ، ومنه قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لرجل شكّا إليه التفرس : كذبتك الظهائر^(١) أي : عليك بها^(٢) . وقال الشاعر :

كذب العتيق وما شئ بارء . إن كنت سائلني غيوقاً فاذهي^(٣) .
وتوضيحاً لذلك أقول :

إن كذب المراد به الإغراء ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور فعل جسامد لا يتصرف ، ولم يستعمل منه في الإغراء إلا لفظ الماضي

(١) الظهائر جمع ظهيرة وهي شدة الحر والمعنى : عليك بالمشي فيها : راجع : تذكرة النحاة ٥٢٥ .

(٢) النقائق ١١٧ .

(٣) ليست من الكامل قاله الخزرجي بن لؤذان ويروى لمعترفة ، وقد ورد في : الكتاب ٢ / ٣٠٢ وأمالسي ابن السجري ١ / ٣٩٧ ، والخزرجية ٦ / ١٨٣ والتمام : كذب والعتيق ما قدم من التمر ، والشن القرية البالية ، والغويق شرب العشي . ورواية سيبويه بقالبة ساكنة (فذهب) يريد فاذهي وحذف الياء .

وتتعلق بالمخاطب فقط ، وهي في معنى الأمر كقولك في الدعاء : رحمك الله ، قال ابن منظور في قوله : كذب عليكم الحج : من رفع فعلى أن كذب بمعنى وجب ، ومن نصب فعلى الإغراء .

قال ابن السكيت في حديث عمر كأن كذب هنا إغراء ، أي عليكم بهذه الأشياء الثلاثة ، قال : وجهه النصيب على الإغراء ، ولكنه جاء شاذاً مرفوعاً ، وقيل معناه : وجب عليكم الحج .

قال الزمخشري : معنى كذب عليكم الحج على كلامين ، كأنه قال : كذب الحج عليكم الحج ، أي : ليرغبلك الحج هو واجب عليك ، فأضمر الأول لدلالة الثاني عليه ، ومن نصب فقد جعل عليك اسم فعل وفي كذب ضمير الحج ، وهي كلمة نادرة جاءت على غير القياس .

قال الأصمعي : معنى كذب عليكم معنى الإغراء ، أي : عليكم به ، وكأن الأصل في هذا أن يكون نصيباً ولكنه جاء عنهم بالرفع شاذاً على غير قياس .

قال أبو عبيد : ولم أسمع في هذا حرفاً منصوباً إلا في شيء كان أبو عبيدة يحكيه عن أعرابي نظر إلى ناقة بضو لرجل ، فقال : كذب عليك لليزر والنوى^(١) .

هَذَا وقد أنكر جماعة من النحاة التصيب بعد كذب وعينوا الرفع

(١) راجع ذلك في اللسان : كذب ، وانظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢٤٨ / ٣ ، والفتاوى ٣ / ٢٥٠ - ٢٥٢ ، وتكررة النماء ٥٢٥ ، والخزفة ١٥ / ٥ ، وأما ابن السكيت ٣٩٧ / ١ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

وجعلوه من قبيل ما جاء لفظ الخير فيه بمعنى الإغراء ، ومنهم أبو القاسم المؤدب تبعاً لابن الأثير .

والصحيح جواز التنصب لنقل العلماء أنه لغة مضر والرفع لغة اليمن . قال أبو حيان : وأجاز بعضهم التنصب بما روى أن أعرابياً نظر إلى ناقة نضو لرجل ، فقال له : كذب عليك البزر والثوي ، بالتنصب ، أي : ألزمها . وقال ابن الأثير : هذا شاذ لا يعمل به ، وقد روى بيت عنزة : **كذب العتيق الخ**

بالرفع والتنصب ^(١) . وقال الأعم : للعرب تقول : كذبك التمر واللبن ، أي : عليك بهما ، وبعض العرب تنصب وهم مضر ، والرفع لليمن ، وقال عمر - رضي الله عنه - : كذبكم الحج والقرآن ، أي : عليكم بهما . وقال الفراء : معنى كذب عليكم : وجب عليكم والذي تقتضيه القواعد في مثل كذب عليكم الحج وشبهه أن يكون من باب الإعمال ، فإذا ارتفع الاسم كان فاعلاً بكذب وحذف مفعول عليك ، أي : عليك ، حذف لفهم المعنى .

وإذا انتصب ما بعد عليك كان منصوباً بك وبفاعل كذب مضمر يفسره ما بعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائي الذي يجيز ذلك ^(٢) .

(١) قال البغدادي : ورد هذا البيت على أن كذب في الأصل فعل ، وقد صار اسم فعل بمعنى ألزم ، ونصب العتيق . يقول : لم أر من قال من النحويين وغيرهم أن كذب اسم فعل وهذا رأي انفرد به الشارح المحقق وإنما ذكرناه في جملة الأفعال التي منعت التصرف . الخزائن ٦ / ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٢) راجع الإرتشاف ٤ / ٢٠٣٧ ، ونذكرة النحاة ٥٢٥ .

أسماء الأفعال

لأسماء الأفعال ، هي : أسماء تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معناها وفي عملها لغرض الإيجاز والاختصار ، وقد تحدث المؤدب عن بعضها كما يتضح مما يلي :

يقول المؤدب عن اسم الفعل " آمين " : وكذلك نصيبوا " آمين " في خاتمة الدعاء ، لأن تونه أشبهت نون الجماعة إلا التوهم للمحاري ، فإنه جره ^(١) فقال :

فائق بي في كتوب البيض مرحة

لجأوز الله عن داع بأميين

وللقصيدة مجرورة ، وأولها :

صاح الغراب ببين لا يوايتني

ولا يزال غراب البين ياتيني ^(٢).

هذا ، وآمين اسم فعل أمر بمعنى استجب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واستخدم المؤدب مصطلح الإعراب النصب بدلاً من البناء كعادته وقول : إن آمين ليس باسم فعل ، بل هو من أسماء الله سبحانه وتعالى ، والتقدير : يا آمين ، وهذا بعيد ، ولذلك رده أبو البقاء بوجهين : الأول : أنه لو كان كذلك لبني على الضم ، لأنه حينئذ يكون مدادى معرفة . والثاني أن أسماء الله توقيفية .

ووجه الفارسي قول من جعله اسماً على معنى أن فيه ضميراً يعود

(١) الدقائق ٣٥ .

(٢) البيتان من السيط ، وقد وردا في الدقائق ٣٥ .

على الله تعالى ، لأنه اسم فعل ^(١).

وفي أمين لغتان المد على وزن فاعيل كـ ياسين ، والقصر على وزن يمين ، والمد أكثر .

قال الزجاج : وحسب أمين ، من الإعراب الوقف ؛ لأنها بمنزلة الصوت فهي غير مشتقة من فعل إلا أن النون فتحت لانتقاء الساكنين ، ولم تكسر النون لثقل الكسرة بعد الياء ^(٢).

أمّا ما أوردته المؤنّبة من كسر النون فهذا خاص بالشعر ؛ لأنه الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ، ولذا أتت القصيدة كلها مجرورة ، وإذا سُمي بأمين عند التسميين لحقه التثنية رفعاً ونصباً وجرّاً ، أمّا الحجازيون فيحكونه بالسكون كما هو يقولون : هذا أمين ، ورأيت أمين ، ومررت بأمين ، والإعراب أقوى قياساً من الحكاية ، ولذا قال سيبويه : ولما بنو تميم فيرفعون على كل حال ، وهو أقيس القولين ^(٣).

٢- أف : اسم فعل مضارع سماعي مبني بمعنى اتشجر ، ولابد له من فاعل مستتر وجوبا ، وكان من حقه أن يعرب لوقوعه موقع مغرب ، وفيه لغات كثيرة .

وقد نظّره المؤنّبة بالفعل . ردّ من حيث الاختلاف في ضبط آخره ، فقال : واعتلوا قسي قول الله تبارك وتعالى : فلا تقل لهما أف ولا

(١) إبلام ما منّ به الرحمن ، والدر المصون ١ / ٧٧ .

(٢) اللسان : لمن .

(٣) راجع : الكتاب ١ / ٤٧٢ ، والنحو والمصرف بين الحجازيين والتسميين للشيخ اليربوعي ٢٠٠ ، ٢٠١ .

تتعرهما " باعتلال ركة وشبهوه به سواء . وقال أبو بكر محمد بن القاسم ابن بشار الألباري - رحمه الله - في ألف تسعة أوجه ، إذا أفردت : ألف ففسبها عشرة أوجه . ألف لك - يفتح الفاء - وألف لك - بكسر الفاء - وألف لك - بضم الفاء - وألف لك - بالنصب والتثوين - وألف لك بـالخفض والتثوين - وألف لك بالرفع والتثوين . وألف لك بإثبات الياء ، وألف لك - بكسر الألف وفتح الفاء ، وألف لك بضم الألف وإبدال الهاء - وألف لك بضم الألف وتثمين الفاء .

قال أبو بكر موحياً ذلك : فمن قال : ألف لك ، جعله بمنزلة قولهم مَدُّ يَدِكَ يا رجل ، ومن قال : ألف لك ، جعله بمنزلة مَدُّ يَدِكَ ، ومن قال : ألف لك جعله بمنزلة مَدُّ يَدِكَ ^(١) . قال الشاعر :

إذا قلت لم تنفع فضر فإنيما : يَرْجَى الفتى كيما يضر وينفعا ^(٢) .

ومن قال : ألفاً لك ، نصبه على مذهب الدعاء ، كما تقول : وبلا للكافرين . ومن قال : ألف لك رفعه باللام ، كما قال الله عز وجل ﴿ وَيُلْهِمُ

(١) الزاهر : ١ / ٢٨٠ - ٢٨٢ ، واللسان : ألف . وتشبيه ألف بـ مَدُّ ورد إذا كللت على ثلاثة أحرف .

(٢) البيهقي من الطويل ، وهو للناطقة الجعدي في ديوانه ٢٤٦ ، وفي شرح شواهد المغني ١ / ٥٠٧ ، له أو للناطقة النبطي ، ونسب لقيس بن الحطيم في خزنة الأريب ٨ / ٤٩٨ ، ولم ينسب في تذكرة النجاة ٦٠٩ والجنى الدائسي ٢٦٢ ، وخزنة الأريب ٧ / ١٠٥ ، وراجع المعجم المفصل ١ / ٥٠٤ ، والشاهد على هذه الرواية : زيادة " ما " ونصب يضر بـ كي ، والسلام مقفلة . وأورده الموثب هنا على أن منتر بمنزلة ألف في كون كل منهما على ثلاثة أحرف .

لِلْمُطَفِّينَ»^(١). ومن قال : أْفُ لك خفضه على التشبيه بالأصوات كما تقول : صِهْ ومِهْ ، ومن قال : أْفُهْ لك نصبه على مذهب الدعاء ، ومن قال : أْفِي لك إضافة إلى نفسه ، ومن قال : أْفُ لك شبهه بالألوات بـ مَنْ وَيْلٌ ، وكم ، وهل . وما أشبه ذلك^(٢).

وقد جمع ابن مالك هذه اللغات العشر في بيت واحد ، وهو قوله :

فَأْفُ ثَلَاثٌ وَتَوْنٌ إِنْ أَرَدْتَ وَفَلٌّ : أْفِي وَأْفِي وَأْفُ وَأْفُهْ تُصَبِّ

وأوصل الرماني اللغات في أْف إلى تسع وثلاثين ، وذكر ابن عطية لفظة " أْفُهْ " بقاء السكت ، لم يها الأربيعين^(٣).

وقد قرئ من هذه اللغات سبع : ثلاث في المتواتر ، وأربع في الشاذ ، فقرأ نافع وحقق بالكسر والتتوين ، وابن كثير وابن عامر بالفتح دون تتوين ، والباقون بالكسر دون تتوين ولا خلاف بينهم في تشديد الفاء .

وقرأ نافع أْفُ بالرفع والتتوين ، وأبو السَّكَّال بالضم من غير تتوين ، وزيد بن علي بالنصب والتتوين ، وابن عباس أْفُ بالسكون^(٤) ، والمعول عليه من هذه اللغات ما وردت به القراءات المتواترة والشاذة .

(١) الملففين : ١ .

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس ١ / ٢٨١ ، ٢٨٢ ، والقرطبي ١٠ / ٢٤٣ ، واللسان : أْفُ ، والتصريح ١ / ١٧٤ ، ١٧٥ ، والخصائص : ٢ / ٢٧٨ ، تح هندي .

(٣) الدر المصون ٧ / ٣٤١ بكسوف .

(٤) راجع : السبعة ٣٧٩ ، ولتنش ٢ / ٣٠٦ ، والبحر المحيط ٦ / ٢٧ ، والإتحاف ٢ / ١٩٦ ، والكشاف ٢ / ٤٤٤ ، والدر المصون ٧ / ٣٤٢ .

وإذا كانت " ألف " ونحوها من أسماء الأفعال التي تنوب عن الفعل فمن أين أتاهما التنوين والتذكير والتعريف وهي خاصة بالأسماء ؟ يجب ابن مالك عن ذلك فيقول : ولما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالاً ، ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتذكير ، فعلمة تعريف المعرفة منها تجرده عن التنوين ، وعلامة تذكير التكرار منها استعماله منونا ، ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزم للتعريف كالمضمرات ، وأسماء الإشارة ، وما يلزم للتذكير كـ أحد ، وعريب ، وما يُعرف وقتاً وينكر وقتاً ، كـ رجل وقرس ، جعلوا هذه الأسماء كذلك ، فألزموا بعضها التعريف كـ " نزال " وأمين ، وألزموا بعضها للتذكير كـ وإها وويها ، واستعملوا بعضها بوجهين ، فتون مقصوداً لتكثيره ، وجرد مقصوداً تعريفه ، كـ صه ، ومه ، وأف وأف^(١) .

٣ - ما جاء على فعال نحو : دارك وما أشبهها^(٢) .

من أسماء الأفعال ما يدل على الطلب وهو كثير وذكر النحويون له أسئلة كثيرة معللين ذلك بأنهم كثيراً ما يحذفون فعل الأمر دلالة الحال عليه . ومنها ما يدل على الخير ويأتي ذلك في مواضع قليلة تحفظ ولا يقلس عليها ، ومن هذا النوع ما ذكره المؤنّب فقال : وإلما كسرت العرب السلون في التنسية لأنهم إذا بدا لهم حرفان ساكنان والأول منهما ألف حركوا الثاني إلى الكسر ، ومثل لذلك يدراك وخدام وقطام ونقل هذا عن الكسائي ، ثم قال :

(١) شرح الكافية لشافية ٣ / ١٣٨٨ تح عبد المنعم هريدي .

(٢) راجع ص ١٢٥ من البحث وما بعدها " الوجه السابع للأمر " .

وقال أبو محمد عبد الله بن مسلم : تشبيه الكسائي النون في التثنية بدراك وقطام خطأ ؛ لأن دراك معنول عن وجهه ، وذلك غير معنول عن وجهه ، ولأن دراك موحّد ، والزيدان وما في موضعيهما لفظ متنى فمن أين جاز له تشبيه الزيدتين بدراك ؟^(١)

وما أورده المؤدّب هنا جاء على أصل التخلص من النقاء الساكنين وعلى كل فإن دراك اسم فعل امر ، وأصله أن يبنى على السكون إلا أنه حركه لالتقاء الساكنين ، قال ابن عصفور : وحركه بالكسر أيضاً مناسبة للمعنى ، لأن أسماء الأفعال التي على وزن فعال - مؤنثة والكسر من علامات الأسماء ، وحكى الكسائي عن بني أسد الفتح فيما كان على فعال ، نحو : نزال إتياعا للفتحة والألف طلباً للتخفيف^(٢).

- هَلُمَّ وَهَاكْ -

تحدث عنهما المؤدّب تحت عنوان : حكم في الأفعال التي لا مصادر لها من كلام الفراء أيضاً ، فقال :

(وَهَلُمَّ وَهَاكْ) لا مصدر لهما ولا فعل و " هَاتُوا بِرَهَاتِكُمْ " ^(٣) . لا مصدر له ، (وَتَعَالُوا) إذا أمرتهم لا ينطق له بمصدر ، لأنه قد ترك معناه الأول الذي منه الفعل ، وإنما كان أصله من التعالي في الارتفاع ، ثم صيّر إلى معنى أقبل وهلم ، حتى نقول لمن فوق الجبل : تعال إليّ فسقط عنه المصدر وتسرّفت الفعل ، فإذا أردت قوله عز وجل " سبحانه

(١) اللغات ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) شرح التقريب ٢٧١ ، ٢٧٢ .

(٣) البقرة ١١١ وغيرها .

وتعالى^(١). قلت : تعالى تعالى، فهذا له مصدر لأنه ثابت على معناه^(٢). وبشيء من التفصيل نقول : إن هم اسم فعل أمر بمعنى : احضروا أو أقبلوا ، ويكون متعديا نحو قوله تعالى : " هم شهداءكم " ^(٣). ولازما ، نحو ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هُمْ أَيْنَا ﴾ ^(٤). ومن العرب من يعديها باللام فيقول : هم للطلاع ، ومنهم من يحذف الحرف ، فيقول : هم الطلعاء . والحجازيون يلزمونها حالة واحدة في جميع الإسناد فيقولون : هم يا رجل ، وهم يا امرأة وهم يا رجلان الخ . أما القنيسيون فيجعلونها من قبيل الفعل ويلحقون بها الضمائر عند الإسناد فيقولون : هم يا رجل وهمي يا امرأة ، وقد حكى ذلك سيبويه عنهم فقال : واعظم أن ناسا من العرب يجعلون هم بمنزلة الأمثلة التي أخذت من الفعل فيقولون : همي وهما وهما ^(٥). ولم يصرح سيبويه هنا بتسيتها إلى بنى تميم ، وإنما ذكر ذلك معزوا في موضع آخر فقال : وقد تداخل الخفيفة والنسيلة - يقصد نوني التوكيد - في لغة بني تميم ، لأنها - أي : هم عندكم بمنزلة رد أو ردا وردي ، واردين ، كما نقول : هم وهمي وهنن ^(٦).

(١) الأعمام ١٠٠ وعمرها .

(٢) التلخيص ٦٤ .

(٣) الأعمام ١٥ .

(٤) الأحزاب ١٨ .

(٥) الكتاب ١ / ١٥٢ .

(٦) السابق نفسه ٢ / ١٨٣ ، وراجع شرح الأشموني ٣ / ٢٠٦ .

وإذا كان سيبويه قد نظّر لها بِـ رَئٌ ، وهو فعل ثلاثي مضاعف ، فإن ابن جني قد نظّرها بِـ "لَمْ" وهو مضاعف أيضاً ، وإن كان جزءاً منها قبل التركيب على رأي الخليل ، قال ابن جني "وأما التميميون فيجرونها مجسرى لَمْ فيجرونها بقدر المخاطب فيقولون : هَلَمْ و هَلْما و هَلْسي و هَلْسوا و هَلْمن يا نسوة" (١). سيبويه وابن جني يشبهان هَلَمْ بالفعل الثلاثي ولم يصرحا بأنها فعل ، بيد أن غيرهما من النحاة جعلها فعلاً حين قال : ولما بنو تميم فأنهم يصرفونها تصرف الفعل فيدل ذلك على أنها عندهم فعل لا اسم فعل . وسواء شبه النحاة بِـ هَلَمْ بالفعل أو جعلوها فعلاً حقيقة فأنهم متفقون في النقل على إلحاق الضمائر و هَلَمْ التسمية (٢).

أمّا الحجازيون فقد ألزموها حالة واحدة كما سبق أن أوضحنا . وروى ذلك سيبويه فقال : وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل نحو إيسه وصه ومه ، وأشباهها ، و هَلَمْ في لغة أهل الحجاز ألا تراهم جعلوها للواحد والاثنين والجميع والذكر والأنثى (٣).

وأقوى اللغتين الحجازية وبها جاء القرآن الكريم ، فهذا ابن جني يقول : وأعلى اللغتين الحجازية ، وبها نزل القرآن ، ألا ترى إلى قوله عز اسمه « وَالْقَاتِلِينَ إِخْوَانَهُمْ هَلَمْ إِلَيْنَا » (٤). ومرة أخرى يقول : ألا

(١) الخصائص ٢ / ٢٧٧ .

(٢) راجع : شرح المفصل ٤ / ٤٢ ، واللسان هَلَمْ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٦٨ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٢٠٢ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٨٣ .

(٤) الأحزاب ١٨ ، وراجع الخصائص ٢ / ٢٧٧ .

تري أن الأصل وأقوى اللغتين وهي الحجازية أن تقول فيها : المم بنا .
وقال ابن يعيش : ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين وهي الحجازية
وبها وردا التنزيل^(١).

وقد بنى ابن جني وابن يعيش الحكم على قوة هَمْ الحجازية على
السماع وهو أمر مسلم به ولا اعتراض عليه .
ومن النحويين من جعل من أسماء الأفعال هات وتعال ، وإنما هما
فعلان غير متصرفين ، والدليل على فعليتهما وجوب اتصال ضمير الرفع
البارز بهما^(٢).

— هاء : اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وقد تستعمل بلفظ واحد للمفرد
والمثنى ، والجمع ، وقد تلحقها كاف الخطاب وتتغير الكاف بحسب
المخاطب ، فيقال : هالك ، وهاكما ، وهاكم ، وللمؤنث : هالك وهاكن ،
وقد يأتي مكان الكاف همزة ، فتقول للواحد : هاء ، وللواحدة : هاء
وللثنتين هاءما وللجمع هاءم ، وقد ورد في القرآن الكريم : ﴿ هَاوُمُ
اَقْرَبُوا كِتَابِيَّةً ﴾^(٣).

قال ابن منظور : وفي هاء بمعنى خذ لغات معروفة ، قال ابن
السكيت : يقال هاء يا رجل ، وهاوما يا رجلان ، وهاوم يا رجال^(٤).
ويقال : هاء يا امرأة مكسورة بلا ياء ، وهاثيا يا امرأتين ، وهاون

(١) شرح المفصل ٤ / ٤٢ بتصريف .

(٢) راجع : شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٨٩ .

(٣) الحاقة : ١٩ .

(٤) اللسان (ها) .

يا نسوة ، ولغة ثانية : ها يا رجل ، وهايا بمنزلة هاعا وللجمع هاءوا ، وللمرأة هائي ، وللتثنية هاءا وللجمع هان وللثنية هعن ، ولغة أخرى : هاء يا رجل بهمزة مكسورة ، وللتثنية هائيا وللجمع هاءوا ، وللمرأة هائي وللتثنية : هائيا ، وللجمع هائين . قال : ومن العرب من يقول هاك ، وهاكما ، وهاكم^(١) . والقول هو الأول ثورونه في القرآن الكريم ، ولم يذكر الموثب شيئا من هذه اللغات . وكل ما ذكره أن هاك لا مصدر لها ولا فعل^(٢) .

تقديم الأفعال وتأخيرها

المشهور في الفعل إذا تقدم على فاعله أن يكون موحداً وإن كان الفاعل مثنى أو جموعاً ، وقد تحدث أبو القاسم الموثب عن ذلك ولبيان العلة فيه فقال :

* اعلم أن الفعل إذا كان مقدماً على الاسم كان موحداً في حد تثنية اسم وجمعه لعتنين ، إحداهما : الانتظار ، وعلى هذا أجاز من أجاز تكثير فعل الموثب في غير ما حائل ، واحتج بقول الشاعر :

ألا أن لما أبيض مسرَّبتي . . . وعضضت من نابي على جذم^(٣) .

(١) اللسان : ها .

(٢) الذقاق ٦٣ .

(٣) البيت من الكامل قاله الجارث بن وعة الأدهلي كما ورد في اللسان : مسرب ، جذم . والمسربة بضم الراء : الشعر المستبق الثابت وسط الصدر إلى البطن ومعنى الشطر الثاني : أي كثرت حتى أكلت على جذم نابي . والجذم بالكسر أصل الشيء ، وجذم الأسنان مذهبها .

والثاني : لأنهم كرهوا أن يضمروا لغير مذكور والفعل غير مثنى ومجموع في حال تقدمه وتأخره .

ثم يتلى دلوه في هذه المسألة فيقول :

والوجه الصواب المرضي هو ألا يتكرر فعل المرأة إلا بعد أن يكون بينه وبينها حائل نحو قولهم : قام عندنا امرأة ، قال الشاعر :

إنَّ امرأَ غُرِّه مَنكُنْ واحدةٌ . . . بعدِي وبعْدَكَ في الدنيا لمَعْرُورٌ^(١).

وقال الآخر :

لقد ولد الأخيطلُ أمُّ سوء . . . على باب استها صلب وشام^(٢).

وقال الفراء - رحمه الله - إنما لم يقل : ولدت ؛ لأن الأم لا علامة فيها للتأنيث من العلامات التي جعلت لها ، والعرب تجوز تذكر فعل المؤنث المعنوم العلامة ، نحو قول الشاعر :

فلا مَزْنَةٌ ودفت ودقها . . . ولا أرضٌ أبقل إيقالها^(٣).

(١) البيت من البسيط ، وقد ورد في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٠٨ ، والخصائص ٢ / ١٨٣ ، والذائق ١٣٥ ، وشذور الذهب ١٧٤ ، والإتصاف ١ / ١٧٤ ، وشرح المفصل ٥ / ٩٣ ، واللسان : غرر .

(٢) البيت من الوافر قاله جرير في نبوته ٢٨٣ ، وقد ورد في شرح المفصل ٥ / ٩٢ ، والإتصاف ١ / ١٧٥ ، وأوضح المسالك ٢ / ١١٢ ، والمقتضب ٢ / ١٤٨ ، والسمع ١ / ٢١٨ ، والخصائص ٢ / ١٨٣ .

(٣) البيت من المقارب قاله عامر بن جوين الطائي كما ورد في الكتاب ١ / ٢٤٠ ومجاز القرآن ١ / ١٦٧ ومعاني الفراء ٢ / ٣٠٨ .

هكذا ومن المعلوم أن المؤنث الحقيقي المنفصل يجوز فيه الوجهان والتأنيث أرجح وخصه المبرد بالشعر - ولم يجب التأنيث مع الفصل لأن الفعل بُعِثَ عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من ناء التأنيث .

فقال سيبويه : وكلما طال الكلام فهو أحسن - بقصد حذف الناء - نحو قولك : حضر القاضي امرأة ، لأنه إذا طُلَّ الكلام كان الحذف أجمل ، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء ^(١) .

وبجوز ترك ناء في الشعر إن كان التأنيث مجازياً كما في قول جرير السابق إذ كان مقتضى القياس : أُنْقِلت ؛ لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ، ولكنه حذف ناء للضرورة .

وجوز ابن كيسان ترك ناء في الشعر ، فأجاز : الشمس طلعت كما يقال : طلعت الشمس ^(٢) ؛ لأن التأنيث مجازي ، واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول : أُنْقِلت أبقالها بالقل ، أي : بتخفيف الهمزة بالسنقل . ويؤيد ما قاله ابن كيسان أن الأعمى حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى : أُنْقِلت أبقالها ، بتخفيف الهمزة ، قال : ولا ضرورة فيه على هذا ؛ إذا هذا دليل على أن قائله بجوز النقل قاله : وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالسكان فلا ضرورة ^(٣) .

(١) الكتاب ١ / ٢٣٥ .

(٢) الكافية للشافية ٢ / ٥٩٧ ، والمعاني ٢ / ٦٥٦ والتصريح ٢ / ٢٧٢ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٤٠ ، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للعلم ١ / ١٥٤ ، والأصول ٢ / ٤١٣ .

وقى هذا التأويل نظر لأن وجود الهاء في إيقالتها بأبهاء قال الشيخ خالد^(١).

وقد يحمل حذف الراء على المعنى ، ولذلك قال أبو القاسم : وأما قول الشاعر : فإمّا ترى لمّتي بدلت . فإنّ الحوادث أّرى بها^(٢).
قال أبو القاسم : فإنه إنما لم يقل : أّرين ولا أّرت ، والحوادث جمع ، لأنه ذهب بها إلى الحدثان^(٣).

قال ابن السراج تعليقا على البيت : لأنّ الحوادث جمع حدث والحدث مصدر ، والمصدر واحد وجمعه يؤوّلان إلى معنى واحد^(٤).
وقيل : المراد الحدثان : الليل والنهار ، وعلى ذلك فيتناسب معه أودي دون تاء ولا شاهد فيه على الضرورة حينئذ ، وهذا من الحمل على المعنى الذي كثر في كلام العرب ، ولذا يقول أبو القاسم : والعرب تترك لفظ الكلام وتذهب إلى معناه مرة ، وتترك معناه ، وتذهب إلى لفظه أخرى ، ويستشهد على ذلك بمن الموصولة التي يراعى لفظها أحيانا ومعناها أخرى ويورد لذلك آيات من القرآن الكريم ، وذلك كقوله تعالى :

(١) التصريح ٢ / ٢٧٣ .

(٢) البيت من المتقارب قاله الأعشى في ديوانه ١٧١ سج محمد حسين ، وقد ورد في الكتاب ١ / ٢٣٩ ، والأصول ٢ / ٤١٣ ، والخزانة ٤ / ٥٧٨ ، والذائق ١٣٦ ، وروى صدره بروايات مختلفة ، وأورد أبو القاسم مكان لقوى : أّري - ورواية الديوان لقوى بها .

(٣) الذائق ١٣٦ .

(٤) الأصول ٢ / ١٤٣ .

﴿إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾^(١)، فقال : " كان " قصير من واحداً ثم جمع هوداً أو نصارى^(٢).

وقوله : ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾^(٣).

فجعله واحداً ثم جمعا ثم واحداً ، وقوله : ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْ لَدُنْهِ وَرَسُولِهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِيْهَا﴾^(٤)، جملة واحداً مذكراً على اللفظ ، ثم واحداً مؤنثاً على المعنى .

وسا جاء من الحمل على اللفظ والمعنى من باب " ما " قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الظَّالِمِ الْأَعْصَمَ مَا تُرْكِبُونَ لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾^(٥).

فقال : على ظهوره فجعله جمعا بالظهور وواحداً بـ " ما " ولم يقل على ظهره ولا على ظهورهم^(٦).

وإذا كان الفاعل مؤنثاً فإن الفعل يلزم الإفراد والتأنيث حينئذ أيضاً . قال المؤدب :

فإذا قدمت فعل المرأة عليها تركته أيضاً موحداً مؤنثاً في التوحيد

(١) البقرة ١١١ .

(٢) البقرة ١٣٦ .

(٣) الطلاق ١١ .

(٤) الأحزاب ٣١ .

(٥) الزخرف ١٣ .

(٦) البقرة ١٤٣ .

والثنية ، وذكرته في الجماعة ، فقلت : قامت المرأة ، وقامت المرأتان ، وقام النسوة ، وقامت أيضاً .

وقد يقال من خلال هذا الكلام : إن التانيث في النسوة حقيقي لأن مفردة امرأة ، ثم جاز تنكير الفعل معها ؟

أجاب ابن هشام عن ذلك قائلًا : إن التانيث لأحاد الجمع لا للجمع ، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الأحاد^(١).

ويثير أبو القاسم سؤالاً آخر وجيب عنه ، فيقول : فإن قال قائل : لمَ لم تذكر الفعل في الثنية كما ذكرته في الجماعة ؟

قلت : لأن الثنية تخرج أبداً في جميع الأشياء على لفظ الوجدان وسميتها ، والجمع يخالف الوجدان ، ألا ترى أنهم قالوا : رجل ورجلان وقوم ، ويعبر ويعبران وإيل ، ف قيل في الجمع بالوجهين لتغيره عن سمة الواحد ، ولم يجز أن يقال في الثنية ما قيل في الجمع لما ذكرته^(٢).

وينقل أبو القاسم بعد ذلك إلى إجازة بعض العرب إلحاق علامات التنثية والجمع بالفعل وهو ما يعرف لدى النحويين بلغة لكوني البراغيست ، ويعرض لها على هيئة سؤال وجواب من خلال ما ورد في القرآن الكريم فيقول :

فإن مثلت عن قول الله عز وجل ﴿وَأَسْرَوْا تَجْوَى الثَّيْنِ ظَلَمُوا﴾^(٣).

(١) شذور الذهب ١٧٥ .

(٢) النقائق ١٤٥ .

(٣) الأنبياء : ٣ .

وعن قوله ﴿عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(١). قل : في هذا قولان :
أحدهما : أن هذا خرج على لغة من قال : أكلوني البراغيث ،
 وكلموني القوم .

والقول : هذا تخرج لا يليق بالقرآن الكريم ، لأن هذه اللغة رماها
 بعض النحويين بالضعف ووصفها آخرون بالشذوذ والقرآن الكريم يُخرج
 على اللغة الأقوى ، ومن وصف هذه اللغة بالضعف العكبري^(٢) ،
 ووصفها بالشذوذ أبو حيان^(٣) ، وقد وصفها سيبويه بالقلّة + حيث قال :
 واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخوك ،
 فسبّوها هذا بالناء التي يظهرونها في قلّت قلانة * وكأنهم أرادوا أن
 يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة وهي قليلة^(٤) .
 فسيبويه يثبت هذه اللغة المنقولة عن العرب مع قلّتها ولا يصفها
 بالضعف أو القبح ، بيد أنه يخرج الآية على البدلية كما سيأتي .
 وقد أكد ابن هشام صحة هذه اللغة فقال : والصحيح أن الألف والنون
 في ذلك أحرف دلوا بها على التثنية والجمع كما دل الجميع بالناء في نحو
 قامت على التأليب ، لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها على التقديم والتأخير
 أو نابع على الإبدال من الضمير ، وأن هذه اللغة لا تستع مع المفردين أو

(١) المائدة : ٧١ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٠٢ .

(٣) البحر المحيط ٦ / ٢٩٧ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٣٦ .

المفردات المستعاطفة خلافا لراعي تلك لقول الأئمة : إن ذلك لغة تقوم معيتين ، وتقيم الخبر والإبدال لا يختصمان بلغة قوم بأعينهم^(١).

وهذا الموقف الذي أظهره ابن هشام أخذ به السيوطي فقال :
والصحيح الأول - أي أنها حروف نقل الأئمة أنها لغة^(٢).

التخريج الثاني الذي ذكره أبو القاسم في الأيتين :

أنه خرج على كلامين ، كأنه أخبر عن ذكره عن مضمر حين قال :
(وأسرؤا) ثم عرض له أن يظهر المضمر ، فقال : الذين ظلموا ، وهذا على الإبدال ، وقد عرض سيبويه لأية الأنبياء ولم يذكر آية المائدة فقال :
وأما قوله جل ثناؤه ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ فإنما يجيء على البذل ، وكأنه قال : انطلقوا ، فقليل له : مَنْ ؟ قال : بنو فلان ، فقوله عز وجل : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ على هذا فيما زعم يونس^(٣).
وهناك طائفة من النحاة أولت هذه الآية بمثل هذا التأويل منهم الأخفش^(٤) . والزعجج ومكي بن أبي طالب^(٥) . وابن الأثيري^(٦).

(١) التصريح ٢ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) الهمع ١ / ٥١٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٣٦ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٦٣٢ ، وفيه ذكر للتخريج الثاني حيث قال : لو جاء هذا على لغة من يقولون : ضربوني قومك .

(٥) مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٣٤ .

(٦) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٣٠١ .

والعكري^(١).

والمشخصن القحز الرازي هذا الوجه ودافع عنه في تفسيره فقال :
وهذا الإبدال هاهنا في غاية الحسن ، لأنه لو قال : عموا وصموا لأوهم
ذلك أن كلهم صاموا كذلك ، فلما قال كثير منهم دلّ على أن ذلك حاصل
للأكثر لا لكل^(٢).

والذي دفع جمهور العلماء إلى هذا التأويل ورفضهم جعل الواو
علامة للجمع أنهم عتوا لغة أكتوني البراغيث لغة غير صحيحة ، وإنما
قليلة لا يقاس عليها ، والعرب الذين يلحقون علامة التثنية والجمع بالفعل
يشبهون هاتين العلامتين بعلامة التانيث ، فكما أن الفعل تلحقه علامة
التانيث إذا كان الفاعل مؤنثاً فكذلك تلحق الفعل علامة التثنية والجمع إذا
كان الفاعل مثنى أو جمعاً . ونعزي هذه اللغة إلى مليه وأزد شلوة .

وجمهور العرب يحدون بين علامة التثنية والجمع وعلامة التانيث
فرقاً ، فلذلك لا يقيسون إحداهما على الأخرى ولا يعطون إحداهما حكم
الأخرى ، والصحيح أن الحروف التي جاءت على هذه اللغة هي أحرف
وردت للدلالة على التثنية والجمع كما قال ابن هشام .

وإذا تأخر الفعل عن الاسم جاء موافقاً له ، يقول أبو القاسم : " وفعل
المذكر والمؤنث إذا تأخر خرج على عدد الأسماء ، وقد أجاز بعضهم
توجيهه ، قال الشاعر :

(١) إملاء ما من به الرحمن ١ / ٤٥٣ .

(٢) مفتاح الغيب ١٢ / ٥٨ .

نحسن بما عندنا وأنت بما .: عندك راض والرأي مختلف^(١).

فقال : راض ولم يقل : راضون *

يقول سيويه : فإن بدأت بالاسم قبل الصفة قلت : قومك منطلقون ، وقومك حسنون ، كما تقول : أيوك قالاً ذلك ، وقومك قالوا ذلك ... وإنما قالت العرب قال قومك ، وقال أيوك لأنهم اكتفوا بما أظهروا ... فلذا بدأت بالاسم قلت : قومك قالوا ذلك ، وليوك عن أن يقولوا : قالاً أيوك ، وقالوا قومك ، فحذفوا ذلك اكتفاء بما أظهروا قد ذهباً ، لأنه وقع هنا إضمار في الفعل وهو أسماؤهم ، فلا بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر ، وحين قلت : ذهب قومك لم يكن في ذهب إضمار^(٢).

ويستشهد سيويه بيت قيس السابق على حذف الخبر من الأول لدلالة الثاني عليه ، والتقدير : نحن راضون به ، وأنت راض ، وهذا يقسوي مذهبه في تقدير الحذف من الأول في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَاضُوا ﴾^(٣) ، لأن قوله : راض لا يكون خيراً البتة لنحسن ، ولا بد من تقدير حذف خبره ضرورة ، ولذلك قال بعد عرض

(١) البيت من المتسرح قاله قيس بن الخطيم ، كما في زيادات ديوانه ٢٣٩ ، ونسباً إلى عمرو بن لمرئ القيس في الخزائن ٤ / ٢٧٥ ، وقد ورد في الكتاب ١ / ٣٨ ، والنفائض ١٤٦ ، وتلويل مشكل القرآن ٢٨٩ ، والصاحبي ٣٦٢ ، ومعاني الفراء ١ / ٤٣٤ ، ٤٤٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٣٤ ، ٢٣٥ بتصريف .

(٣) التوبة ٦٢ .

البيت : والأول أجود + لأنه لم يوضع واحداً في موضع جمع ولا جمعاً في موضع واحد ^(١).

وعلق السيرافي قلناً : قوله والأول أجود ، أي : حذف الخبر من الأول اكتفاء بخبر الثاني ، وعرض قوله تعالى : ﴿ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ ﴾ وفي الدعاء " ونخلع ونترك من يفجرك " ^(٢) ، ولم يسود المؤنث البيت لهذا الغرض ، ولذا خرج الفراء ما ورد في البيت من الاكتفاء بذكر الواحد لاتفاق المعنى ، ولذا قال : راض ، ولم يقل : راضون ^(٣) . وقال في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾ إن شئت جعلته من ذلك مما اكتفى ببعضه من بعض ، وإن شئت جعلت الله تبارك وتعالى في هذا الموضع ذكر لتعظيمه ، والمعنى للرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ^(٤) . ويوجه ما لورده أبو القاسم في البيت على أنه مما اكتفى فيه ببعضه عن بعض ، وهو الأولى والأليق من الأخذ بالرأي الآخر الذي يفرّد الفعل مؤخراً .

وإذا وُحِدَ الفعل متأخراً بعد تقدم الاسم مجموعاً عليه فمعناه أنه في غير موضعه ، ولذلك قال أبو القاسم :

(١) الكتاب ١ / ٣٨ .

(٢) السابق نفسه يتصرف .

(٣) معاني القرآن ١ / ٤٣٤ .

(٤) السابق نفسه .

ولمّا قول الشاعر :

أنا ابنُ حمّاء المجد من آل مالِك

إذا جعلتُ خورَ الرّجال تهيب^(١)

فإنّه إنما وحد الفعل في حال التأخر وإنشئه ؛ لأنّ معناه : التقديم ،
كأنه أراد : إذا جعلت تهيب خور الرجال فافهم^(٢).



(١) البيت من الطويل قاله الطرمّاح بن حكيم في ديوانه ٣١٧ ، وقد ورد في

اللسان: خور ، والفتاق ١٤٦ ، والخور جمع خور وهو الضعيف من الرجال.

(٢) الفتاق ١٤٦ .

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

1000

القطر الثالث المشتقات

أفعال التفضيل

قال المودب في لقاء حديثه عنه : " قال أهل اللغة في قول المودب
الله أكبر ، معناه : الله كبير ، كقولهم : هو أوجد ، أي واحد ، واحتجوا
بقول الفرزدق :

إن الذي سمك السماء بنى لنا . بيتاً دعائمه أعز وأطول^(١) .

أراد : دعائمه عزيزة ، ويقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ
عَلَيْهِ ﴾^(٢) . قللوا ، معناه : هين عليه .

وبعد أن بين آراء أصحاب اللغة أوضح موقف النحويين من ذلك
فقال : وقال الغراء والكسائي ، وهشام النحويون : الله أكبر معناه : الله
أكبر من كل شيء ، فحذفت من ، لأن الفعل خبر كما تقول : أبوك أفضل
وأخوك أعقل ، فمعناه : فضل وأعقل من غيره ، واحتجوا بقول الشاعر :

إذا ما سكور البيت أرخين لم يكن

سراج لنا إلا ووجهك أسور^(٣) .

(١) البيت من الكامل ، وقد ورد في ديوانه ٢ / ١٥٥ ، تنقلاً ٢٣١ ،
وحاشية الصبان ٣ / ٥١ .

(٢) الروم ٢٧ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد ورد في زاهر ١ / ١٢٤ ، وتنقلاً ٢٣٢ .

أراد : أئور من غيره ^(١).

نقله عن أهل اللغة ورد في اللسان حيث قال ابن منظور : وقولهم :
الله أكبر ، فإن بعضهم يجعله بمعنى كبير ، واحتج أصحاب هذا الرأي
بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ ^(٢) . قالوا معناه : هين ^(٣) . وما نقله
عن نساء الكوفة يتفق مع ما ورد عن سيبويه في هذا الشأن ، إذ يقول :
" ... كما تقول : أنت أفضل ولا تقول من أحد ، وكما تقول الله أكبر ،
ومعناه : الله أكبر من كل شيء " ^(٤).

ويصرح أبو القاسم بعد ذلك نقلاً عن ابن الأثيري بأن حذف من
التفضيلية كثير إذا كان أقل خيراً ، ويستدل لذلك بتفسير ابن عباس لقوله
تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ أي وهو أهون على المخلوق ، أي :
الإعادة أهون على المخلوق من الابتداء ، وذلك ، لأن الابتداء يكون فيه
نطفة ثم علقة ثم مضغة والإعادة تكون بقوله : كن فيكون .

وقال آخرون : وهو أهون عليه ، معناه : والإعادة أهون على الله
من الابتداء فيما تظنون يا كفرة ، والله تبارك وتعالى ليس شيء أهون
عليه من شيء وله المثل الأعلى في السموات والأرض ^(٥).

وشرح القصائد السبع ٤٦٧ ، ومعاني الفراء ٨٣ / ٢ .

(١) ؟؟

(٢) الروم ٢٧ .

(٣) اللسان : كبير .

(٤) الكتاب : ١ / ٢٣٣ .

(٥) تراجم ١ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، والطبري ٣٦ / ٢١ .

وكنذلك قوله عز وجل : اقرأ وربك الأكرم (١) ، والأكرم خير عن قوله " وربك ، وليس بنعت ؛ لأن النعت فصل بين الاسم وشريكه في الاسمية ، كقولك : ليست ثوبك المصري ، فلولا أن له ثوبا غير ثوبه المصري لما احتاج إلى الفصل بالمصري الثوب من غيره ، والخبر إخبار عن حال الاسم وإليه ينهي معنى الاسم ليتم . ورأيت من يوثق بأبيه ويفضل على أدياه زمانه يسمى الأكرم وما وقع موقعه التفضيل ، والفرق بين النعت والخبر أن النعت فصل بين اسمين يشتركان في الاسمية ويستفردان بالصفة التي هي النعت ولا يتم بها معنى الكلام ، والخبر أن تقصد بذكره في الاسم إلى الإخبار عنه وهو منتهاه (٢) .

وإذا كان ما ذكره النحاة المتقدمون يجعل هذا الضرب من أفعال التفضيل على حنف من التفضيلية ؛ استخفافاً أو لأن أفعال خبر ، فما رأى المتأخرين من النحاة ؟

يقول السيوطي : هذا النوع ذهب إليه المتأخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ و ﴿ رُبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ قالوا التقدير هو : عالم بكم إذ لا مشارك في علمه وهو حين عليه ، إذ لا تفاوت في نسبة المقدورات إلى قدرته وفي قياس ذلك خلف .. فقال المبرد : هو مقيس مطرد ، وقال ابن مالك في التسهيل الأصح قصره على السماع ،

(١) العلق ٣ .

(٢) التفاضل ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

وعلى أبو حيان قصره على السماع بقلة وروده ^(١).

وقال الأسموني : يُردُّ أفعال التفضيل عارياً عن معنى التفضيل وقاسمه المجرد ، وقال في التسهيل : والأصح قصره على السماع .. وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة ورود الفعل للتفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه ، ولم يسلّم له النحويون هذا الاختيار ، وقالوا : لا يخلو أفعال التفضيل من التفضيل ، وتألوا ما استدل به ، وقال ابن مالك في التسهيل ... والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الأفراد والتكثير ، وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعا ^(٢) . وعلق الصبان قائلاً :

لا مانع من جعل : ﴿ رُبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ من باب التفضيل باعتبار بعض الوجوه ، أي أعلم بكم من غير العالم ببعض أحوالكم ، فالمشاركة في مطلق علم ، وأما ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ فيجعل التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على الشاهد ، أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر ^(٣).

ومعنى هذا أن اسم التفضيل الذي يأتي من هذا النوع فيه دلالة تفضيلية بالتأويل .

ويتضح لنا من خلال ما سبق أن العلماء يختلفون في هذا النوع من التفضيل الذي يأتي ظاهره بمعنى الصفات التي لا تفضيل فيها ، هل هو

(١) مع اللوامع ٣ / ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) حاشية الصبان ٣ / ٥٠ ، ٥١ .

(٣) السابق نفسه ٥١ .

مجرد من معنى التفضيل ، فيكون صفة ؟ أو أن فيه راحة للتفضيل التي لا تخرجه عن الباب ، وتجعله قميماً بأن يلتزم معه الأفراد والتذكير ؟ أو أن فيه دلالة تفضيلية بالتأويل كما ذكر الصبان ، وقد تردد أبو حيان في الخوع الأخير ، فهو عنده إما بمعنى الصفة ، وإما أن يزول بما فيه تفضيل ، وذلك فيما جاء بجانب الله عز وجل ، ولهذا قال عند تفسير قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِغَةً ﴾ ^(١) و" أحسن " هنا لا يراد بها حقيقة التفضيل إذ صيغة الله غير منتف عنها الحسن أو يراد بها التفضيل باعتبار من يظن أن في صيغة غير الله حسناً ، ثم يقول في النهاية : فالتفضيل هنا إنما يجري بين الصيغتين لا بين الصائغين ، لأن الأصل : ومن صيغته أحسن صيغة من الله ؟ لأن التمييز محول عن المبتدأ ^(٢).

والذي نختاره من هذه الآراء هو ما قاله به اللغويون ومن لف لفهم ممن حمل هذا النوع على الوصف وبخاصة في جانب الحق سبحانه وتعالى لنفي المشاركة والمثابفة عنه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .



(١) البقرة ١٣٨ .

(٢) البحر المحيط ١ / ٤١٢ ، وراجع الدر المنصور ٢ / ١٤٤ .

المصدر .

تحدث عنه أبو القاسم المؤتب تحت عنوان : حكم في جمل المصدر ، فقال : " اعلم أن المصدر مشتق من الفعل الماضي ، مأخوذ منه وليس هو بفعل محض ولا باسم محض ، إذ لو كان فعلاً محضاً لانتفى عنه التنوين ، ولو كان اسماً محضاً لثني وجمع وأنث ، وهو موحد في الأحوال كلها ، وهو قول هشام بن معاوية الكوفي " (١) ، ت ٢٠٩ هـ .

من خلال هذا النص يتضح لنا أن المؤتب كوفي هنا + إذ يرى أن الفعل الماضي أصل للمصدر مخالفاً بذلك البصريين ، ولذا نتحدث هنا عن نقطتين : الأولى : اشتقاق المصدر من الفعل ، والثانية : الخلاف في نوع المصدر من حيث الاسمية والفعلية ، ونفصل القول في النقطة الأولى كما يلي : يتضح مما سبق أن المؤتب يعزو القول بأصلية الفعل الماضي إلى هشام الكوفي ويوافقه فيه ، والبصريون يخالفون في ذلك + لأن المصدر عندهم أصل والفعل مأخوذ منه . يقول الزجاجي :

قال سيبويه وجميع البصريين : الفعل مأخوذ من المصدر ، والمصدر سابق له ، وهذا معني قول سيبويه " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء " (٢) . وأحداث الأسماء المصادر .

قال الفراء وجميع الكوفيين : المصدر مأخوذ من الفعل ، والفعل

(١) الفتاوى ٤٤ .

(٢) كتاب ١ / ٢ .

سابق له ، وهو ثاني بعده (١).

واجتج الكوفيون الذهبية بالآتي :

أولاً : أن المصدر يصبح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول : قام قواماً فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقول : قام قياماً فيعتل لاعتلاله ، فلما صح لصحته ، واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ثانياً : أن المصادر تكون تأكيداً للأفعال نحو : ضرب ضرباً ، وخرج خروجاً ؛ ولا شك أن رتبة المؤكد - بفتح الكاف قبل رتبة المؤكد - بكسرها - تدل هذا على فرعية المصدر .

ثالثاً : لا يجوز أن يقال إن المصدر إنما سمي مصدراً لصذور الفعل عنه ، كما يقال للموضوع الذي تصدر عنه الإثبات مصدراً لصدورها عنه لأننا نقول : لا نعلم ، بل سمي مصدراً لأنه مصدور عن الفعل ، كما قالوا : مشرب عذب أي مشروب عذب والمراد به المفعول لا الموضوع فلا تسلك لكم بتشميته مصدراً (٢).

ويؤيد أبو القاسم تشميته بالمصدر هنا فيقول : " وأول من سماه مصدراً ووسمه به الخليل بن أحمد ، أبو عبد الرحمن البصري ، وسمى مصدراً لصدوره عن الفعل الماضي ، ولأنه متوسط في الصرف مكان

(١) الإيضاح ٥٦ .

(٢) راجع هذه الحجج وغيرها في الإحصاف ١ / ٢٣٦ ، وأسرار العربية ٦٩ ، والإيضاح ٥٦ - ٥٨ ، وحاشية الصبان ٩٦ / ٢ .

المصدر من الجند * (١).

واحتج البصريون لمذهبهم بالآتي :

أولاً : المصدر أصل للفعل لأنه يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمن معين ، والمطلق أصل للمقيّد .

ثانياً : المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه مقتدر دوماً إلى الاسم ، وما كان مستغنياً أحق بأن يكون أصلاً مما هو مقتدر إلى غيره .

ثالثاً : الفعل يصيغته يندل على شيئين : الحدث ، والزمان ، والمصدر يندل بصيغته على شيء واحد ، وهو الحدث فكما أن الواحد أصل للثلاثين فكذلك المصدر أصل للفعل (٢).

وقد ردّ الأسباري مذهب الكوفيين ، ورجح مذهب البصريين لما يأتي :

١- أن الاعتلال قد يكون طلباً للتشاكل ، وليس في هذا ما يدل على الأصلية والفرعية .

٢- ما الموجب لكون المصدر اعتل لاعتلال فعله ، ولم لا يكون للفعل هو الذي اعتل لاعتلال مصدره ، وصح لصحة مصدره ، وهذا ينفي أن يكون الاعتلال وعدمه دليلاً على أصالة أحدهما وفرعية الآخر .

(١) انقائسق ٤٤ .

(٢) راجع هذه الأدلة وغيرها في الإنصاف ١ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

٣- جعل المصادر تأكيداً للأفعال لا يدل على الأصالة والفرعية إلا ترى أنك إذا قلت : جاءني زيدٌ ، زيدٌ ، ورأيت زيداُ زيداُ ، ومررت بزيد زيد ، فإنه زيداً الثاني يكون تأكيداً للأول في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقاً من الأول ، ولا فرعاً عليه ، فكذاك هاهنا ^(١) . وقد جعل سيبويه المصدر أصل المشتقات ^(٢) .

والصحيح من مذهب البصريين أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر . قال ابن هشام : " وزعم بعض البصريين - كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر - أن الفعل أصل للوصف ، فيكون فرع الفعل . وزعم الكوفيون أن الفعل أصل للمصدر والوصف . وزعم ابن طليحة أن الفعل والمصدر أصلان ، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر ، والصحيح الأول ؛ لأن الفرع لا يد فيه من معنى الأصل وزيادة ، والفعل يدل على الحدث والزمان ، والصفة تدل على الحدث والموصوف ، ولا دلالة لها على الزمان المعين ، قاله الشيخ خالد ^(٣) .

وأيد أبو حيان البصريين ، ورد ما قاله محمد بن طلحة أبو بكر المتوفي ٥٦٨ هـ قائلاً : فقال : المصدر هو الأصل ، والفعل واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وسائر الأسماء التي فيها مادة المصدر فروع اشتقت من المصدر خلافاً للكوفيين ، إذ زعموا أن الفعل هو الأصل

(١) الإيضاح ١ / ٢٤٠ .

(٢) الكتاب ١ / ١٦ ، ١٥ .

(٣) التصريح ٢ / ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

والمصدر مشتق منه ، والبعض أصحابنا في زعمه أن الصفات مشتقة من الفعل ، ولأبي بكر بن طلحة في زعمه مع قوله بالاشتقاق أن كلا من المصدر ، والفعل أصل بنفسه ليس أحدهما مشتقا من الآخر (١).

ولما كان الفعل يدل على المصدر بنفسه ، وعلى الزمان بصيغته ، وعلى المكان بمحطه اشتق منه لهذه الأقسام أسماء ، ولما كان يدل على الفاعل بمعناه ؛ لأنه حدث والحدث لا يصدر إلا عن فاعل اشتق منه اسم فاعل ، ولذا قال الكوفيون إنه أصل ، وإن المصدر تابع له ، وهذا أظهر ألا ترى أن جميع الصريين بما فيه البصريين لا خلاف بينهم في نسبة المشتقات إلى الفعل لا المصدر . لعدم تضادها . وليس للخلاف ثمرة في الاستعمال ، ولذا لم يقع خلاف بين العلماء في العمل والإعلال ، فالفعل أصل فيهما للمصدر .

ثانياً : الخلاف في المصدرين الاسمية والفعلية :

من خلال نص أبي القاسم السابق في حديثه عن المصدر يتبين لنا أنه يرى أن المصدر ليس باسم ولا فعل ، ويستدل على كلامه بأمرين :
١- أنه لو كان فعلاً لانتفى عنه التنوين ، لأن المصادر تنون والأفعال ليست كذلك .

٢- أنه لو كان اسماً لثنى وجمع ، والمصادر كلها موحدة ، والصحيح أن المصادر أسماء يدلل أنها تنون وتعرف بالألف واللام ، وتتخذ عليها حروف الجر ، وهذه من علامات الأسماء ، ولم يتف عنها

(١) الارتشاف ٢ / ٢٠٢ ، وابن طلحة التنوي ١٠٧ - عباد البشتي .

أحد شيئاً من هذه العلامات .

وأما نفيه أن تكون أسماء بدليل أنها لا تنتهي ، ولا تجمع فمردود بما يأتي :

١- جعل ابن جنى مما جاء من المصدر مجموعاً ما سمع عن العرب جمعه كقولهم : تركته بملاحس البقر أولادها^(١) . فقال : " ومنه عندي قولهم : تركته بملاحس البقر أولادها ، فالملاحس جمع ملحس ، ولا يخلو أن يكون مكاناً أو مصدرًا فلا يجوز أن يكون هنا مكاناً ؛ لأنه قد عمل في الأولاد فنصبها والمكان لا يعمل في المفعول به ، وكذا الزمان ، وإذا كان الأمر كما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاً مقدراً ، وكأنه قال : تركته بمكان ملاحس البقر أولادها . فـ ملاحس البقر إذا مصدر مجموع عمل في المفعول به .

ومما جاء من المصادر مجموعاً ومعملاً أيضاً قول الشاعر :

مواعيد عرقوب أخاه بيثرب^(٢) .

(١) مجمع الأمثال ١ / ١٣٧ .

(٢) عجز بيت من الطويل ، نسب لأكثر من شاعر ، فهو لابن عبيد الأشجعي في خزائن الأدب ١ / ٥٨ وللأشجعي في اللسان ترب ، عرقب ، ولعلامة في جمهرة اللغة ١١٢٣ ، وللشماخ في ملحق ديوانه ٤٣٠ ، وقد ورد في الكتاب ١ / ٢٧٢ ، والمقرب ١ / ١٣١ ، وشرح المفصل ١ / ١١٣ ، وصدره * وعدت وكان الخلف منك سجيصة *
وأنكر أبو عبيد رواية يثرب ، لأن عرقوب كان من المعاليق الذي كانوا =

وكان أبو علي - رحمه الله - يورد مواعيد عرّوب مورد الطريف المتعجب منه^(١).

٢- المصدر تنعت به فتقول : هذا رجل عدل ، ورأيت رجلاً عدلاً ومررت برجل عدل ، ولو لم يكن اسماً لم يصح أن تنعت به الأسماء ، سواء قدرت ذو أو أولته باسم الفاعل ، والتنعت به يكون للمبالغة .

وأما قول أبي القاسم : وهو موحد في الأحوال كلها فيتنفق مع قول النحويين : المصدر من حيث هو مصدر لا ينشئ ولا يجمع ولا يوثق^(٢)، خلافاً للفراء الذي يقول : والعرب تقول : قوم ننف وضئى وعدل ورضا وزور وعسود وضيف ، ولو نشئ وجمع لكان صواباً ، كما قالوا ضيف وأضيف ، ووافقاً له إذ قال : الثور مصدر ، فذلك قال : ﴿ثِيُورًا كَثِيرًا﴾^(٣) ، لأن المصادر لا تجمع ، ألا ترى أنك تقول : قعنت قعوداً طويلاً ، وضربته ضرباً كثيراً فلا تجمع^(٤) . إذاً للفراء رأيان في جمع المصدر ويمكن التوفيق بينهما بأن الأول قليل بدليل قوله : وإن نشئ ... وأما الثاني فهو الكثير المطرد في جمع المصدر .

"يسكنون بعيداً عن مدينة الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وقال إن السرواية: يهترب بالثناء والراء المفتوحة ، وهي موضع قريب من التمامة . راجع : شرح المفصل ١ / ١١٣ .

(١) الخصائص ٢ / ١٢ .

(٢) التصريح ٢ / ١١٣ .

(٣) الفرقان ١٤ .

(٤) راجع معاني القرآن ٢ / ٥٤ ، ٢٦٣ .

وقال الفيومي : وبعض الفقهاء جمع القصد على قصود ، وقال النحاة المصدر المؤكد لا يشي ، ولا يجمع لأنه جنس والجنس يدل بلفظه على ما دل عليه الجمع من الكثرة فلا فائدة في الجمع ، فإن كان المصدر عدداً كالضربات ، أو نوعاً كالعلوم ، والأعمال جاز ذلك ؛ لأنها وحدات وأنواع جمعت ، فنقول : ضربت ضربين وعلمت علمين فيثنى لاختلاف النوعين ، كما نقول : عندي تمور لاختلاف الأنواع ، وكذلك الظن يجمع على ظنون لاختلاف أنواعه . ولا يجمع المبهم إلا إذا أريد به الفرق بين النوع والجنس ، وأغلب ما يكون فيما ينحذب إلى الاسمية ، نحو : العلم والظن ولا يطرد ألا تراهم لم يقولوا في قتل : قُتِلَ . وقال ابن سيده : لا يجمع الوعد^(١) ، لأنه مصدر ، فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع ، فإن سمع الجمع عللوا باختلاف الأنواع ، وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر أي : باق على مصدريته ، وعلى هذا فجمع القصد موقوف على السماع^(٢) . والصحيح جواز جمع المصدر إذا اختلفت الأنواع لوقوع ذلك كثيراً في كتب اللغة^(٣) .

- (١) قال ابن منظور : والوعد من المصادر المجموعة .
- (٢) المصباح المنير : قصد - المكتبة العصرية - بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م
- (٣) راجع : مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها - للزعلاوي ٢٥٥ - ٢٧١ . دار المجد - دمشق .

نيابة المصدر عن فعله

من الأشياء التي تنصب على المصدرية بفعل محذوف ما وضع من المصادر المثبتات موضع الفعل ، وهي : ليك ، وسعدك ، حذائك ، وغيرها ، وقد تحدث المؤنّب عنها تحت عنوان : " حكم فيما يأتي من المصادر ، على لفظ التين وهما غير مفترقين ولا مفردين ، وهو قول العرب : ليك وسعدك وحذائك وحذاريك وحجازيكما يا رجلان ودواليك من التول وهذائك من القطع " (١).

وبسأ حديثه عن ليك وآراء العلماء فيها ، وبيان معناها ، فقال : " فالخليل وسيبويه - رحمهما الله مذهبهما في ليك أنه تنثية والياء فيه علامة التنثية ، والنصب ، ومعنى التنثية فيه التوكيد : أي ليا بعد لب ، وقريباً بعد قرب ، وسعداً بعد سعد وإيثاراً بعد إيثار ، والحروف كلها هذا مذهب التنثية فيها عندهما ، وما خولفاً في شيء منها إلا في ليك " (٢).

ويتفق القراء مع ما قاله الخليل وسيبويه فيرى أن ليك ونظائره من قبيل التنثية ، والتنثية فيها للتكثير . والنصب فيها كنصب سقيا ورعيا الواردان دعاءً ، ونصبهما حينئذ بفعل من لفظهما ، والتقدير : سقاك الله سقيا ، ورعاك رعيا (٣).

ويرى يونس أن ليك اسم واحد بمنزلة عليك ، وهو منصوب بفعل

(١) اللغات ٤٣٧ .

(٢) السابق نفسه ، وراجع الكتاب ١ / ١٧٤ ، ١٧٦ .

(٣) الزاهر ١ / ٢٠٠ .

من معناه ، والتقدير : أوثر لبيك ، أو أثى لبيك^(١).
 ووجه الشبه بين لبيك وعلبك : أن لبيك اسم ليس له تصرف غيره
 من الأسماء ، لأنه لا يكون إلا منصوباً ، ولا يكون إلا مضافاً كما أن
 إليك وعلبك ، ولديك لا تكون إلا منصوبة الموضع ملازمة للإضافة ،
 فقلوبوا الله ياء فقالوا : لبيك ، كما قالوا : عليك وإليك . ونظير هذا كلاً
 وكلنا في قلب ألفها ياء إذا اتصلت بضمير .

واحتج سيوييه على يونس ، فقال : لو كانت ياء لبيك بمنزلة ياء
 عليك لوجب قلبها ألفاً عند إضافتها إلى الظاهر ، كما أن " عليك " عند
 إضافتها إلى الظاهر تغلظ ألفها على حالها ، فتقول على زيد ، وعلبه
 نقول : لبي زيد ، ولتشد قول الشاعر :

دعوت لِمَا نَابَنِي مسوراً . فلي فلي يدي مسوراً^(٢).

قال : فقله : فليّ بالياء مع إضافة إلى الظاهر فيه دلالة على أنه
 اسم مثني بمنزلة غلاميّ زيد^(٣). ولو كان مفرداً لكان بالألف .
 يقول ابن جني : ثم إن أبا عليّ انتزع لنا شيئاً يونس به قول يونس

(١) ورد في الكتاب ١ / ١٧٦ ما نصه : وزعم يونس أن لبيك اسم واحد
 ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك : عليك .

(٢) البيت من المقارب ، وقد ورد في الكتاب ١ / ١٧٦ ، وسر الصناعة ٢
 / ٧٤٧ ، والهمع ٢ / ٨٤ ، وقائلة أعرابي من بني أسد كما في اللسان لبي
 والشاهد قسيه : إضافة لبيّ إلى الظاهر وهو نادر شاذ ، لأنها من الأكنياء
 التي تلزم الإضافة إلى الضمير .

(٣) راجع : سر الصناعة لابن جني ٢ / ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، وشرح المفصل ١ / ١١٩ .

« ولم يقطع به ، وإنما ذكره تعطلا ، وهو أنه قال : يونس أن يحتج فيقول : قوله : قلبى يدي ، إنما جاء على قول من قال في الوصل : هذه أفعى عظيمة ، وهذه عصي طويلة ، أي : أفعى وعصا ، وقد حكى سيبويه أنهم يقولون ذلك في الوصل كما يقولونه في الوقف ، وهذا ليس عذراً مقنعاً وإنما فيه بعض التأنيس ، والقول بخط قول سيبويه ^(١) .

فقول من قال : إن ثبت بالحج من قولنا : ألَب بالمكان إلى قول يونس أقرب منه إلى قول سيبويه ، ألا ترى أن الباء في لبيك عند يونس بدل من الألف المبدلة من الباء المبدلة من الباء الثالثة في لَب على تقدير قول يونس ، وهذا كله منتزع من قول الخليل وسيبويه : إن لبيك من قولهم : ألَب بالمكان إلا أنهما لم يزعا أن الباء في لبيك بدل من باء ، وإنما الباء عندهم علم على التثنية ، ووزن لبيك على قولهما : فعَلَّيك ، ووزنه عند يونس : فعَلَّك ، والباء فيه بدل من اللام الثانية ^(٢) .

وقال الأحمر على بن المبارك - صاحب الكمالي - المتوفي ١٩٤ هـ : إن لبيك اسم مفرد ، والباء ليست للتثنية ، وإنما هي بدل من الباء ، والأصل : لبيك ، فاستقلوا ثلاث باءات ، فأبدلوا من الباء ولهذا الإبدال نظائر ، فقد قالوا : تطنيت ، والأصل : تطننت فأبدلوا من الأخيرة باء . ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ثم ذهب إلى أهله يتمطى ﴾ ^(٣) أصله يتمطط

(١) سر الصناعة ٢ / ٧٤٧ .

(٢) السابق نفسه ٢ / ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

(٣) القياس ٣٣ .

من المطيطاء وهي مشربة فيها تبختر ، فأنت الألف في يمتلى مكان الطاء
الثانية (١) .

- معنى لبيك واشتقاقه :

قال سيبويه : " حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على
الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه : قد ألب فلان على كذا وكذا " (٢) .
وقال المؤنّب : ومن دعائمه والاحتجاج له أن لبيك في الأصل من
الإلصاق وهو الإقامة ، فلم يعرب آخره لشبيهه الأدوات حين لم يعر على
معنى يلزمه في جميع حالاته ، فقد يكون جواباً للداعي حين يقال : لبيك
لمن قال : يا فلان ، ويكون غير جواب حين يقصد به التقرب إلى
المخاطبة ويسمى على قربا منك ، ويجري مجرى سقيا ورعياً فيما لا
يكون جواب داع مبناء على سارعت إلى إجابتك .

ومسح هذا فهو يخالف نظائره بأنه ينفرد من الإضافة ، ويظل ثابتاً
على معناه ، وهو مضاف لبّ بمعنى لبيك .

ولا يعرف ذلك في معنيك وحدانيك ، وسائر الحروف ، وإذا كان
ليسبك حرفاً واحداً - كما قال يونس والأحمر - ليست الباء فيه للتثنية ،
فإن يكون حينئذ مبدئاً لشبيهه بالحروف ، وكسر الباء من لبّ كما كسرت
في يداد ، ولم ينون كما دخل اللتوين في أسماء الأفعال ، نحو : صه ومه
؛ لأنه حرف لا يكفي به مثلهما ، وإنما يتصل به كلام ولهذا يخالف صه

(١) الزاهر ١ / ١٩٧ ، والنفائس ٤٣٧ .

(٢) الكتاب ١ / ١٧٦ ، ١٧٧ .

ومه الذي سبيلهما للسكوت عندهما والوقوف عليهما . هذا علة للكوفيين .
 وذهب البصريون إلى أنه لم ينون ؛ لأنه معرفة وكل من صم ومه
 تكسرة^(١).

فقال ابن يعيش : وبعض العرب تقول : لبّ لبّ مبتية على الكسر
 ويجعله صوتاً معرفة ، مثل : غاق كأنه على صوت المائي فأعرفه^(٢).

ومن معاني لبّيك أيضاً : الحب والطاعة ، تقول : أحب طاعتك حبا
 من قول العرب : أم لبّته ، إذا كانت عاطفة على ولدها . وما قاله سيبويه
 وهو أنه من الإلباب والإقامة أقوى ، لأن الأم اللبّة لم يسمع لها تصرف
 فعل وقيل : معنى لبّيك : إخلاص لك ، من قولهم : هذا لبّ الطعام ، وله
 حسب لباب ، أي خالص .

وهذا تأويل بعيد كبعد من أخذه من الأم اللبّة . وقد يراد بمعنى لبّيك
 الإقبال والمواجهة من قول العرب : دارى ثلب دارك ، أي : تواجهاها ،
 وهذا أثبت من الذي قبله لما يلزم ثلب من التصرف .^(٣)
 وإذا قالوا : قدس لسبي فلان ، فهو يحتمل معنيين ، أحدهما : أقام

(١) اللغات ٤٣٩ .

(٢) شرح المفصل ١١٩/١ وفي الأرنشبات ١٣٦٤/٣ "وحكى سيبويه عن
 بعض العرب لبّ على أنه مفرد غير أنه مبني على الكسر كلس وعاق ولقعة
 تمكسته ، ونصبه نصب المصدر كأنه قال إجابة لك . وزعم ابن مالك أنه
 اسم فعل فاسد لإضافته .

راجع الكتاب ١٧٦/١ ، وشرح التشبيل ١٨٦/٢ .

(٣) راجع الزاهر ١٩٧/١ ، ١٩٨ ، واللسان : لب ، ولبى .

بالمكان وثبتت به ، لأنه مأثور عن العرب : لبَّ والَّبُ : أقام ، والَّبَ أكثرها وأشهرهما ، ولَبَّبَ ولَبَّى : ردد الفعل وأكثر استعماله .

والمعنى الآخر : لبَّى فلان قال : لبيك ، مثل : هلل وهلل إذا قال : لا إله إلا الله ^(١) .

قال ابن جني : وقال بعضهم - يقصد الخليل - في لببت بالحج إنما هو لبَّيتُ : فعَلْتُ من قولهم : لبَّ بالمكان أي أقام به . فلما حقيقة لببت عند أهل الصناعة فليس أصل يائه باءٌ ، وإنما الياء في لببت هي الياء في قولهم : لبيك وسعديك ، اشتقوا من الصوت فعلاً فجمعوه على حروفه كما قالوا من سبحان الله : سبحلت ^(٢) .

ومعنى لبيك عند سيبويه قريباً منك ، وليس لبيك بمنزلة سقياً ورعياً أي ليست منصوبة بفعل من لفظهما ، وإنما عنده بمنزلة سبحان الله على النصب بفعل من المعنى ، وقد ورد في الكتاب ما نصه : " إذا قال الرجل للرجل يا فلان ، فقال لبيك وسعديك ، فقد قال قريباً منك ومتابعة لك فهذا تمثيل ، وك كان لا يستعمل في الكلام كما كان براءة الله تمثيلاً لسبحان الله ولم يستعمل " ^(٣) .

ورُدَّ على سيبويه بأن هذا غير فارق ، ولا حاجة تدعو إلى نقل معنى اللب إلى القرب ، والسبحان إلى البراءة وما قاله سيبويه من تصب

(١) الدقائق ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ .

(٢) سر الصناعة ٧٤٤/٢ ، ٧٤٥ .

(٣) كتاب ١٧٧/١ .

ليبك بفعل من معناه سبقه إليه يونس حيث قدر أو ثر لبيك أو أتى لبيك ، ويجوز فيه عنده الرفع على أنه خير لمبتدأ مخذوف ، والتقدير : قصدي لبيك أو مذهبي لبيك .

وقال سيويه عن الرفع : سمعنا من العرب المؤنث يعريبتهم من يقال له كيف أصبحت ؟ فيقول : حمد الله وثناءً عليه بالرفع^(١) . والنصب هو الوجه لأن الفعل متروك إظهاره لقيام المصدر مقامه . ولأيد ابن يعيش ما قاله سيويه فقال :

" لبيك وسعديك اسمان مثليان منصوبان ، على المصدر بفعل مضمر تقديره من غير لفظه ، بل من معناه كأنك قلت في لبيك : داومت وألغت ، وفي سعديك تابعت وطاوعت وليس من قبيل سقياً ورعياً ، إذ لا يحسن أن يقال : ألب لبيك ، وأسعد سعديك ، إذ ليس لهذه المصادر أفعال مستعملة لتنصيبها ، إذ كانت غير منصرفة ولا هي مصادر معروفة كسقاء ورعياً ، وأما قولهم لبي يابى فهو فعل مشتق من لفظ لبيك كما قالوا : سيجل وحمدل من سبحان الله والحمد لله^(٢) .

فقال أبو القاسم . وذهب ذاهبون إلى أن لبيك غير خير ، لكنه دعاء وسؤال وطلب . لبيك ألبب إليابا أقبّل علينا بالرحمة إقبالا ، واستدلوا بتكرير الحرف كما يكرر الدعاء ، فيقال : لبيك لبيك كما يقال : ارحم ارحم^(٣) .

(١) الكتاب ٣١٩/١ ، ٣٢٠ ، شرح المفصل ١١٤/١ والارتشاف ١٣٦٨/٣ .

(٢) شرح المفصل ١١٩/١ .

(٣) الدقائق ٤٤٤ .

ومن المصادر المسموعة بصيغة التثنية مع الإضافة مثل ليبيك :
سعيدك ، قال المؤنّب :

وتقدير مسعديك : أسعدك إسعاداً ^(١) . قال ابن الأنباري ومعنى
سعيدك : أسعدك الله إسعاداً بعد إسعاد ^(٢) . والمسموع في مثل هذا استعمال
سعيدك بعد ليبيك ويجوز إفراء سعيدك ، وعامل ليبيك من معناها وسعيدك
من لفظها وكذا اللواقي . وتأويل سعيدك : أسعد بك ومنها : حجازيك ،
أي : أحجز بينهما حجزاً بعد حجز . قال المؤنّب :

قال الفراء : حجازيكما معناه : لينحجز بعضكما عن بعض ^(٣) ،
فخرج مخرج : " ضرباً هذا ذاك وطمنا وخضاً " ^(٤) .

معنى قوله وخضنا ، أي : متتابعين متداركاً وموضع هذا ذك نصب
على التعت لضرب ^(٥) ، وتأويل هذا ذك : قطعاً بعد قطع ^(٦) . وأنت

(١) السابق ٤٤١ .

(٢) الزاهر ٢٠٠/١ .

(٣) الدقائق ٤٤١ .

(٤) رجز قاله العجاج في ديوانه ١٤٠/١ وقد ورد في : شرح جمل الزجّاجي
٤١٣/٢ ، والكتاب ١٧٥/١ ، ومجالس تعشّب ٥٧/١ واللسان : هذا والهمع
٨٢/٢ والخزاة ١٠٦/٢ ، وشرح المفصل ١١٩/١ والتصريح ١٤٢/٣
وحاشية الصبان ٢٥٢/٢ . والدقائق ٤٤١ .

(٥) قال ابن هشام اللخمي : وقيل : إن هذا ذك منصوب بإضمار فعل من
لفظه ، وذلك الفعل في موضع نصب على المنّة للضرب ، وذلك الضرب
منصوب بإضمار فعل من لفظة كأنه قال تضربهم ضرباً بهذا اللحم هذا =

التثنية نعمتا لوأحد لكا كان في الواحد مذهب التثنية ، كما قال الآخر :

سَقِيًّا يَا نَعْمُ سَقِيَيْنِ التَّيْنِ . . وثالثاً وَفَرَّةٌ مِنَ الْعَيْنِ ^(١).

وما قاله المؤنّب من جواز الوصفية هو مذهب الأعلام الذي جعل المعنى في قول العجاج : ضرباً هذا ذيك ... على التعت ، والتقدير : ضرباً يهضّ هذا بعد هذا على التكثير ، وأجاز أيضاً البدلين من ضرباً ، ثم قال : ويجوز أن يكون حالاً من نكرة . وهو رأى سيبويه الذي جوّز في هذا ذيك الحالية بتقدير : نفعله مداولين وهالدين ، أي : مسرعين ، قال الأشموني : وهو ضعيف للتعريف وحقّ الحال التكثير غالباً ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً لا حالاً ^(٢).

وقد أجيب عن الأول بأن الحال مؤولة بنكرة ، كما في : جاء زيد وحده وعن الثاني : بأن ذلك يحتاج إلى استقراء تام وفيه عسر ^(٣).

والأحسن في مثل هذه الألفاظ أن ينصب على المصدرية بفعل من

= بعد هذا . وقال ابن السكيت معنى ضرباً هذا ذيك : ضرباً يهضّ هذا بعد هذا وهذا عكس المعنى كآله ظن أن المصدر مضاف لمفعوله وليس كذلك لخزانة ٢ / ١٠٧ .

(١) راجع : اللسان : هذا .

(٢) رجز ورد بلا عزو في تهذيب اللغة ٧/٧٥ ، والنفاثي ٤٤١ .

(٣) حاشية الصبان ٢٥٢/٢ بتصرف يسير .

(٤) التصريح ١٤٤/٣ .

اللفظ إلا هذا ذلك فإنه من معناه وهو أسرع ، إذ لا فعل له من لفظه ،
ونقل بعضهم أن لها فعلاً من لفظها ، وهو : هَذَا يَهْدُ هَذَا بمعنى أسرع
إسراعاً والأخذ به أحسن وأولى ، وهذا الإعراب الفضل من إعرابها حالاً
مؤسسه . لأن هذه اللفاظ معارف ، والأصل في الحال أن تكون نكرة
بغير تأويل . وتفضيل إعراب على إعراب يكون بحسب المعنى ، فإذا
اقتضى المعنى بيان الهيئة - وهذا من خصائص الحال - وجب مراعاة
ذلك . وما قاله سيبويه يمكن حمله على القلة حيث قال : قد يكون حالاً
وقع عليه القمل^(١).

والذي حمل الأعلام على تجويز الوصفية أنه يقول بحرفيه الكاف في
لبيك وأخواته ، فلا إضافة ولا تعريف عنده ، ويرد ما قاله بأن المصدر
الموضوع للتكثير لم يكتب فيه غير كونه مفعولاً مطلقاً كما قيل سابقاً ورد
على ذلك بأنه يحتاج إلى استقراء^(٢).

ومما يرد به أيضاً على الأعلام أن ضرباً مفرد وهذا ذلك مثني ولا
يوصف المفرد بالمثني ، ورد على ذلك أبو القاسم فقال : وأنت التثنية
نعتاً لواحد لما كان في الواحد مذهب التثنية^(٣) . يقصد : أن ضرباً مصدر
، والمصدر يقع على القليل والكثير بلفظ واحد .

(١) الكتاب ١٧٥/١ .

(٢) حاشية الصبان ٢٥٢/٢ ، ٢٥٣ وراجع التصريح ١٤٤/٣ .

(٣) الدقائق ٤٤١ .

وقوله بحرفيه الكاف مردود أيضا بوقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موقع الكاف وهذا يمتلئ كونها حرفا قلبيه السيوطي^(١).

ويجاب عن ذلك بأنه من الشذوذ الخارج عن القياس وقول أبي حنبلان: دعوى الشذوذ فيها باطلة . ضعيف^(٢) . والكاف في نحو لبيك وسعديك الواقع في موقع الفعل الذي هو خير في موضع المفعول ، لأن المعنى لزوما وانقيادا لإجابتك ، والكاف في نحو: هذا ذك ودواليك وحدائيك إذا وقع موقع للطلب في موضع الفاعل كأنه قال : هُذِك ، ومداولستك وتحنتك^(٣) . قال أبو القاسم : وفتح الحاء من حجازيكما يقوى مذهب من ذهب إلى أن لبيك دعاء وسؤال وليس بخير ، إذ الحاء تفتح في الإغراء والطلب وتكسر في الخير ، فيقال : حازرت حجازاً وحجاز حجاز يا رجل ، ولو كسرت فقل : حجازيكما على أنه بلفظ الخير تضمن معنى الإغراء والطلب لم يكن في ذلك فساد ولا خلل من جهة القياس . فأما السماع فلا يُصَدَّف عنه ولا يتكلم بغيره^(٤).

— حنائيك . بمعنى : تحنن واعطف حنانا بعد حنان ، فهي كلمة استعطاف .

قال المؤنَّب : حنائيك : معناه / استرحمك الله استرحاماً^(٥) . وهو

(١) الهمع ٨٥/٢ .

(٢) التصريح ١٤٦/٣ والإرشاف ٢٠٩/٢ .

(٣) الهمع ٨٥/٢ .

(٤) اللغات ٤٤١ ، ٤٤٦ .

(٥) السابق ٤٤٣ .

مصدر لا يتصرف ويلتزم فيه الإضافة والتنثية ، فإن أفرد كان متصرفاً .
قال المؤنّب : وقد أفردوا واحدة^(١) . فقال الشاعر :

فقللت : حنان ما أتى بك ها هنا

أفؤ نسب أم أنت بالحي عارف^(٢) .

وقال طرفة :

أيا منذر أفتيت فاستيق بفضّاً

حنانيك ! بعض الشر أهون من بعض^(٣) .

ورثاً بسان من العرب من استعمله وهو لا يعتقد أنه ملازم للتنثية ،
قال ابن الأثيري : ومنهم من يقول :

حنانيك فلا يثنى ، قال الشاعر في التنثية : حنانيك بعض الشر أهون

من بعض قال سيبويه : فحنانيك لا يتصرف كما لم يتصرف سبحانه الله
ومما أشبه ذلك وذكر بيت طرفة السابق ثم قال : وزعم الخليل أن معنى
التنثية أنه أراد تحقناً بعد تحنن فإنه قال : كلما كنت في رحمة وخير منك
، فلا ينقطعن وليكن موصولاً بآخر من رحمتك .

ويشير سيبويه بعد ذلك إلى لغة العرب في استعمال حنانيك متصرفاً

(١) النفاث ٤٤٣ .

(٢) البيست من الطويل قاله المنذر بن درهم الكلبى كما فى فرجة الأريب ٢٨
وقد ورد فى الكتاب ١٧٥/١ ، النفاث ٤٤٣ ، والزاهر ٢٠٠/١ ، والخزانة
١١٢/٢ والشاهد استعمال الحنان مفرداً بمعنى الرحمة من قولهم فلان
يتحنن على فلان ، أى يترحم ويتعطف .

(٣)

، فيقول : ومن العرب من يقول : سمع وطاعة ، أى : أمرى سمع وطاعة ، بمنزلة :

" فقالت : حنان ما أتى بك ما هنا "

وكما قال سلام . والذي يرتفع عليه حنان وسمع وطاعة غير مستعمل^(١). وفي موضع آخر يقول :

" ولست تحتاج فى هذا الباب إلى أن تفرد لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك ، لأنك لا تقول : أتى زيد وسعدى زيد ، وقد قللوا حولك فأفردوا كما قالوا حنان " ^(٢).

وقد أورد المؤنّب قول طرفة السابق على أنّ حنائيك مقطوع عن الإضافة جوازاً ، وهذه المصادر لم تستعمل إلا مثابة فى لفظها ، والقصد من التثنية فيها الكثير ، كما فى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعْ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ ^(٣). إذ لا ينقلب البصر خاسئاً من كرتين بل من كرات .

ـ دوليك بمعنى أدول دوليك ، كان نقراً شيئاً ثم تردّه إلى فأقرأ بعضه وأردّه إليك وهكذا دوليك .

قال المؤنّب : فأما دوليك ، فإنه من الدولة ، طلبت الدولة من

(١) الكتاب ١ / ١٧٥ .

(٢) السابق نفسه ١٧٦ .

(٣) الملك ٤ .

منازعي ومطلبها مني ، قال الشاعر :

إذا شقُ برد شق بالبرد برفع .: دوايك حتى ليمس للبرد لابس^(١).

معناه : مداولئك ، وقتل هذا الشعر كان يتغزل مع النساء ويلاعبهن فيشق عليهن برداً ويشقن مثله عليه لعباً وتلحاحاً . وموضع دوايك نصب بشق ، فتصبه كالتصايب الركنض في : جاء عبد الله ركنضاً ، وقد تجعل حالاً كما تقول في ركنضاً ركنضاً ، وفي سعيها ساعياً^(٢) . وقد سبق الرد على مثل هذا وأن سيبويه عدّ للتصيب على الحالية قليلاً^(٣) . وضعفه ابن هشام ورد قول الأعلم : الكاف المتصلة بدوايك حرف لمجرد الخطاب بشأن الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف ولذا لم تلحق لبك وأخواته ، لأنها لا تشبه الحرف^(٤).

(١) البيت من الطويل قال سحيم عبد بنى الحشمان في ديوانه ١٦ ، وقد ورد في الكتاب ١٧٥/١ والفتاوى ٤٤٥ . قال الأعلم : لشاهد فيه قوله : دوايك ونصبه على المصدر المومض موضع الحال ، وتنبى لأن المدحولة من التين والمعنى : اعتورنا هذا القمل مثولتين ، والكاف للخطاب ولا خط لها في معنى الإضافة ، فذلك لم يتعرف ما قبلها بها ووقع حالاً . وسبق مثل هذا والرد عليه صـ وهو عند سيبويه قليل . وراجع هذا البيت كذلك في شرح المفصل ١١٩/١ والخزانة ٩٩/٢ واللسان دول والتصريح ١٤٣/٣ والخصائص ٤٥/٣ والمحتضب ٢٧٩/٢ ، وشرح جمل الزجاني ٤١٣/٢ .

(٢) الفتاوى ٤٤٥ .

(٣) الكتاب ١٧٥/١ .

(٤) راجع للتصريح ١٤٤/٣ - ١٤٦ ، وشرح جمل الزجاني ٤١٥/٢ .

حذاريك : ومعناه حذراً بعد حذر ، فيقال : حذاريك الخائن أي : احذر الخائن حذاريك . قال المؤنّب : وأما حذاريك فإنه تثنية حذار ، وهو إما إخبار بالحذر وإما الاختصاص للمخاطب وأمر له بأن يحذره .. ومذهب حذاريك في اللغة مذهب حجازيك إذا غلب الإعراء على لفظه فتحت الحاء ، وإذا بنى على الخير كسرت ، والاستعمال أثنى فيه بكسرها . فأما حذار حذار فلا تحمل الحاء فيه إلا الفتح . وما يفتح أوله من هذا الباب لا يقضى عليه بإفراء واحده ، لأن المفرد مع فتح أوله لا يثنى ولا يجمع ^(١).

قال سيبويه في الكتاب : ومثل ذلك حذاريك كأنه قال : ليكن منك حذر بعد حذر * ^(٢).

الثاني من الأشياء التي تنصب على إسماء الفعل : ما استعمل من المصادر المتحسنة الموضوعة موضع الفعل في الخير ، وهي سبحان الله وقعدك الله ، وعمرك الله وغيرها .

وقد بدأ المؤنّب حديثه عليها بـ " سبحان الله فقال تحت عنوان : حكم فيما تغير ألفاظه في أصل البناء من المنصوبات المبتدآت المخزولة العوازل عند الترتيب إلى ما لا يستعمل ولا يعرف منطوقاً به ليعلم الأصل قبل التفريع ويعرف مذهب الاشتقاق وطريقة التعريب فقال : من ذلك قولهم : سبحان الله . قال القراء - رحمه الله - سبحان اسم ناب

(١) اللغات ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(٢) الكتاب ١/ ١٧٥ .

عن المصدر ، تقديره : سبحوا الله تسبيحاً ، فقام السبحان مقام التسبيح كما قالوا : كفرت عن يميني تكفيراً وكفراً ، فأجروا التكفران مجرى التكفير ، وهو مصدر ^(١) . والناصب لـ سبحان في قول القراء الناصب لـ سقيا ورعياً وهو مصدر يتوب عن ناصيه ويخلفه في موضعه ، والتقدير : سبحوا الله تسبيحاً ^(٢) .

وقد نقل المؤنّب هذا الكلام بصله وقصه من الزاهر لابن الأثير دون إشارة إلى ذلك ^(٣) . وما قاله القراء هو عين رأى سيبويه الذي قال تحت عنوان : هذا باب ، أيضاً من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إضماره " ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تنصرف في الكلام تنصرف ما ذكرنا من المصادر ، وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويخلها الألف واللام ، وذلك قولك : سبحان الله ومعاد الله وريحانه وعُشركه الله إلا فعلت وفعلك الله إلا فعلت ، كأنه حيث قال : سبحان الله قال : تسبيحاً ، وحيث قال : وريحانه قال : واسترزاها ، لأن معنى الريحان : الرزق فنصب هذا على سبح الله تسبيحاً ، واسترّز الله استرزاها ، فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه ، وخزل الفعل ها هنا لأنه بدل من اللفظ بقوله : أسجلك واسترّزك ^(٤) .

(١) الزاهر ١/١٤٥ .

(٢) التلخيص ٤٤٨ .

(٣) الزاهر ١/١٤٤ ، ١٤٥ .

(٤) الكتاب ١/١٦٢ .

قائلوا يرى أن سبحان الله مصدر ، والتقدير سبحوا الله سبحان ،
فقام السبحان مقام التسبيح ومثله كبرت تكثيراً وكثراً وبهذا قال
الميراثي^(١).

ويرى ابن جني أن سبحان مصدر له سُبْحٌ المخفف لا له سُبْحٌ
المشدد ، يقال : سبحت الله تسبيحاً وسبحاناً ، فالمصدر التسبيح والاسم
السبحان يقسم مقام المصدر^(٢). وبهذا قال ابن يعيش الذي عده سبحان
مصدرأ منصوباً غير منصرف وهو من المصادر التي لا تستعمل لفعليها
كأنه قال : سبح الله سبحاناً بالتخفيف ، والناصب على هذا فعل مهمل ،
وأما سُبْحٌ بالتشديد فهو فعل ورد على سبحان بعد أن ذكر وعلم ، ومعنى
سُبْحٌ : قال سبحان الله ، كما تقول بسم الله إذا قال بسم الله^(٣).

وعلى ذلك فسبحان إما أن يكون مصدرأ له سُبْحٌ بالتشديد وقام اسم
المصدر مقامه ، أو مصدرأ له سبح المهمل بالتخفيف وهذا ما قرره ابن
عصفور وسُبْحٌ عنده قال سبحان الله وعن معنى سبحان الله يقول المؤتب:
قال بعض البصريين : سبحان الله تقديره : براءة الله من سوء .

وهذا رأى أبي الخطاب الأفش الأكبر فقد ورد في الكتاب ما
نصه: زعم أبو الخطاب أن سبحان الله كقولك براءة الله من سوء ، كأنه

(١) راجع : شرح المقرب ٤٥٢/٢ القسم الأول .

(٢) الخصائص ٣/٢ ، ٢٧٤ .

(٣) شرح المفصل ١١٩/١ ، ١٢٠ .

يقول : ليرى الله براءة من سوء^(١) ، وهو عند أبي عبيد وغيره من علماء الكوفيين بتأويل : التبرئة ، وكذا فسرهُ الأئمة الباحثون عن تأويلات القرآن^(٢).

حجة البصريين : احتج البصريين لمذهبهم بقول الأعشى :

سيحان من علقمة الفاخر^(٣).

معناه : براءة لعلقمة من المعنى الذى عظم به ورفع شأنه من جهته وقال القراء معناه : تنزيها لله من فخر علقمة . وقال سيبويه : ترك صرف سيحان لأنه صار عندهم معرفة

وقال أصحابه : لما اجتمعت فيه علتان متقلتان منع الصرف : ، إحداهما : أنه اسم لجنته فهو معرفة والمعرفة تنقل الاسم ، والعلّة الأخرى زيادة الألف واللون فى آخره فهو كسفيان فى ذا التقدير^(٤).

(١) الكتاب ١/ ١٦٣ .

(٢) راجع : معانى القرآن وإعرابه ١/ ٢٧٧ / ٧٨ ، والقرطبي ١/ ٢٨٥ ، والدر المنصور ١/ ٢٦٥ .

(٣) عجز بيت من السريع ، ورد فى ديوانه ١٠٦ ، والكتاب ١/ ١٦٣ والخزانة ٢٣٧/٧ وصدره * أقول لما جاني فخره * قال ابن الحاجب : والسّدى يدل على أنه علم قول الشاعر ، ولولا أنه علم لوجب صرفه ، لأن الألف ولتكون فى غير الصفات إنما تمنع مع العلمية ، ولا يستعمل سيحان علما إلا شاذّا ، وأكثر استعماله مضائفا ، وإذا كان مضائفا فليس بعلم معرفة والمعرفة لا تضاف . وسيحان هنا معناها التعجب .

(٤) النفاذ ٤٤٩ .

قال القراء وأصحابه وسبحان في بيت الأعرشي نكرة مع التنوين ، لأنه مضاف إلى اسم مسقط ، وسقط المحذوف للعلم به ^(١) ، والدليل على صحة هذا قول جماعة من العرب : يا أيا ، والوقوف عنده مع الإمساك عن الاسم المقدر المخفوض ، إما لأن المتكلم وثق بعلم المخاطب بمقصده فأسقط الحرف لذلك ، أو لأنه لما قال : يا أيا جهل تمام الكنية فقطع كلامه عند الأب . كما صح عن العرب أنها قالت : " الله الأمر من قبل ومن بعد " ^(٢) ، ينيابة قبل وبعد عن المضاف إليه ، ومن كلامهم السائر : نزلت إليه من على يكسر اللام من غير تنوين على نية مضاف إليه مسقط ^(٣) ، فسبحان على هذا اسم بمعنى التسبيح وليس علماً ، وزعم الزمخشري وأبو علي أن الشاعر ترك التنوين لأنه علم على التسبيح فلا ينصرف . قال البغدادي : وليس الأمر كما زعموا ، بل ترك التنوين لأنه مضاف إلى محذوف مقدر الثبوت ^(٤) .

قال أبو حيان : معنى سبحان الله : براعته من سوء ، وهو قول أبي الخطاب السابق ، ومثله في المعنى : سلامك ربنا ^(٥) ، وتستعمل سبحان مفرداً متوناً وغير متون ، فإذا قلت : سبحان الله فهو ممنوع من الصرف

(١) راجع الخزانة ٢٤٥/٧ .

(٢) السروم : ٤ .

(٣) الفائق ٤٤٩ .

(٤) الخزانة ٢٤٣/٧ .

(٥) المقتضب ٢١٩/٣ .

عند مهبوبة للعلمية وزيادة الألف والنون^(١)، وقيل هو مضاف في التقدير ترك على هيئة حين كان مضافاً في اللفظ، وهو رأى الميرد^(٢).

وهو اسم وضع موضع المصدر الذي هو التشبيح وأصله الإضافة ثم استعمل مقطوعاً عنها منونا في الشعر وغير ملون

وقال لب عيسى - رحمه الله - سبحان الله انتصاب على النداء المضاف وتقديره : يا سبحان الله ، كما قالوا : فاطر السموات والأرض ، يريدون : يا فاطر السموات والأرض^(٣). وهذا قول الكسائي^(٤) ، وهو مبرور ، لأن المنداد عند سقوط النداء يرفع وينصب ، وسبحان الله ملازم لحالة واحدة فلا يجوز فيه الرفع^(٥). بل الذي أجمعوا عليه نصبه في كل حالته ، وأن يقال : سبحان الله بعجبتى ، وفكرت في سبحان الله بمعنى قوسه سبحان الله ، وما يكثر من الحركات حركة واحدة في كل حالته لا يدعى له أن النداء ضمة ولا فتحة في قول سبحان الله ، فالمنداد غير المسبحان وتلخيصه : يا هؤلاء سبحان الله ، وما يدعى له نصب بالسداء أو رفع ثم يصرف عن النداء إلى الخبر أو غيره وإعرابه مع السداء يساق عليه وموجود من التعريب أن يسقط يسقطه ، ويتجدد من التعريب بما يحدثه المتكلم للاسم من خبر أو غيره ، فالنصب سبحان الله

(١) الإرشاد ٣/ ٣٦٦ .

(٢) المقتضب ٣/ ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٣) النقائق ٤٤٩ ، ولتر المصون ١ / ٢٦٦ .

(٤) النقائق ٤٤٩ .

(٥) القرطبي ١ / ٢٨٧ .

من غير النداء يدل على أن النداء لا يعمل الإعراب فيه ^(١) ولو قيل : سبحان الله عجيبني ، وأكثرت من سبحان الله على قطع سبحان عن المضمر في أصل الخلقة - أي عن الإضافة التي هي أصله - وتصييرها اسماً للمعنى الحاضر في الكلام كان ذلك صحيحاً على مذهب من يقول : تلبط شر قسام ، ومررت بتلبط شر ، وشاهدت تلبط شر ، ومن غلب الحكاية وترك الحرف على ما لم يزل عليه وقال : تلبط شرًا قام ومررت بتلبط شرًا ، لا يزيل سبحان الله عن نصبه في الأبواب الثلاثة . وقيل : قالت العرب : سبحانك ربنا لا كفرالك . فأجروه على ما كان عليه في الإضافة إلى اسم الله .

وعلى كل فـ "سبحان الله" من المصادر التي تلزم النصب على المصدرية ولا تتون ولا تضاف إذا جعل علماً ولم يضاف نحو :

أقول لما جاءني فخره . : سبحان من علقمة الفاخر

أي : براءة منه ، والشاهد في البيت جعل سبحان علماً على البراءة ومنعه من التتوين ليدل على معناه كما قطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى وألزمه النصب على أنه مفعول مطلق بفعل محذوف وهو أصبح فهو مصدر ممنوع من التصرف والانصراف . هذا رأى ابن عصفور ورده ابن مسالك وذهب إلى أن سبحان وإن منع التصرف لا يمنع من الانصراف ^(٢) . بل يأتي مضافاً ومثلاً في قول الشاعر :

(١) اللقائى ٤٥٠ .

(٢) شرح المقرب ٤٦٤/٢ .

سبحاته ثم سبحانا نعوذ به .: وقبلنا سيح الجودى والجمد^(١).

وإذا حذف تنوينه كان لنية الإضافة كما في قول الشاعر السابق

سبحان من عظمة الفاجر

قال ابن مالك أراد : سبحان الله فحذف المضاف إليه وترك
المضاف ببيئته التي كان عليها قبل الحذف ، كما قال الشاعر :

خالط من سلمى خياشيم وفا^(٢).

يسرى : وفاها ، وهذا التوجيه أولى من جعل سبحان علما^(٣) بقى
بحث في العامل في سبحان الله ، هل يجوز أن يقدر فعل أمر ؟ فيه نزاع .
ذكر بعض العلماء في أثناء حديثه عن قوله تعالى " فلما جاءها نودى أن
بورك من في النار وسبحان الله رب العالمين " ^(٤) أن قوله " وسبحان "

(١) البيت من البسيط قاله ورقة ابن نوفل من أبيات قالها تكفار مكة وهم
يعذبون بلالا وقيل : البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوان ٣٧٦ ، وقيل :
قاله زيد بن عمرو بن يصل ، والشاهد فيه عند ابن مالك أن سبحان
يستعمل نكرة ومعركة ، ورد بأنه صرف في هذا البيت للضرورة وقد ورد
البيت في الزاهر ١٤٥/١ والأغاني ١٢١/٣ ، والنفاث ٤٥٢ ، وشرح
المقرب ٤٦٤/٢ .

(٢) بيت من الرجز المشطور للعجاج ، وقد ورد في الخزائن ٤٤٢/٣ ، ٧/
٢٤٦ ، وشرح المقرب ٤٦٥/٢ ، وشرح التسهيل ١٨٥/٢ وحاشية الصبان
١٣٥/١ .

(٣) شرح التسهيل ١٨٥/٢ ، ١٨٦ .

(٤) النمل آية [٨] .

بتقدير الأمر تنزيهاً لله تعالى في مقام المكالمة عن المكان والجيد ، أى :
وسبحه تسبيحاً . وكذا قيل في قوله تعالى " فسبحان الله حين تمشون " (١)
إنه إخبار في معنى الأمر بتنزيه الله تعالى والثناء عليه في هذه الأوقات ،
وجوز الأمرين أبو شامة في قوله تعالى : سبحان الذي أَسْرَى " (٢) . قال
إن عامله إما فعل أمر أو خبر ، أى : سبحوا أو سُبِّحَ الذي أَسْرَى بعينه على
أن يكون ابتداء ثناء من الله على نفسه كقوله : " الحمد لله رب العالمين " .
وقيل ليس هذا أمراً لأن سبحان الله لزم طريقة واحدة لا ينصبه فعل
أمر (٣) .

ومثل سبحان من المصادر المنصوبة بفعل معمل : **ريحان الله** قال
المؤنّب : وقال العرب : سبحان الله وريحانه (٤) . فمعطوا الريحان على
السبحان ، وتقديرها في النصب : تسبح الله تسبيحاً وتستزقه استزاقاً ،
لأن الريحان عند العرب الرزق ، قال الفصيح منهم : خرجنا نطلب
ريحان الله ، بمعنى رزقه وعطاءه ... وما يستعمل الريحان مبتدأ منصوباً ،
لكن رتبته الإتياع للسبحان (٥) .

ومما أورده المؤنّب هنا قاله سيوطي حيث قال : وحيث قال :
وريحانه ، قال : واستزاقاً ، لأن معنى الريحان الرزق ، فنصب هذا

(١) الروم آية [١٧] .

(٢) الإسراء آية [١] .

(٣) راجع الخزانة ٧ / ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٤) اللسان : روح .

(٥) اللغات : ٤٥١ .

على اسم الله شبيهاً واستزق الله استزاقاً فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه ، وخزل الفعل ها هنا لأنه بدل من اللفظ بقولك : سبحك واستزقك^(١).

والفعل الناصب لـ "ريحان" هنا من اللفظ ، وجعله ابن عصفور من المعنى ، فقال : وأما سبحان الله وريحانه ، فإني منسوبان بفعل من معناه لا إني لا يستعمل فعل من لفظيهما ، ألا ترى أنه لا يقال : سبحت ولا راح بمعنى استزق . وأما سبحت بالتشديد فمعناه قلت : سبحان الله^(٢).

قال أبو حيان : وريحانه إذا كان بمعنى استزقه ولم ينصرف ولزمه النصب والإضافة ، ولا يستعمل إلا مقترناً مع سبحان الله كما قال المؤدّب بيد أن أبا حيان صرح بأنه قيل : يستعمل وهذه لأن سيبويه لم يذكره مقترناً مع سبحان الله ولا نبه على ذلك^(٣). ويحتمل أن يكون فيه معنى للدعاء كأنه قال : استزقك استزاقاً ، وأن يكون خبراً وهو الإقرار بالنعمة نحو شكرأ لك ، ويحتمل ما احتمل سبحان من كونه مصدرأ لا فعل له من لفظه . وسبق أن بينا أن ابن عصفور قال بهذا ، وقد يكون اسماً منزلاً منزلة المصدر^(٤).

سلاماً لقلائ من الألفاظ المستعملة بدلا عن فعلها إسلاماً وقد نصبت

(١) الكتاب ١/ ١٦٢ .

(٢) شرح جمل الزجالي ٤١٢/٢ .

(٣) الجمع ٨٧/٢ .

(٤) الارتشاف ١٣٦٦/٣ ، ١٣٦٧ بتصرف يسير .

للعرب على مثل ما يتنصب عليه السقي والرعي ، أى - بفعل من لفظه ، وجعلوه محتملاً معنيين ، أحدهما : الدعاء للمخاطب والتحذير عليه وأصل الحرف بوجب ذلك ، إذ هو مأخوذ من السلامة ، وإما من المسالمة .

والآخر : أن يكون سلاماً عليكم معناه ، البراءة منه والخروج من أمره ^(١) . وسلام هنا لا يتصرف بخلاف " سلام " بمعنى التحية فإنه يتصرف ^(٢) .

قال سيبويه : وزعم أبو الخطاب أن مثله - أى مثل نصب الحمد لله وسيحان الله - قولك للرجل : سلاماً تريد : تسلماً منك ، كما قلت براءة منك ، تريد لا ألتبس بشئ من أمرك ، وزعم أن أبا ربيعة كان يقول إذا لقيت فلاناً فقل له سلاماً ، فزعم أنه سألته ففسره له بمعنى براءة منك ، وزعم أن هذه الآية مفعول بها ^(٣) وإذا خاطبهم الجاهلون قلوا سلاماً ^(٤) بمنزلة ذلك ، لأن الآية فيما زعم مكية ، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين ، ولكنه على قوله : براءة منكم وتسلماً لا خير بيننا وبينكم ولا شر ^(٥) .

وقد رُئِيَ هذا القول على قائله ، واحتج عليه بأن الرسول - صلى الله عليه وسلم - أمر هو والمسلمون أن يرفقوا بالكفار ويحسنوا عشرتهم

(١) البخاري ٤٥٢ .

(٢) الهمع ٨٧/٢ .

(٣) الفرقان ٦٣ .

(٤) الكتاب ١ / ١٦٣ ، ١٦٤ .

أبسام كانوا بمكة ، فلما هاجروا إلى المدينة جرى الأمر لهم بأن يعنفوا ويغتلسوا على أهل الكفر ويستعملوا فيهم القتال ، دليل هذا أن ما نزل بمكة فهو على معنى قوله : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَبْسَامَ اللَّهِ ﴾^(١) ، والذي نزل بالمدينة فهو على تأويل قوله " فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " ^(٢) ، فسلام التحية والبر أشبه بالذي نزل بمكة من المنزل بالمدينة الذي يوجب المبادعة والمجانبة والمحاربة ^(٣) .

عجبا لفلان وعجيب له : قال المؤنّب : فلما عجب لفلان وعجيب له فإن العرب أجرتهم مجرى : سقيا ، وسقى له ، قال الشاعر :

عجبا لتلك قضية وإقامتي .: فيكم على تلك القضية أعجب^(٤)

روته الرواة بالنصب والرفع . وقد تحدث سيبويه عن ذلك تحت عنوان : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء فقال : من ذلك قولك حمداً وشكراً لا كفرأ وعجبا ... فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كالكه قلت : أحمد الله حمداً ، ولشكر الله شكراً ، وكذلك قلت أعجب عجبا ، وإنما اختزل الفعل

(١) الجاثية ١٤ .

(٢) التوبة ٥ .

(٣) الفرقان ٤٥٣ .

(٤) البيت من الكامل قاله هنيئ بن أحمد كما في الكتاب ١ / ١٦١ ، والرواية فيه برفع قضية . وقد ورد في شرح المفصل ١ / ١٦٤ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٩٢ ، والارتشاف ٣ / ١٣٦٦ ، والهمع ٢ / ٨٨ .

هاهنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل .

وقد جاء بعض هذا رفعا مبتدأ ثم ينشأ عليه وزعم بونس أن رؤية ابن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا وذكر البيت السابق ، وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له كيف أصبحت ؟ فيقول حمدا لله وشاءا عليه كانه يحمله على منضم في نيته . أي : أمرى وشأنى حمدا لله وشاءا عليه . وقول سيبويه وقد جاء بعض هذا رفعا دليل على أنه لا يطرد وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة (١).

— **مرحبا وأهلا وسهلا** : قال المؤنّب : وأما مرحبا وأهلا وسهلا ، فإنهن لا يستعملن إلا بالنصب إلا أن يصيرن اسما ، وينقلن عن طريقة النية عن الأفعال ، ومذهب الحكاية كما فعل ذلك به تأبط شر .

وقد ذهب سيبويه إلى أن المرحب وما معه ينين متاب الفعل المنضم ، وقال : كل واحد منهن نائب عن مصدر ، وتقديرهن : رحّب الله بك ترحيبا ، وأهّلك تاهيلا ، وسهّل أمرك تسهيلا ، فنين عن المصادر كما نابت السبحان عن التسييح والبشري عن التبشير (٢). وإذا أجاب المجيب ، وقال : بك وأهلا أو بك أهلا أقرّ التعريب على حاله ، أي كانه قد لفظ بمرحبا بك وأهلا . والواو عطفت ما بعدها على محذوف كما عطفت الواو في ربنا ولك الحمد " الظاهر على المسقط الذي تلخيصه :

(١) الإرتشاف ٣ / ١٣٦٩ ، والجمع ٢ / ٨٩ .

(٢) الكتاب ١ / ١٤٩ .

ربنا أنت المتفضل ولك الحمد . وإذا قيل : بك أهلا فترك لأهل ما ينصبه بينه وبين الباء فمُلِّت الباء بما قبلها . ولم يسمع في واحد منهن رفع حتى يلقن إلى الأسماء ويزلن عن تأكيد الأفعال^(١).

قال سيبويه : ويقول الراؤ : وبك وأهلا وسهلا وبك أهلا ، فإذا قال وبك وأهلا فكأنه قد لفظ بمرحبا بك وأهلا ، وإذا قال وبك أهلا فهو يقول ولسك الأهل إذا كان عندك الرُخْبُ والسعة فإذا رددت فلنما تقول أنت عندي فمن يقال له هذا لو جئتني^(٢).

قال السيرافي معقفا على ذلك هذا الكلام - يعني وبك وأهلا وسهلا- تقديره أن يقول الرجل الذي يدخل إذا قال له المدخول عليه : مرحبا وأهلا فيرد ، ويقول : وبك وأهلا كأنه قال : وبك مرحبا وأهلا وإنما هذه تحية المزور من يدخل عليه يُخَيِّبُ بها الزائر المزور على معنى أنك أصبت عدي سعة وأنسا ، وإذا قال للزائر : وبك أهلا فيحمل على أنك لو جئتني لكنت عدي بهذه المنزلة أهـ ملخصاً^(٣).

قال سيبويه : ومنهم من يرفع فيجعل ما يُضَمُّر هو ما أظهر ، واستدل لذلك بقول أبي الأسود :

إذا جئت بولاً قال مرحبا . : ألا مرحب وأبك غير مضيق^(٤).

(١) النقائض ٤٦١ .

(٢) الكتاب ١ / ١٤٩ .

(٣) السابق نفسه .

(٤) البست من الطويل ، وقد ورد في الكتاب ١ / ١٤٩ ، والنقائض ٤٦٢ ،

حيث جاء مرحب مرفوعاً على معنى : عندك للرحب والسعة فلا
يضميق وادبك بمن حله ^(١) ، وبذلك يُرد على المؤنّب الذي قال : ولم
يسمع في واحد منهن رفع ، أي في مرحبا وأهلاً وسهلاً .

قال الفراء في مرحبا معناه : رحّب الله بك مرحباً ، كأنه وضع
موضع الترحيب ^(٢) .

فاها لثيك : من الأسماء المنصوبة بالفعل مضمرة على معنى
الدعاء ، وكذا : جندلاً وتراباً .

قال المؤنّب : وقد قالت العرب في ابتداء الكلام فاها لثيك ،
يسريون : جعل الله في الداهية لثيك فيقيمون " فاها " مقام الفعل كما فعلوا
في " جندلاً وتراباً " كل واحد منهن يكفي من المصدر وينوب عن الفعل ،
قال الشاعر :

وداهية من دواهي المنو . . . يرهيبها الناس لا قالها ^(٣) .

فتل ذلك على أنهم يجعلون للداهية فما ^(٤) .

ورواه المؤنّب ألا مرحباً وعلى ذلك فلا شاهد فيه جيلد .

(١) الكتاب ١ / ١٤٩ .

(٢) اللسان : رحب .

(٣) بيت من المتقارب ، قالته الخنساء ، وقد ورد في الكتاب ١ / ١٥٩ ،

والدقائق ٤٦٣ ، وشرح جمل لأرجاسي ٢ / ٤١٢ ، وشرح المفصل ١ /

١٢٢ ، والخزانة ٢ / ١١٧ .

(٤) الدقائق ٤٦٣ .

قال أبو عبيدة : أصل هذا المثل أنه يريد جعل الله تعالى بفوك الأرض ، والمعنى : الخيبة لك . وقال غيره : فأما كناية عن الأرض ، وقسم الأرض التراب ، لأنها به تشرب الماء ، فكأنه قيل : بفيه التراب ، ويقال : ها كناية عن الداهية أي جعل الله فم الداهية ملازماً لفوك . والبيت السابق يوضح أن للداهية فماً^(١) . وهو ما عليه سيويوه فقد قال في الكتاب تحت عنوان : هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي تدعى بها " ما نصه : وذلك قولك تُرباً وجندلاً ، وما أشبه هذا ، فإن أبدلت لك فقلت : تُرباً لك ، فإن تفسيرها بهذا كتفسيرها في الباب الأول كأنه قال : ألزمتك الله وأطعمك الله تُرباً وجندلاً ، وما أشبه هذا من الفعل ، فاختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه بدلاً من قولك : تربت يدك وجندلت . وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبتدأ على ما بعده وفيه ذلك المعنى الذي في المتصوب كما كان ذلك في الأول . ومن ذلك قول العرب : فأما لفوك ، وإنما تريد : فالداهية ، كأنه قال : تُرباً لفوك ، فصار بدلاً من اللفظ بالفعل وأضمر له كماً أضمر للتراب والجندل ، فصار بدلاً من اللفظ بقوله : دهك الله :^(٢)

وتُرباً وجندلاً معناه على الدعاء ، والتقدير : جعل الله في فيه تراباً ووضع الله في فيه جندلاً ، أي : أماته الله ؛ إذ لا يكون التراب والجندل في فيه إلا بعد موته^(٣) .

(١) مجمع الأمثال ٢ / ٤٣٩ .

(٢) للكتاب ١ / ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤١١ .

- **عمرتك الله قبح** . قال المؤدّب : وقول العرب : عمرتك الله قبح .
 العمر قبحه بالنسب عن المصدر ، والله - عزّ الله - منصوب بالعمر ،
 وتمثله : عمرتك الله تعميراً ونشدتك الله نشداً بقلب العمر عن التعمير^(١) .
 وما قاله المؤدّب هو قول سيبويه فقد جاء في الكتاب : وكأنه حيث
 قال : عمرتك الله وقبحك الله ، قال : عمرتك الله بمنزلة نشدتك الله ،
 قصار عمرتك الله منصوبة بعمرتك الله كأنك قلت : عمرتك عمرّاً ،
 ونشدتك نشداً ، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به .
 فقبحك الله يجري هذا المجرى وإن لم يكن له فعل ، وكأن قوله عمرتك الله
 وقبحك الله بمنزلة نشدتك الله وإن لم يتكلم به نشدك ، ولكن زعم الخليل
 أنه تمثيل يمثل به . والمصدر النشدان والنشدة^(٢) .
 قال الأعظم : معنى عمرتك الله : نكرتك الله ، وأصله من عمارة
 الموضع ، فكأنه جعل تكثيره عمارة لقلبه ، فعمرتك الله مصدر عند
 سيبويه ، وتقديره أن معنى عمرتك الله : عمرتك الله ، أي : سألت الله
 عمرتك . وإذا وضع أن عمرتك بمعنى عمرتك وجب أن يكون مصدرأ ،
 وقد ثبت أنهم يقولون : عمرتك الله وعمرتك الله بمعنى ، فيكون اسم الله
 منصوباً بعمرتك على قول ، وبالفعل المقدر على قول وفيه معنى السؤال
 ، وقيل منصوب بفعل مقدر أي : سألت الله عمرتك ، أي : بقائك .
 والفرق بينه وبين قول سيبويه وإن كان بمعنى سألت الله تعالى

(١) اللغات ٤٦٣ .

(٢) الكتاب ١ / ١٦٢ ، ١٦٣ .

بقايتك أن عمرك على مذهب سيبويه بمعنى : عمرك الملتزم حذفه وهو الناصب له ، واسم الله المفعول الثاني وعلى القول الآخر أن عمرك واسم الله مفعولا لمألت المقدّر . ولجاز الأخفش : عمرك الله برفع اسم الله أي : أسأل بأن يعمرّك الله ^(١) . قال الفخري : ويجوز عندي أن يكون قولهم : عمرك الله مصدرا لفعل ثلاثي ، وهو قلان يُعمرّ من باب نصر ، أي يعبد بالصلاة والصوم ونحوهما ، وقلان عمار ، أي : كثير الصلاة والصوم ^(٢) . وهذا قول الكسائي وابن الأعرابي ^(٣) .

ويجوز أن يرفع العمر على أنه خير لمبتدأ محذوف قال المؤنّب : وإذا قالوا : عمرك الله . رفعوا العمر بإضمار هذا أو غيره مما يجري مجراه في الرفع ولا يُخل بالمعنى . وقد قال الفراء : ما تستعمل العرب الرفع فيه مع اللام إلا عند الإقسام في قولهم : لعمرّك لأقومن ^(٤) ، وفي مثل قول الله - عز وجل - ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَقْنَهُونَ ﴾ ^(٥) . وقعدك الله عند سيبويه مثل عمرك الله يجعله منصوبا بمعنى فعل مقدّر ، معناه : سألك أن يكون حفيظك وإن لم يتكلم به كأنه قيل : حفيظك الله ^(٦) . من قوله تعالى ﴿ عَنِ الْيَمِينِ

(١) الإيضاح في شرح لمفصل ١ / ٢٣٧ فتح موسى بندي .

(٢) الكتاب ١ / ١٦٣ ، والخزانة ٢ / ١٣ ، ١٦ .

(٣) راجع : اللسان : عمر .

(٤) البقلى ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

(٥) الحجر : ٧٢ .

(٦) الإيضاح ١ / ٢٣٧ .

وَعَنِ الشَّعَالِ قَعِيدٌ^(١) أي : حافظ .

فـ " عمر ك " عند سيبويه منصوب على المفعولية المطلقة بفعل
واجب الحذف وعند غيره مفعول ثانٍ لـ سألت المقدر ، وقول سيبويه
أولسي .

هَنِيئًا لَكَ مَا نَلَيْتَ

من المصادر الموضوعة موضع الفعل قول للعرب : هنيئًا لك .

قال المؤنّب : وقولهم : هنيئًا لك ما نلت . نصب هنيء كتصيب
العمر والتعد والتعبد ، وأصله عند التمثيل : هُناك هُنّا ، فالهنيء بمنزلة
الهنيء يكفسي من الفعل الناصب . و " ما " يرفعها هنيئًا لقيامه مقام ما
يرفع . وسجّل القريب والمجاور أن يكون هنيئًا على رفعه ، وإن نأى
المرفوع عنه مع اللام لممكن أ ، يعلّق هنيئًا بالفعل المقدر ، ويقطع اللام
منه عند بُعدها ، فترفع ما بعدها^(٢) . قال الشاعر :

هَنِيئًا لَكَ الرَّحْمَنُ خَيْرًا : فَقَدْ أَدْرَكْتَ ثَارَكَ يَا بَلَاءُ^(٣) .

فهني هنيئًا على المتقدم ولم يجعله رافعا ، وقال الآخر :

هَنِيئًا لِأَرْيَابِ الْبُيُوتِ بِيُوتِهِمْ : وَلِلْغُرَبِ الْمَسْكِينِ مَا يَتَلَمَسُ^(٤) .

(١) ق : ١٧ .

(٢) الدقائق ٤٦٥ .

(٣) البيت من الوافر ، وقد ورد في الدقائق ٤٦٥ .

(٤) البيت من الموبل ، ولم ينسب إلى قائل وقد ورد في الكتاب ٢ / ٦٦٠ ،
والإيضاح ١ / ٢٤١ ، والهمع ١ / ٢٦ ، والدقائق ٤٦٥ .

فترافع البيوت هنيئاً ، ورفعها باللام يفتح لملاصقة البيوت واللام هنيئاً^(١) : قال كثير :

هنيئاً مريئاً غير داء مخامر . : لعزة من أعراضنا ما استحل^(٢)

فراقع " ما " هنيئاً ، ولو رفعت باللام لبعدها من هنيئاً ، لأنك ذلك وساغ . وقد قالوا : ضلال له ، فجعلوا اللام خير الضلال ، إما على نية الدعاء ونصب الضلال ، أو على تصحيح الخبر ، والانتقاع عن الدعاء وما بمنع ضلالاً لفلان على التصريح وإبطال سبيل الخبر ، قال الشاعر :
لتخس يربوعاً لتترك دارمسا . : ضلال لمن مثاك تلك الإثماتيا^(٣) .

ويتضح من خلال هذا الكلام أن هنيئاً منصوبة على المصدرية وترفع بعدها لقيامها مقام الفعل الذي يرفع ما بعده فتعمل عمله إذا تعلقت السلام بها ، أمّا إذا فصل بينها وبين اللام فلا تعمل حينئذ ، وقد اكتفى المؤنّب بجعلها منصوبة على المصدرية أو المفعولية المطلقة .

وخالفه ابن الشجري تبعاً لابن جني فذهب إلى أن نصب هنيئاً على الحالية ، فقال : فما حذف منه الفعل وقامت الحال مقامه قولهم : هنيئاً لك

(١) اللغات ٤٦٥ .

(٢) البيت من الطويل ، وقد ورد في الديوان ١٠٠ ، وأما ابن الشجري ١ / ٢٥٣ ، واللغات ٤٢٩ ، ٤٦٦ .

(٣) البيت من الطويل قاله الأخطل في ديوانه ٦٦ ، وقد ورد في اللغات ٤٦٦ ، ونخس الدابة غرز جنبها أو مؤخرها ، والربوع دابة . ودارم : حي من بني تميم .

قدومك ، قال أبو الفتح في قول أبي الطيب :

هنيئاً لك العيد الذي أنت عيده . : وعيد لمن سمى وضحي وعيدا^(١).

قال : العبيد مرفوع بفعله وتقديره : ثبت هنيئاً لك العيد ، فحذف الفعل وقامت الحال مقامه لرفعت الحال والعيد ، كما أن الفعل يرفعه^(٢). وكذا قال في بيت كثير السابق . وقال الزجاج : هنيئاً اسم فاعل وضع موضع المصدر ، ولهذا نظائر في قولهم : قم قائماً ، أي : قياماً ، وعليه وهنيئاً وقع موقع هاء^(٣).

وأجاز المؤدب رفع هنيئاً على الذرية ولطّره يقول العرب : ضلال له وأبده يقول الأخطل السابق^(٤). ثم قال بعد ذلك :

وقولهم : عانداً بالله من الشيطان الرجيم " أقاموا عانداً فيه مقام عوذ ، وانتصاب عوذ كالتنصيص سقى ورعي^(٥).

وجعل ابن عصفور التنصيص في عانداً على الحالية المؤكدة والتقدير .

أعوذ عانداً بالله^(٦) ، ونظير ذلك من الحال المؤكدة ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ

(١) ثبت من الطويل ، وقد ورد في الديوان ٢٨٥ / ١ ، وأما ابن الشجري ٢٥٣ / ١ .

(٢) الإيضاح ٢٤٠ / ١ ، وأما ابن الشجري ٢٥٣ / ١ .

(٣) أمالي ابن الشجري ٢٥٢ / ١ .

(٤) الفائق ٤٦٦ .

(٥) السابق نفسه .

(٦) شرح جمل الزجاجي ٤٢٢ / ٢ .

لِلنَّاسِ رُسُولًا ﴿١٧﴾

ووافقه ابن مالك فقال : وقد يقوم مقام المصادر صفات مقصود بها الحالسية على سبيل التوكيد نحو : عائذا بالله من شرها ، فوقعت الصفات في مواقع المصادر لتضمنها إياه ، وجعلت أحوالاً مؤكدة لعواملها المقررة واستغنى بها عن المؤكد كما استغنى عن المصادر ، ولا يستبعد كون الحال مؤكدة لعاملها مع كونها من لفظها فإن ذلك وقع في أفصح الكلام كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رُسُولًا ﴾ وقد حمل المبرد عائذا بك على أنه من المصادر التي جاءت على وزن فاعل كالعاقبة وما ذهب إليه غير صحيح ^(١) . لأن المصدر يطرد وضعه موضع الفعل ، ولا يطرد ذلك في اسم الفاعل ، والأولى في الصفات الثلاثية عن المصدر أن تنصب على الحالية المؤكدة لعاملها ، لما الأسماء والنوالت فتتصب على المفعولية بفعل مقدر ، وهو ما عليه أكثر النحاة .

- عذيرك من فلان . قال المؤيد : والعرب تقول : عذيرك من فلان ، فيحملون العذر وينصبونه بالفعل الذي لا يستعمل مظهراً ، وكذلك: عذيري وعذير فلان ، بإظهار المضانف ، تمثله وإن كان لا يستعمل : اعذر عذرك ، قال الشاعر :

أريد حياءه ويريد قتلى . عذيرك من خليلك من مراد ^(٢) .

(١) النساء ٧٩ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢ / ٤٢٢ ، وشرح الشيبيل ٢ / ١٩٣ ، ١٩٤ ، والهمع ٢ / ٩٥ .

(٣) البيت من الوافر ، قاله عمرو بن معد يكرب في ديوانه ٦٥ ، وقد ورد =

التمثيل فيه : اعذر عذرك ، بين عذرك ، من قولهم : من يعذرنى من فلان ، أي : من يكتين عذري في هجرته والإساءة إليه ^(١) .
ويدعم المصنوب قوله هذا بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - فيقول : وهو يشاكل معنى قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - :
" لن يهلك الناس حتى يُعذروا من أنفسهم ويعذروا جميعاً " ^(٢) .

معناه : حتى يكتين عذر من يعذبهم عند ظهور الإجماع والأتام منهم ، يقال : عذر وأعذر ، إذا فعل ذلك ، وقد حمل عليه قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الآخر : " من أفت عليه ستون سنة فقد أعذر الله عليه في العُذر " ^(٣) . وعذر بغير ألف ، كلاهما مأثور عنه صلوات الله عليه ، والمعنى فسيهما : فقد أوضح الله تعالى عذر المعاقب له على تقصيره ^(٤) . ويزيد المصنوب هذا تأكيداً بقول الشاعر :

عذير الحي من عدوا . . . ن كلنا حية الأرض ^(٥) .

= في الكتاب ١ / ١٣٩ ، ١ / ٢٧٦٧ ، والذائق ٤٦٨ ، والأغاني ١٤ / ٣٢ ، والحياء : ما يجرى به الرجل صاحبه ويكرمه به ، وقول : هو النصورة الاختصاص بالتكريم - وعذيرك ، أي : هات عذرك .

(١) الذائق ٤٦٨ ، وراجع اللسان : عذر .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٣ / ١٩٧ .

(٣) السابق نفسه ١ / ١٩٦ .

(٤) الذائق ٤٦٨ .

(٥) البيهقي من الهزج قاله ذو الإصبع العلواني في ديوانه ٤٦ وقد ورد في الكتاب ١ / ١٣٩ ب ، ١ / ٢٧٧ ، والذائق ٤٦٨ ، واللسان حيا ، =

أجمع الرواة فيه على النصب^(١). وذهب سيبويه إلى أن العذير مصدر جعل بدلًا من اللفظ بالفعل، وحذف الفعل لأنه بمنزلة أفعّل وإظهاره غير جائز وقبيح^(٢).

ومذهب غيره أن العذير بمعنى العائر. قال السيرافي: واختلفوا في عذير، فقليل: هو بمنزلة عائر، كقادر وقدير وعالم وعليم، وقيل: هو فعيل بمعنى المصدر، وضعفه بعضهم باختصار فأنظره^(٣).

ومما قاله سيبويه هو الوجه لاضطراد وضع المصدر موضع الفعل فإنه الأعم، فقد ورد في حاشية الكتاب ما نصه: واختلف في العذير، فممنهم من جعله مصدرًا بمعنى العذر وهو مذهب سيبويه، ومنهم من جعله بمعنى عائر كعليم وعالم، والمعنى عنده: هاتِ عذرك وأحضري عاذرك، وامتنع أن يجعله بمعنى العذر: لأن فعيلًا لا ينشأ عن المصدر إلا في الأصوات، نحو: الصهيل والتهيق وما أشبهه والأولى مذهب سيبويه: لأن المصدر يطرد وضعه ذلك في اسم الفاعل. وقد جاء فعيل

- والخزاة ٢ / ٤٠٨، والحيوان ٤ / ٢٣٣. والشاعر يذكر نفري قبيلة عسوان بن عمرو بن سعد بن قيس عيلان وتشتهم في البلاد مع كثرتهم عزتهم بعد أن كان يخشون ويهابون كما تهاب الحية المنكرة. وقد جاءت عذير منصوبة في هذا البيت وسابقه على تقدير فعل، فهي مصدر نائب عن فعله.

(١) النفاذ ٤٦٨.

(٢) الكتاب ١ / ١٣٩، ١٤٠، ب ١ / ٢٧٦، ٢٧٧ هـ.

(٣) السابق نفسه.

في غير الصوت ، كقولهم : وجب القلب وجيباً إذا اضطرب^(١).

سماح الله أنك تظلمني :

قال المودب : وقول العرب : سماح الله أنك تظلمني ، نصبوا فيه السماع بالمضمر ، وتمثله : أسمع الله شهادتي بذلك إسماً وأعلمه إعلماً^(٢) ، قال الشاعر :

سماح الله والعماء أني . أعوذ بحقو خالك يا ابن حجر^(٣).

قال سيويو : ومثل ما نكصه في هذا الباب وأنت تعني نفسك قول الشاعر :

سماح الله والعماء أني . أعوذ بحقو خالك يا ابن عمرو

وذلك أنه جعل نفسه في حال من يسمع ، فصار بمنزلة من رآه في حال سير فقال : سماحاً الله بمنزلة قولك : ما أنت إلا ضريباً الناس وإلا

(١) حاشية الكتاب ١ / ١٣٩ ب .

(٢) النفاذ ٤٦٩ .

(٣) البيت من الواقع ، ولم ينسب إلى أحد كما في الكتاب ١ / ١٧٠ ، والمصنف ٦١٧ ، وفيهما بدل حجر : عمر ، وراجع للسان سمع ، حقاً . وقد جاء سماع الله منصوباً على المصدر الموضوع موضع الفعل ، والتقدير : أسمع الله والعماء إسماً ووضع سماعاً موضع إسماً كما قالوا أعطيت عطاء أي إعطاء والمعنى : أشهد الله والعماء إتياناً شمس مبرين لإتيان الله أني أعوذ بخالك من شرك وذكر الحق وهو الخسر لأنه موضع احتضان الشيء وسره .

ضرب الناس ، إذا حذفت التثنية تخفيفاً^(١).

وسماع هنا اسم مصدر وقد قام مقام المصدر في النهاية عن الفعل ؛ لأن المصدر واسمه عند سيويه واللغويين المتكلمين لا فرق بينهما فكل ما دل على الحدث فهو مصدر ، أما المتفرقة بين المصدر واسمه فهي في اصطلاح المتأخرين من النحاة .



(١) الكتاب ١ / ١٧٠ ، ١٧١ ب ، ١ / ٣٤٠ هـ .

الفصل الرابع : الإضمار والحذف

إضمار الأسماء

بعد أن أوضح المودب الأفعال التي تضمن لقيام المصادر مقامها انتقل إلى الأسماء ، ولأن أن الاسم أيضاً قد يعترضه الإضمار فقال تحت عنوان " حكم فيما يأتي مبتدأ إعرابه على الإضمار غير مغيرة ألفاظه في الانصراف عن الحذف والاختصار إلى الإبانة والإظهار " من ذلك قول الله عز وجل : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾^(١) . يريد : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، و " يا " متعلقة بالمتنادي المختزل .

ويؤيد كلامه بقول العجاج :

يا دار سلمى يا سلمى ثم اسلمي .: بسمسم أو عن يمين سمسسم^(٢) .

وقول الآخر : فقلت ألا يسمع نعطك بخطة .:

فقلت : سميعا فاططقي وأجيبني^(٣) .

(١) للتل : ٢٥ .

(٢) من الرجز وقد ورد في الديوان ١ / ٤٢٢ ، والإنصاف ١ / ١٠٢ ، والدر المصون ٨ / ٦٠١ ، واللسان : سمسسم ، وسمسم (اسم موضح) وقد دخل تحريف السنداء على الفعل (اسلمي) وعندنا قدر اسم ، وقد أرشد العجاج نفسه إليه في صدر الشاهد .

(٣) لبيت من التطويل ، ولم ينسب إلى أحد ، وقد ورد في الإنصاف ١ / ١٠٢ ، وقسيه وأسنى بنل وأجيبني ، والجر ٧ / ٦٩ ، وسميعاً ينصب على أنه مفعول لفعل محذوف ، أو على الحالية ، والتقدير وجدنتي سميعا أو لقيتني سميعا .

تأويله : يا هذا اسمع ، ونصب سميعا بمضمر تمثيله ، قلت :
أقبلت سميعا ، قصدت سميعا^(١).

ويقرر المؤيد من خلال ذلك أن حرف النداء لا يدخل على الفعل
وحينئذ فلا بد من تقدير اسم يقترن حرف النداء به ليصح قول النحويين :
إن حرف النداء مما يختص بالأسماء . وقد أوضح الكسائي ذلك في
قراءته (ألا يا أسجدوا) بتخفيف اللام وجعل ألا للتنبيه والاستفتاح ،
وبعدها " يا " التي ينادي بها ، والوقف حينئذ عليها ، ثم الابتداء بالفعل
أسجدوا^(٢) . فماذا فعل النحويون في ذلك ؟

اختلف النحويون في " يا " الداخلة على الفعل ، هل هي حرف نداء
والمنادى محذوف ، والتقدير ألا يا هؤلاء أسجدوا ، كما قال المؤيد تبعاً
للغراء وغيره ؟ أو هي للتنبيه ، ولا منادي محذوف ، ولذلك باشرت
الحرف كما قال سيويه الذي ورد في كتابه ما نصه : " ولما " يا " فتنبه
، لا تراها في النداء وفي الأمر ، كذلك تنبه المأمور^(٣) .

وقال الفارسي : كلهم شدد اللام من قوله سبحانه ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾
غير الكسائي فإنه خففها ، ولم يجعل فيها " أن " ووقف " ألا يا " ثم ابتدأ
: أسجدوا ، ووجه دخول حرف التنبيه على الأمر أنه يحتاج فيه إلى
استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه ، كما أن النداء موضع يحتاج

(١) الفتاوى ٤٩٦ .

(٢) الحجة ٣ / ٢٣٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٠٧ .

فسيه إلى استعطاف المنادي له من إخبار أو أمر أو نهى ونحو ذلك مما يخاطب به ، وإذا كان كذلك فقد يجوز ألا يريـد: منادي ^(١).

وقد أوضح الكسائي توجيه قراءته بقوله : ما كنت أسمع الأتياخ يقرؤونها إلا بالتخفيف على لية الأمر ^(٢).

وقد طعن النحاس في هذه القراءة ، حيث قال : وهذا موجود في كلام العرب إلا أنه غير معتاد أن يقال : يا قدم زيد ، والقراءة به بعيدة ^(٣). وللتحسين في توجيه الآية قولان :

الأول : أن المنادي مخوف والتقدير : يا هؤلاء أو يا قوم والقول " اسجدوا " أمر ، ويا حرف نداء ، وقد أخذ بهذا الرأي جماعة منهم : قطرب ، والفراء ، والمبرد ، والزجاج ، ولزمخشري ، وابن يعيش ، ومعهم المؤيد .

قال قطرب : المعنى : ألا يا قوم اسجدوا " فحذفت الأسماء وقامت " يا " مقامها ، وكان هذا الحذف في النداء خاصة لأنه موضع حذف التلوين إذا قلت : يا زيد ^(٤). وقال الفراء : وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي والحسن مخففة " ألا يا اسجدوا " على معنى ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فيضمر هؤلاء ويكتفي منها بقوله : " يا " ^(٥).

(١) الحجة ٣ / ٢٣٤ .

(٢) القرطبي ١٣ / ١٨٦ .

(٣) إعراب النحاس ٢ / ٥١٨ .

(٤) حجة القراءات ٥٢٧ .

(٥) معاني القرآن ٢ / ٢٩٠ ، وراجع : إعراب النحاس ٢ / ٥١٨ واكتف =

وجعل ابن مالك جواز حذف المنادي - في الآية - مشروطاً بإيلاء فعل الأمر لأداة النداء ، حيث قال : ومن حذف المنادي المأمور قوله تعالى في قراءة الكسائي " ألا يا اسجدوا " أراد : ألا يا هؤلاء ^(١) . وقد ارتضى هذا التخريج جماعة من المفسرين وأصحاب القراءات فيقول القرطبي : ألا بالتخفيف ، بمعنى : ألا يا هؤلاء اسجدوا ، فأضمر هؤلاء لكفاء بدلالة " يا " عليها ^(٢) .

وأشار مكي بن أبي طالب إلى هذا المعنى فقال : حجة من خفف " ألا " أنه جعله استفهاماً للكلام ، فالتوقف على ما قبل ألا في هذه القراءة حسن ، وجعل ما بعد ألا منادى قد حذف وبقيت " يا " تدل عليه ، وذلك جائز في لغة العرب ^(٣) .

القول الثاني : يرى أصحابه أن " يا " تنبيه وليس في الآية منادى محتوف لأن " يا " ترد في الأمر وتكون للتنبيه كما قال سيبويه ^(٤) .

وأجاز ابن يعيش أن تكون " يا " للتنبيه أيضاً ولا منادى في الآية وقد جمع فيها بين تنبيهين تأكيداً ، لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر ^(٥) .

- ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، وشرح المفصل ٢ / ٢٤ ، والكافية ١ / ١٦٠ -

(١) شواهد التوضيح ٦ ، ٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٩ / ١٤٩ .

(٣) الكشاف ٢ / ١٥٧ ، ١٥٨ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٠٧ .

(٥) شرح المفصل ٢ / ٢٤ .

ولنعم أبو حيان التنطري في هذه الآية وأطال الوقوف أمامها ورفض تساويل التحويين الذين أجازوا حذف المنادي فيها محتجا لذلك بعدم جواز حذفه ؛ لأن الحذف يؤدي إلى حذف جملة النداء وحذف متعلقة ، وفي ذلك يقول : والذي أذهب إليه أن مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست فيه ياء للنداء ^(١) . وحذف المنادي ، لأن المنادي عندي لا يجوز حذفه ؛ لأنه قد حذف الفعل العامل في النداء وانحذف فاعله لحذفه ، ولو حذفست المنادي لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلقة ، وهو المنادي ، فكان ذلك إخلالاً كبيراً ^(٢) . وقد أجاب أبو حيان عن الجمع بين حرفين بمعنى واحد بأن ذلك جائز لاختلافهما ولقصد المبالغة في التوكيد. والمرجح أن تكون " يا " للتنبيه لئلا يؤدي إلى حذف كثير دون بقاء ما يسدل على المحذوف ، ألا ترى أن جملة النداء حذفت ، فلو ادعيت حذف المنادي كإثر الحذف ولم يبق معمول يدل على عامله بخلاف ما إذا جعلتها للتنبيه، وقد يُعارض هذا بأن ياء قبلها حرف تنبيه آخر وهو " ألا " فيعترض عن ذلك بأن جمع بينهما تأكيداً ، قاله السمين ^(٣) .

وحماضي القول أن في دخول حرف النداء على الفعل ثلاثة أوجه :

الأول : أن " يا " للتنبيه لا للنداء ، وجاز اجتماع الحرفين لاختلافهما .

(١) التنزيل والتكميل ١ / ٥٢ .

(٢) البحر المحيط ٧ / ٦٩ .

(٣) الدر المنثور ٨ / ٥٩٨ ، ٥٩٩ .

الثاني : أن "يا" في كل ذلك حرف نداء ، والمندادي محذوف ،
تقديره : يا قوم اسجدوا لله أو يا هؤلاء ، وهذا ما ارتضاه جماعة من
المفسرين وأصحاب القراءات .

الثالث : أنه إن ولى "يا" دعاء أو أمر فهي للنداء والمندادي
محذوف ، وذلك لكثرة وقوع النداء قبل الدعاء والأمر لقوله تعالى :
﴿ يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾^(١). وقوله : ﴿ يَا نُوحُ اهْبِطْ
بِسَلَامٍ ﴾^(٢). ومن الشعر قول ذي الرمة :

ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى

ولا زال منهلاً بحر عاتك القطر^(٣).

ومما جاء في النثر قول القراء : سمعت بعض العرب يقول : ألا يا
أرحمنا ، ألا يا تصنفاً علينا^(٤).

وقال القرطبي : حكى بعضهم سماعاً عن العرب : ألا يا أرحموا ،
ألا يا اصدقوا، يريد : ألا يا قوم أرحموا وصدقوا^(٥).

ولكثرة ما جاء عن العرب شعراً ونثراً أجاز ابن مالك حذف

(١) البقرة ٣٥ .

(٢) هود ٤٨ .

(٣) البيت من الطويل ، وقد ورد في الديوان ٥٥٩ ، والإنصاف ١ / ١٠٠ ،
واللسان "يا" وشرح عمدة الحفاظ ١ / ١١٩ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٢٩٠ .

(٥) القرطبي ١٣ / ١٨٦ .

المنادي إذا كان ما بعده لمراً أو دعاءً . فإن لم يكن بعد أداة للداء لم ير أو دعاء فهي حرف تليبه ^(١) . وهذا هو الأرجح .

حذف المبتدأ :

السننل المودب من حذف المنادي إلى حذف المبتدأ ، فقال : حكى الكسائي عن العرب : حية زور من لم عمرو . وقال هشام : رفع الزور بإضمار : هذا زور ، ونصبه على القطع من الهاء ممكن جائز ، كما قرأ مجاهد ﴿ سُوْرَةُ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ ^(١) . الآية تنصب سورة عند هشام بإضمار : اقرأوا سورة ، وما يقاس على هذا : درهما أعطيتك ، وديناراً أبذلته ، يستقير : خذ ديناراً ؛ لأنه لم يتقدم دليل للمضمر كما دل ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ^(٢) . الآية على : اقرأوا سورة .

وقال الفراء - رحمه الله - لتنصب سورة على الحال من الهاء وقدمت الحال ؛ لأنها لم تكن وحال مكاني معروف لها التكم ، وتأويل أنزلناها سورة ، أنزلناها شريفة رفيعة المنزلة ؛ لأن السورة عندهم المجد والشرف ولهذا العلة سميت سورة القرآن سورة ^(٣) .

يتضمن هذا النص توجيه الرفع والتنصب في زور والاستدلال

(١) التهج ١ / ٣٥ ، وراجع آراء الفراء وشيخه الكسائي للباحث ١٦٦-١٧١ .

(٢) النور ١ ، وراجع هذه القراءة في المحضب ٢ / ٩ ، والبحر ٦ / ٤٢٧ ، ولدر المصون ٨ / ٣٧٨ .

(٣) المطلق ١ .

(٤) اللغات ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، والأزهر ١ / ١٧٠ - ١٧٢ .

بقراءة مجاهد ، وبشيء من التفصيل نقول :

يسرى هشام بن معاوية الضبرير أن زور " خير لمبتدأ محذوف ، تقديره هذا زور ، بمعنى زائر ، وهذا توجيه شديد لا اعترض عليه ، لأن حذف المبتدأ يجوز إذا دل دليل عليه من خلال المقام والسياق ويجوز نصب زور على الهاء من الهاء ، فيقول : ونصبه على القطع من الهاء ممكن جائز ، ومصطلح القطع يعبر به الكوفيون ويعنون به الحال . وقد استعمل الفراء هذا المصطلح كثيراً في معانيه ، وقد يذكر الحال ، ولكن ذكره له قليل ، وقد يستعمل المصطلحين معا ، ومن ذلك ما قاله في قوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(١) . والنصب جائز في غير جعله قطعاً من عليهم ^(٢) .

وفي قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ^(٣) يقول : فإن جعل الكتاب ، خيراً من ذلك ، فتصيب " هدى " على القطع ؛ لأن " هدى " نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبها ؛ لأن النكرة لا تكون دلالة على معرفة ، وإن شئت نصبت " هدى " على القطع من الهاء التي في " فيه " كذلك قلت : لا شك فيه هادياً ^(٤) . في يضع القراء ضابطاً للقطع ، وهو كونه نكرة وصاحبه معرفة ، وهذا ما يعرف بالحال عند البصريين ^(٥) .

(١) الفاتحة ٧ .

(٢) معاني القرآن ٧ / ١ .

(٣) البقرة ٢ .

(٤) معاني القرآن ١٢ / ١ .

(٥) دراسة في النحو الكوفي ٢٤٤ .

ولنصب "زور" على الحالية بتقدير : حيه زوراً وجه مقبول ،
والزور بمعنى الزائر ، ويوحى كلام المؤيد أن يكون "زوراً" منصوباً
على إضمار فعل وهذا غير متفق مع كلام هشام .

ويشكل هشام براءة مجاهد على أن الحال متقدمة وهذا جائز ، قال
المسبرد : واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل
ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير إلا أنها لا تكون إلا نكرة^(١).

وفي توجيه النص في "سورة" على قراءة مجاهد أوجه أخرى ،
منها النص بفعل مقرر غير مفسر بما بعده ، والتقدير : أنزل سورة أو
اقرأ سورة ، والثاني النص على الاشتغال بفعل مضمر يفسره ما بعده
والتقدير : أنزلنا سورة أنزلناها ، والفرق بين الوجهين أن الجملة بعد
سورة في محل نصب على الأول ولا محل لها على الثاني .

الثالث : أنها منصوبة على الإغراء قاله الزمخشري ورده أبو حيان
بأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء .

الرابع : للنصب على الحال من الهاء في أنزلناها والحال المكنى
بجوز أن نتقدم عليه قاله الغراء ، وعلى هذا فالضمير في "أنزلناها" ليس
عائداً على سورة بل على الأحكام ، كأنه قيل : أنزلنا الأحكام سورة من
سور القرآن ، فهذه الأحكام ثابتة بالقرآن بخلاف غيرها فإنه قد ثبت
بالتسنة^(٢) . وعلى هذا فاستدلال هشام بهذه القراءة صحيح ، أما تقدير

(١) المقتضب ٤ / ١٦٨ .

(٢) راجع الدر المنثور ٨ / ٣٧٨ .

الفعل الذي ذكره المؤدب فهو وارد ضمن أوجه الت نصب الجائزة في القراءة ، لكنه لا يتفق مع مراد هشام .

ويعلل المؤدب لتقدير الفعل ، فيقول : وإنما يحسن البناء على المضمر إذا نلت الحال على المنوي ، أو اشترك المخاطب والمخاطب في علمه . بمعنى أن تكون هناك قرينة حالية أو مقالية تدل على المحذوف . يقول المؤدب : وأكثر ما يستعمل - أي الحذف - في الفصول كقوله عز وجل : ﴿ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ استوفت "الرسول" ترفع بإضمار هي رسول ، والبينة رسول ، وبذلك تكون خيراً لمبتدأ محذوف ، ويجوز الرفع أيضاً على البدلية من البينة إما يدل اشتمال وإما كل من كل على سبيل المبالغة ، كأنه جعل للرسول نفس البينة ، وهذا عند البصريين والأوسله قال الكوفيون وأخذ المؤدب برأيهم هنا وحمل عليه قول الله عز وجل ﴿ حِكْمَةً بَالِغَةً ﴾ ^(١) فقال : رفعت الحكمة بإضمار هذه ، ثم ذكر بعد ذلك عشرين وجهاً في إعرابها غير هذا الوجه ^(٢) . منها : الرفع بحمل على " ما " في قوله " ولقد جاءهم من الأنبياء ما فيه مزدجر " وقيل : على القطع من " ما " ويمكن الت نصب على المدح وكذا الرفع ، وإن قيل حكمة بالغة بالخفض على التكرير على الهاء ، وقد ترفع الحكمة على النعت لمزدجر ، وقد يمكن الت نصب على الإغراء بإضمار : افهموا حكمة بالغة ، استعملوا حكمة بالغة ، ويجوز الرفع على الاستئناف بإضمار : هذه ، وغير ذلك ^(٣) .

(١) القصر : ٥ .

(٢) اللغات ٤٩٨ - ٥٠٠ .

(٣) راجع : اللغات ٤٩٩ ، ٥٠٠ .

إضمار الفعل المستعمل إظهار مع الاستفهام

تحدث المؤدب عن ذلك تحت عنوان : حكم فيما يحمل على الفعل المضمر الناصب مع ألف الاستفهام لإتيانها بمعناه في الخطاب ، فإذا عُرِي منها كان البناء على طريقة الخبر واستعمال الرفع منهاج الصواب فقال : فأول ذلك قولهم : أمة حاضراً وقد عطش الناس ؟ أتعنيا وقد فرّ الخلق ؟ أجالساً وقد ارتحل المسكر ؟ ميناه علي : أترى جالسا ، أرى ماءً وقد عطش الناس ؟ أترى أتعنيا ؟ والرفع ممكن بتأويل هذا ماء ، أهنالك أتعلب ؟ أنت جالس^(١) ، قال العجاج :

أطرباً وأنت قُسرِي . . . والدهر بالإنسان فواري^(٢) .
 بناء علي : أتعرب طرباً ، ومثله قول الحطينة في هجاء أمه :
 تتحي فاجلسي مني بعيداً . . . أراح الله منك العالمين^(٣)
 أغرباً لا إذا استودعت سرا . . . وكانونا على المتحدثينا^(٤) .
 تقديره : لتكونين^(٥) . وقال الآخر :

(١) الدقائق ٤٧٤ .

(٢) البيت من الرجز وقد ورد في الديوان ٤٨٠ / ١ ، والكتاب ١٧٠ / ١ ، واللسان: قنسر ، وأما ابن الشجري ٢٩ / ١ ، وشرح المقصل ١٢٣ / ١ ، وشرح جمل الأرجاجي ٣٠٩ / ٢ ، وارتشاف الضرب ١٣٧٠ / ٣ ، والقنصري الشيخ المعجوز .

(٣) البيت من الوافر ، وقد ورد في الديوان ٢٧٧ ، والدقائق ٤٧٤ .

(٤) الدقائق ٤٧٥ .

أعيداً حلّ في شعبي غريباً .^(١) ألوما لا أياك واعترايا^(٢).

لما اللوم والاعتراب فينصيان بإضممار : أتجمع لوما واعترايا وأما العبد ففي نصبه وجهان : النداء : كقولهم : يا رجلاً قصد إلينا أكملك ، وإضممار رفع تبيينه : أنتخر عبداً ، أنتعظم في حال ذنّة^(٣).

وقد ذكر ذلك سيبويه فقال : " وأما ينتصب في الاستفهام في هذا الباب فقولك : ألياًماً يا فلان والناس قعود ، وأجلوساً والناس يفرون ، لا يريد أن يخبر أنه يجلس ، ولا أنه قد جلس وانقضى جلوسه ، ولكنه يخبر أنه في تلك الحال في جلوس وفي قيام "^(٤).

ويقول المبرد تحت عنوان: هذا باب المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة ، وذلك قولك : ألياًماً وقد قعد الناس لم تقل هذا سائلاً ، ولكنك قلته موبخاً منكراً لما هو عليه ، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضممار ، لأن الفعل إنما يضمّر إذا دل عليه دل ، كما أن الاسم لا يضمّر حتى يذكر ، وإنما رأيت في حال قيام في وقت يجب فيه غيره فقلت له منكراً^(٥).

(١) البيت من الوافر ، قاله جرير في ديوانه ٦٥٠ ، وقد ورد في الكتاب ١ / ٧٠ ، والجملة ١٥٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٦٦٤ ، ومعاني ألفراء ٢ / ٢٩٧ ، والارتشاف ٣ / ١٣٧١ ، والتصريح ٢ / ٤٧٥ .

(٢) اللقائى ٤٧٤ ، ٤٧٥ .

(٣) الكتاب ١ / ١٦٩ .

(٤) المختضب ٣ / ٢٢٨ .

ومن هنا يتفق سيبويه والمبرد على أن نحو : ألقائماً وقد قعد الناس
حسب حذف عاملها ، بيد أن الخلاف بينهما في تقدير العامل ، فسيبويه
يقدر العامل من لفظ الوصف أي : ألقوم قائماً، والمبرد يقدر العامل أثبتت
، فيقول : وإن شئت وضعت اسم الفاعل في موضع المصدر ، فقلت :
ألقائماً وقد قعد الناس ، وإنما جاز ذلك لأنه حال ، وللتقدير : أثبتت قائماً ،
فهذا يدل على ذلك المعنى ^(١).

ويعلق السيرافي قللاً : قال المبرد : والقول عندي ما قاله سيبويه :
لأنه قد تكون الحال توكيداً كما يكون المصدر توكيداً.

ويستحق المصنوع مع المبرد في تقدير الفعل فيجعله في بيت جرير
السابق بإضمار : ألتجمع لوماً واعترايا . ويمثل هذا قال في الأمثلة الأولى
التي ورد فيها الاسم الجامد منصوباً في نحو : أماً حاضراً وقد عطش
الناس ؟ أتعسبا وقد فر الخلق ، حيث قدر : أأرى ماءً ، أترى ثعلباً ،
اعتماداً على دلالة الحال .

وقد نسب الرضي إلى سيبويه والمبرد أن الوصف عندهما مفعول
مطلق ، والصفة قائمة مقام المصدر ، والتقدير : ألقوم قياماً ^(٢).

وقد ذكر هذا سيبويه تعليقاً على بيت جرير : حيث قال : يقول :
ألقوم لوماً وأتغترب اعترايا ، وحذف الفعل في هذا الباب : لأنهم جعلوه
بدلاً من اللفظ بالفعل وهو كثير في كلام العرب ^(٣).

(١) المقتضب ٣ / ٢٢٩ .

(٢) شرح الكافية ١ / ١٩٦ .

(٣) الكتاب ١ / ١٧٠ .

وأجاز الميرد أن يكون الوصف مصدرًا جاء على وزن فاعل ورده ابن مالك قائلاً : وما ذهب إليه غير صحيح ؛ لأنه يوافقنا على أن قاعدة ونحوه لا يدل على المصدرية في غير الأمكنة التي ادّعى فيها المصدرية ، فدلائلها عليها في هذه الأمكنة الشراك ومخالفة للاستعمال المجمع عليه ، فلا يقبل مجرد الدعوى ... والذي يدل على أن قاعدة ونحوه ليست بمصادر في الأمكنة المذكورة امتناع مجيئها في الأمكنة الخالصة للمصدرية ، نحو : قدمت قعوداً طويلاً وقعدت قعوداً خائضاً ، فلو جعلت قاعدة في أحد هذه الأمكنة لم يجز ، فدل ذلك على انتفاء مصدريته وثبوت حاليتها ، ولذلك لا يجيئ هذا النوع إلا نكرة ، ولو كان مصدرًا لجاز وقوعه معرفة كما جاز تعريف المصدر ^(١) . قال سيبويه : ومن العرب من ينصب بالآلف واللام من ذلك قوله : الحمد لله ، فينصبها عامة يلي تميم وناس من العرب كثيراً ، وسمعت العرب الموثوق بهم يقولون : العجب لك ^(٢) .

وهذه الصفات عند السيراني حال مؤكدة ، وأما عند سيبويه والميرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر .

قال السيراني : أتأبوا عن المصدر اللززم إضمار ناصبه صفات كعائذاً بك وهنيئاً لك ولقائنا وقد قعد الناس ، وأقاعداً وقد سار الركب . رأى الأكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها

(١) شرح للتسهيل ٢ / ١٩٤ يتصرف .

(٢) الكتاب ١ / ١٦٦ ب ، ١ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ هـ .

الملتزم ، والتقدير : أعوذ وأقوم وأتقعد ، وذهب للمبرد إلى أنها مصادر جاءت على فاعل^(١).

ولم يتعرض سيبويه للرفع في الأمثلة التي أوردتها المؤدب أمام حاضراً ، وأتعلباً ... وأجالتاً ... وأجازة المؤدب قاتلاً : والرفع ممكن بتأويل : أهذا ماء ، أهناك ثعلب ؟ وأنت جالس^(٢) . وأيد ذلك أبو حيان فقال : ولا يبعد جوازُه على تقدير الابتداء وقدر في بيت العجاج : " أطرباً وأنت فتسري " : شأنك طرب^(٣).

ويواصل المؤدب حديثه عن النصب في هذا النوع ، فيقول : وحكى الفراء أن رجلاً من العرب أسر رجلاً فلما أصبح رآه أسود ، فقال : أعيداً سائر الليلة ، تقديره : أراك عيداً ؟ أجدك عيداً^(٤) . كأنه قال : ألا أراكي أسرت عيداً منذ ليلتي . فهذا في كل تعجب خاطبوا صاحبه ، فإن كان يتعجب من شيء ويخاطب غيره أعملوا الفعل فقالوا : أتعلب ورجل يفر منه ؛ لأن هذا خطاب لغير صاحب التعلب^(٥).

قال المؤدب : وأجاز الفراء في القرآن على طريق النحو : ﴿ إِنَّهَا

(١) راجع : الجمع ١ / ١٩٣ ، ١٩٤ ، وشرح المفصل ١ / ١٢٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ١٩٣ .

(٢) اللغات ٤٧٤ .

(٣) الارتشاف ٣ / ١٣٧١ .

(٤) اللغات ٤٧٥ .

(٥) معاني الفراء ٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ .

مَعَ اللَّهِ يَلْ هُمْ قَوْمٌ إِلَهٌ^(١). وكذلك ما بعده مما يوافق لفظه وعلمه ،
وتقديره : أتجعلون مع الله إلهاً ؟ والذي عليه القراء وخطوط المصاحف
من الرفع علمه فعل مضمر بيانه : إله مع الله يخلق ؟ إله مع الله يجعل
الأرض قراراً ؟ إله مع الله يهديكم في ظلمات البر والبحر ؟
ومع في المواضع كلها صلة (إله) ويصلح ارتفاع (إله) بمعنى
على نية : ألع الله ويلكم إله .

إضمار الناصب مع غير الاستفهام

تحدث المؤدب عن ذلك وأبان وجهة نظر البصريين والكوفيين ،
فقال : " وقال مسيبويه : التصيب جائز مع لف الاستفهام وإسقاطها ،
وصوب قول من يقول : قاعدأ علم الله والناس قد قاموا ، غافلاً علم الله ،
والناس قد ارتحلوا^(٢) .

وقد ورد في الكتاب تحت عنوان : " هذا باب ما ينتصب من الأسماء
التي أخذت من الأفعال انتصاب للفعل استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك
قولك : أقائمنا وقد قعد الناس ، وأقاعدأ وقد سار الركب ، وكذلك إن
أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعدأ علم الله وقد سار الركب ،
وقائمأ قد علم الله وقد قعد الناس وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو
حال قعود ، فأراد أن يبينه فكأنه لفظ بقوله : أنقوم قائمأ ، وأنقعد قاعدأ ،
ولكنه حذف استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ

(١) النمل : ٦٠ ، والآيات في المصحف بالرفع " إله مع الله "

(٢) اللغات ٤٧٦ .

بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع ^(١).

وليد البصريون هذه الوجهة بأن الإضممار مع سقوط الألف كالإضممار في قول الرجل إذا أشد شعراً : صادقاً والله ، يعني أشدت شعراً صادقاً ، ومع ذلك لم ينف سيبويه الرفع بيد أنه عده قليلاً فقال : ومن العرب من يقول : صادق والله ، وكلُّ عربي ^(٢).

ورد الكوفيون هذا بأن إضممار الناصب في هذا المعنى مختصر يستعمل عند اتصال المنصوب بناصب يتقدم في كلام سابق يجري مجرى ما يذكر في الكلام الثاني أو يفتني الكلام على أمر تشهد الحال معناه ، ويقرب من قلوب الحضور حتى يكون كالمنظهر ، من ذلك قول القائل إذا رأى الناس مجتمعين لنظر الهلال : الهلال ، يعني أبصروا الهلال أو قد رأوا الهلال ، ومنه قولهم للقادم من سفر : خير مقدم يُبنى على قدمت ؛ لأنه بمنزلة ما ظهر مع خير ، ويقال للقادم من الحج : مبروراً مأجوراً على هذا المعنى ، ومبرور ومأجور على إضممار المثبداً ، ويقول من يرى الرامي قد سددهما : القرطاسين ، يزيد : أصاب القرطاس ومنه : " اللهم ضسبجاً وثنباً " ، معناه : أرسل ^(٣) ، فالحذف في هذا ونحوه لدلالة الحال عليه .

وجعل سيبويه هذا المثل من قبيل الدعاء عليه إذا كان يدعو بذلك

(١) الكتاب ١ / ١٧١ .

(٢) الكتاب ١ / ١٣٧ .

(٣) النفايق ٤٧٧ .

على غم رجل^(١)، أما المبرد فيرى أنه سمع أن هذا دعاء له لا عليه + لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فأقلت الغم ، قال :

ولمّا ما وضعه عليه سيويه فيّنه يرى أنّها من هنا وضيعاً من هذا أ.هـ سيرا في^(٢).

وإذا انتقل الكلام إلى الخبر فالرفع على إضمار مبتدأ ، قال سيويه : ومنه أن ترى الرجل أو تكبر عنه أنه قد أتى أمراً قد فعله فنقول له : أكل هذا بخلا ، أي أتعلم كل هذا بخلا ، وإن شئت رفعت فلم تحمله على الفعل ، ولكّتك تجعله مبتدأ^(٣).

ويرى القراء أن سقوط ألف الاستفهام يعود بالكلام على الرفع فيقال: قائم والداس قد قعدوا ، وجالس والناس قد رحلوا ، وماء كثير ، والناس عطاش ، وتعلب والخلق هراب منه ، وعلة الرفع إضمار مبتدأ : أنت قائم ، هذا ثعلب . ولا يبطل الرفع في هذا الباب مع ألف الاستفهام غير أن النصب يبطل إذا سقطت الألف ، لأنها تأتي بمعنى التعجب والتقدير والتوبيخ فتدل بذلك على الفعل الملوّى ، فإذا سقطت رجع الكلام إلى محض الخبر^(٤) ، ومعنى ذلك جواز الوجهين : الرفع والنصب مع ألف الاستفهام ، والنصب أكثر أما إذا سقطت الألف فيبطل النصب ويرفع

(١) الكتاب ١ / ١٢٩ .

(٢) الكتاب ١ / ١٢٩ .

(٣) السابق نفسه ١ / ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٤) النفاذ ٤٧٦ .

الكلام على إضمار مبتدأ خلافاً لمبنيوه الذي أجاز النصب مع ألف الاستفهام وإسقاطها ولم ينفذ الرفع بيد أنه عدّه قليلاً .

وليد الأحمر للنصب مع سقوط ألف الاستفهام بكلام العرب فقال : وزاد أن للعرب نصبت ثلاثة أحرف من غير الألف وهي : حاملها علم الله ، وحاسبها علم الله وأخذها علم الله ، وهي عنده لا يقلس عليها لأنها شذت عن الباب ، وخالف ما عليه مجراه^(١).

وقد أورد المؤنّب بعد ذلك بعض أقوال العرب عطف فيها الكلام بالواو وجاء النصب فيها على إضمار الفعل ، ومن ذلك : نعم وكرامة ومسرة ، ونعمى عين ، ونعمة عين ، ونعمة عين ، نصبوا على : وأسحك كرامة ، ومثله : لا أفعل ذاك ولا كيدا ولا هما ، يعنون : ولا أكاد كيدا ولا أهم هما ، ومثله كثير . فإن سقطت الواو وأقر ما بعدها على النصب وهو محتمل بيني على الإغراء غير أن النصب مع حضور الواو أكثر في كلامهم وأوضح صواباً ويقول المؤنّب بعد ذلك : وكل هذه المنصوبات التي ذكرتها لا يجوز عند الكوفيين أن يحمل عليها : قاعدة الناس قيام ، لأن المنصوبات التي ذكرت اتصلت بكلام تضمن الناصب وكان كالحاضر مع المنصوب ، ودلت الحال والمشاهدة عليه ، فجرى ذلك مجرى التكلم ، وقاعدة الناس قيام سبيله سبيل الكلام المتبداً ، فمن حيث لا يجوز قائماً أنت وقاعدة عمرو بتقدير يقوم قائماً أنت ويقعد عمرو يسقط : قاعدة الناس قيام على أن المنصوبات التي مضى ذكرها لا

(١) السابق نفسه .

يُحمل عليها ما لم يقل مما علته كملتها^(١).

وقد احتج سيبويه لإجازة : قاعداً والناس قيام بقول الله عز وجل : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾^(٢) ، فقال : وأما قوله عز وجل : ﴿ بَلَى قَادِرِينَ ﴾ فهو على الفعل الذي أظهر ، كأنه قال : بلى جميعاً قادرين ، حدثنا بذلك بونس^(٣) . وكذا احتج بقول الفرزدق :

لم ترني عاهدت ربي وثني . . . لبيس رتاج قائما ومقام

على حلفة لا تشتم الدهر مسلما . . . ولا خارجا من في زور كلام^(٤).

وقال : نصب خارجا بإضمار : ولا يخرج خروجاً لأنه أراد : ولا يخرج فيما استقبل بدليل ذكر عاهدت في البيت الأول ، ولو حملة على أنه نفى شيئاً هو فيه ولم يرد أن يحمله على عاهدت لجاز^(٥) . فـ خارجا عند سيبويه مصدر حذف عامله وهو منصوب على المفعولية المطلقة والأصل : لا يخرج خروجاً .

وقد ردّ الفراء - رحمه الله - هذا وقال : يلزم من نصب قادرين

(١) التفائق ٤٨١ .

(٢) القياس ٤ .

(٣) فالنصب عنده على الحالية . الكتاب ١ / ١٧٣ .

(٤) البيتان من الطويل ، وقد وردا في التبيان ٧٦٩ ، والكتاب ١ / ١٧٣ ،

وشرح شواهد التنافية ٧٢ ، ومعاني الفراء ٣ / ٢٠٨ ، والكامل ١ / ٧٠ .

والمغني ٥٢٩ .

(٥) الكتاب ١ / ١٧٤ .

بإضمار نقدر قادرين أن يجيز : قائما عيذ الله بنية يقوم قائما عبد الله ، وما تكلمت العرب بهذا قط ولا وجه له من الصواب . وقال الفراء : في نصب " قادرين " وجهان : للنصب على الخروج من تجمع كأنك قلت في الكلام : أُنصب أن لن نقوى عليك بلى قادرين على أقوى منك . يريد : بلى نقوى قادرين . النصب على تقدير : نجعلها قادرين للتضمير الذي في نجس . ويقصد بالخروج النصب على الخلاف أو الصرف ويعني بذلك مخالفة اللفظ المتأخر للفظ المتقدم في أحكامه ، وهذا مصطلح خص به .

قال الفراء . ولو كانت رفعا على الاستئناف ، أي بلى نحن قادرين على أكثر من ذا كان صوابا . ورد قول الفرزدق الذي احتج به سيبويه قائلا : وقول الناس : بلى نُفَرِّدُ ، فلما صرفت إلى قادرين نصبت خطأ ؛ لأن الفعل لا ينصب بتحويله من يفعل إلى فاعل ، ألا ترى أنك تقول : أتقوم إلينا ، فإن حولتها إلى فاعل قلت : أقائم ، وكان خطأ أن تقول : أقائم أنت إلينا ؟ وقد كانوا يحتجون بقول الفرزدق :

على قسم لا أئتم الدهر مئثما . . ولا خارجا

فقالوا : إنما أراد : لا أئتم ولا يخرج ، فلما صرفها إلى خارج نصبتها وإنما نصب خارجا ؛ لأنه أراد عاهدت ربي لا شائما أحدا ولا خارجا من في زور كلام^(١).

فقوله : لا شائما ولا خارجا جالان عنده العامل فريهما : عاهدت . وجملته لا أئتم " في موضع نصب . وعلى قول سيبويه جواب القسم

(١) معاني القرآن ٣ / ٢٠٨ .

لقوليه : عاهدت ، وقوله : ولا خارجاً ، بتقدير : ولا يخرج خروجاً معطوفاً على جواب القسم وجعل خارجاً في موضع خروجاً كأنه قال : حلفت بعهد الله لا ألتئم الدهر مسلماً ولا يخرج من في زور كلام ، فلا ألتئم ولا يخرج هما جواب القسم فيما يستقبل من الأوقات .

قال المبرد : وقوله " ولا خارجاً " إنما وضع اسم الفاعل في موضع المصدر ، أراد : لا ألتئم الدهر مسلماً ، ولا يخرج خروجاً من في زور كلام لأنه على ذا أقسم ، والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل ، يقال : ماء غور ، أي غائر . ويقال : رجل عدل ، أي : عادل^(١).

وقسر المبرد قول عيسى بن عمر إن " خارجاً " معطوفة على الجملة الحالية وهي " لا ألتئم " حيث قال : وكان عيسى بن عمر يقول : إنما قوله : لا ألتئم " حال ، فأراد : عاهدت ربي في هذه الحال وأنا غير شائم ولا خارج من في زور كلام ، ولم ينكر الذي عاهد عليه أ.هـ^(٢).

والفعل المستقل يكون في معنى الحال ، كقوله : جاء زيد بضحك وجعل العامل في الحال على مذهب عيسى بن عمر : عاهدت ، كأنه قال : عاهدت ربي لا شائماً الدهر ، والمعنى : موجبا على نفسي ذلك ومقدراً ذلك ، كذا شرح المبرد والزجاج قول عيسى بن عمر .

قال السيرافي : وكلام سيبويه الذي حكاه عن عيسى بخلافه ، وهو قوله : لأنه لم يكن يحمله على " عاهدت " وإذا لم يكن العامل في الحال

(١) الكامل ١ / ٧١ . ط مكتبة المعارف .

(٢) السابق نفسه .

عاهدت ، كأن عاهلتها : ألم ترني ، كأنه قال : ألم ترني لا شائما مسلماً ولا خارجاً من في زور كلام ، وهذا الوجه ذكره أبو بكر ميرمان .

وأعجب الرضوي بهذا فقال : وهذا يعجبني ؛ لأن عاهدت في موضع المفعول الثاني ، فقد تم المفعولان بعاهدت ^(١) .

وليد ابن هشام قول سيبويه فقال : والذي عليه المحققون أن خارجاً مفعول مطلق ، والأصل : ولا يخرج خروجاً ، ثم حذف الفعل وأنتاب الوصف عن المصدر ^(٢) .

واحتج بعض الكوفيين لإجازة : أقاعداً والناس قياماً وإبطال قاعدة الناس قيام بأن الفعل يصلح إضماره مع ألف الاستقيام ؛ لأن الاستقيام مخصوص كما خص به الشرط في قوله هل أزررك ، ينوي به : هل تزورني أزررك . فحزل تزورني ومثله إن أزرر إن يعني به : إن تزورني أزررك فأمسك عن ذكر تزورني واقتصر على الجواب ، فلما عرف هذا في المكائين احتملت الألف من الإضمار معها ما احتملته هل في بابها ، وكان المعاري من الألف لاحظ له في النصب كما لاحظ للمبتدأ والخبر فسيه ، حين لا يقال : عبد الله قائماً ، وقائماً عبد الله غير أن هل لم يقع مكان الألف في ذا المعنى ، لأنه موضح توضيح وتعجب وتعجيب قاله المؤذّب ^(٣) .

(١) شرح شواهد الشافية ٧٤ .

(٢) المعنى ٥٢٩ تح قبارة وغيره .

(٣) التذائق ٤٨٤ .

” إضمار كان مع اسمها بعد إن ”

تحدث المؤنّب عن ذلك تحت عنوان : حكم فيما يستعمل مع أن ، وإن ، ولدن ، من النصب بالمضمرات وما يعنى بيناته الكلام عن التأثير في الألفاظ المستعملات ” فقال :

من ذلك ” الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر ” والمرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجر ، وإن سيفاً فسيفاً ^(١).

وقد ذكر سيبويه هذا في كتابه تحت عنوان : هذا باب ما يضم فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف ^(٢).

ويبيّن المؤنّب الأوجه الإعرابية الجائزة فيما أوردته فيقول : مبنى النصب : إن كان عملهم خيراً فيكون جزاؤهم خيراً ، وإن كان الذي قتل به خنجراً فيكون الذي يُقتل به خنجراً ، وخيراً خير يكون ، وكذلك خنجراً وسيفاً ^(٣).

والمحذوف في هذا الوجه هو كان مع اسمها وهذا هو الوجه الأول عنده ، وذكر الثاني فقال : ويصلح أن يقال : إن خيراً فخير وإن خنجراً فخنجر ، بنية : إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير ، وإن كان الذي يقتل به خنجراً ، فالذي يُقتل به خنجر ، فراجع خير الثاني مبتدأ مضمر بعد الفاء ؛ لأنها معلّم للاستدراك حين يقال : إن تزورني فلك الفضل ، وإن

(١) النفاثي ٤٨٦ .

(٢) الكتاب ١ / ١٣٠ ب ، ٢٥٨ هـ .

(٣) النفاثي ٤٨٦ .

تقصدي فأتت البار' المتكرم^(١).

وهذا الوجه هو أرجح الأوجه التي ذكرت في توجيه هذا القول ؛ لأن فسيه إضماراً لكان مع اسمها بعد إن ، وكذا إضماراً للمبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد ، أما الوجه الأول الذي ذكره المؤنّب فيتوسط بين القوة والضعف .

وإذا كانت الفاء للاستئناف فالوجه أن يرفع ما بعدها ، فلم جاز التصب في قولهم : " فخيراً " ؟ يجيب المؤنّب عن ذلك قائلاً : وإنما جوز التصب بعدها لأنها ظهرت ظهور حرف العطف فتشبه المتطوق به أثرها بالمنسوق على ما يتقدمه^(٢).

وقد قال سيبويه : شبه بخير المبتدأ وإن كان لا يشبه من جميع الجهات^(٣). والأول ترجمه أحمد بن يحيى عن الفراء ، وهما متقاربان^(٤).

ويصل المؤنّب إلى الوجه الثالث الجائز في القول السابق فيقول : " ويمكن أن يقال : إن خير' فخير' ، وإن كان فيما يقتل به خلج فبالذي يقتل به خنجر " ^(٥).

وهذا الوجه مثل الأول في التوسط بين القوة والضعف .

(١) التفائق ٤٨٦ .

(٢) التفائق ٤٨٦ .

(٣) الكتاب ١ / ١٣٠ .

(٤) التفائق ٤٨٦ .

(٥) الكتاب ١ / ١٣٠ .

قال الثلوثين : إنهما متكافئان يعني علي حد سواء .

وقال ابن عصفور : إن رفعهما أحسن من نصبهما (١).

ويترك المؤنث الوجه الرابع المتمثل في رفع الأول ونصب الثاني :
 " إن خيرٌ فخييراً ؛ لأنه أضعف الأوجه ، ولذا عدّه مستحيلاً فقال :
 والمستحيل في ذا الباب أن ينصب ما بعد الفاء الذي قبلها مرفوع ؛ لأن
 ذلك يطل مذهبها من العطف والانتناف (٢).

وقد تطرق الضعف إلى هذا الوجه من قبل أن فيه حذفاً لكان
 وخبرها بعد إن ، وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد
 . ولذا لم يتكرر سيبويه هذا الوجه وذكر الأوجه الأخرى ، وهي إن خيراً
 فخيرٌ ، وإن خيراً فخييراً ، وإن خيرٌ فخيرٌ (٣).

وأول من مسئّل بهذا الأثر سيبويه ، ولم يقل أكثر النحويين إنه
 حديث ولكن قالوا : فمن ذلك قولهم ، أو ذلك قولك أو مثلٌ ، أو نحوٌ ،
 وما أشبه ذلك من الألفاظ التي تستعمل قبل الأمثلة ، بيد أن ابن مالك
 رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - في شواهد التوضيح وشرح
 الكافية الشافعية وتابعه ابن هشام في شرح الشذور فرفعه للنبي - صلى
 الله عليه وسلم - ولم يرفعه في أوضح المسالك ، وإنما جاء فيه : وقولهم

(١) راجع : الارتشاف ٢ / ٩٨ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٣٠٨ ، وحاشية
 الصبان ١ / ٢٤٣ ، والتصريح ١ / ٦٣٠ .

(٢) اللغات ٤٨٧ .

(٣) راجع الكتاب ١ / ١٣٠ ، ١٣١ .

"الناس مجزيون ... " وجاء في حاشية الصبان . قال القليوبي : المرء مجزي بعمله ليس حديثاً وإن صح معناه ^(١).

وأعجب من النحويين الذين قصروا استشهادهم على حذف كان من اسمها وبقاء خبرها على هذا الأثر الذي لم يثبت رفعه للنبي - صلى الله عليه وسلم - مع ورود ذلك في كتب الأحاديث المعتمدة ، ومن ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - من حديث سعد بن عبيد (مولى عبد الرحمن بن أدهر) : " لا يتمنى أحدكم الموت إما محسناً قلعله يزداد ، وإما مسيئاً قلعله يستعقب " ^(٢).

قال ابن حجر : قوله : لا يتمنى : كذا للأكثر بلفظ النفي والمراد به النهي ، أو هو للنهي ، ولشيعت الفتحة ^(٣).

ومعنى يستعقب ، أي : يسترضى الله بالإفلاخ والاستغفار والاستعتاب : طلب الإعتاب ، والهمزة للإزالة . قال الكرماني : وهو مما جاء على غير القياس إذ الاستفعال يبنى من الثلاثي لا من المزيد فيه . وفي عمدة القارئ : إما محسناً تقديره : إما أن يكون محسناً ، وكذا التقدير في قوله

(١) راجع : شواهد التوضيح ٧١ ، وشرح الكافية الشافية ٤١٨ ، وحاشية المصنّان ٢٤٢ / ١ ، وأمالى ابن السجري ٩٥ / ٢ ، وشرح شذور الذهب ١٨٧ ، أوضح المسالك ٢٦١ / ١ .

(٢) صحيح البخاري كتاب التمني - باب ما يكره من التمني ١٣٠ / ٨ ، والسير فقيت ٢٨٤ .

(٣) فتح الباري ١٣ / ٢٢١ .

وإيا مسيئاً ، ووقع في رواية أحمد بالرفع فيهما وهو الأصل^(١) . وهناك حديث آخر ورد عن الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في هذا المجال وهو " من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار ، وحرم عليه الجنة " فقال له رجل : وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله ؟ قال وإن قضيباً من أراك^(٢) . فـ " قضيباً " خبر كان المحذوفة مع اسمها ، ويصح إعرابه مفعولاً لفعل محذوف تقديره : وإن اقتطع قضيباً . وهكذا فكل ما أورده النحويون على أنه حديث يحتاج إلى معاودة نظر وتثبت .

ونعود إلى كلام المؤنب لتكمل معه ما أورده في هذا القول الناس مجزيون بأعمالهم ... إلخ . ونثير سؤالاً وهو : هل يشترط في المضمير أن يكون من لفظ الكون ؟ وهل يمكن عد كان تامة ؟
يجيب المؤنب عن الشق الأول من السؤال ، فيقول : ولو أضمر في النصيب غير الكون ما لا يخل بالمعنى لساغ ذلك واستقام حين يقدر : إن يفعلوا خيراً لكم ، إن يستعملوا في القتل خنجراً .
أما الشق الثاني فأجازه سيويه فقال : ويجوز أيضاً على قوله إن وقع حق وإن وقع باطل^(٣) . وذكره المؤنب من خلال كلام الفراء فقال :

(١) السير الحديث ٢٨٤ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الإيمان باب من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة ١ / ١٢٢ .

(٣) الكتاب ١ / ١٣١ تطبيقاً على بيت النعمان : قد قيل ذلك إن حقاً .. إلخ .

وقد قال الفراء في : "لنا عند الله عذابا ، فإن وفاء وإحسانا فهو أحب إلينا " بنصب الوفاء والإحسان ويرفعان . مبنى النصب على : فإن يفعل فساء وإحسانا ، فإن كان فعله وفاء وإحسانا . وطريق الرفع فإن كان فيما يأتي وفاء وإحسان ، ويستدل على ذلك بقول النعمان بن المنذر : قد قيل ذلك إن حقا وإن كذبا . فما اعتذارك من شيء إذا قيل^(١) .

فإن نصب " حقا " و " كذبا " بتقدير : إن يكن القول حقا ، ورفعهما بنسبة إن كان فيه حق أو كذب ، وإن شرط جوابه ما تقدم ، والفاء في " فما " ليست جواب شرط ، لكنها تصل خيرا بعدها بكلام قبلها ، فهو جائز على مذهبي الفراء وسيبويه ، وإن كانت إما غير شرط فإنها مبنية على " إما " في التخيير وحقا وكذبا ينصبان على الحال من ذلك ، وتقدر إن تقدير قد قيل ذلك حقا أو كذبا كما يقدر : لأنصرك إن ظالما وإن مظلوما أي : لأنصرك إما ظالما وإما مظلوما ، وتحصيل المعنى : لأنصرك ظالما أو مظلوما ، فهو جائز عند الفراء ضعيف عند سيبويه ؛ لأنه لا يجيز مجيء إن بمعنى إما خلافا للفراء^(٢) .

ويجوز أن تستعمل كان تامة في نحو هذا ، ولذا قال سيبويه " ويجوز أيضا على قوله : إن وقع حق وإن وقع باطل ، ومن ذلك قول الله

(١) التعلق ٤٨٧ .

(٢) البيت من البيهقي قاله النعمان بن المنذر ، وقد ورد في الكتاب ١ / ١٣١ ، والظاهر ٢ / ١٨٩ ، وشرح المفصل ٨ / ١٠١ .

عز وجل : " وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة " (١). ومثل ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم : إن لا خطية " فلا آفة " (٢). أي : إن لا تكن له في الناس خطيئة فإني غير الآفة (٣).

فقال سيبويه في هذا المثل : إن كانت الخطيئة غير الآفة رفعت بمعنى : إلا تكن في الناس له خطيئة ، فإني لا أؤ في التقرب من قلبه ، وإن كانت الخطيئة هي الآفة وكلتاها للمتكلمة فلا يجوز في الخطيئة إلا التخصيب ، يستأويل : إلا أكن خطيئة (٤). فذهب سيبويه إلى أن الرفع بإضمار : إلا أنا خطيئة ، لأن إن لا تبدأ الأسماء بعدها في قوله : ويحتمل هذا المثل عند الكوفيين وجوها منها :

١- نصب خطيئة وآفة ، بتقدير : إن لا أكن فأكون آفة والفاء في الشرط تشبه حرف العطف .

٢- رفع خطيئة على لكون المضمرة وإضمار مبتدأ لآفة ، والتقدير : إلا تكن خطيئة فأنا آفة ، لأن ما بعدها الفاء في الجواب محكوم عليه

(١) البقرة ٢٨٠ .

(٢) الخطيئة : المرأة تخطي عند زوجها وتصير ذا مكانة وإعزاز غير آفة ، أي غير مقصرة فيما يلزمها لزوجها ، وقيل معناه إن أخطأتك الخطوة فيما تتطلب فلا تأل أن تتوعد إلى الناس لعلك تبرك بعض ما تريد . راجع : اللسان (خطا) ومجمع الأمثال ١ / ٣٠ .

(٣) الكتاب ١ / ١٣١ .

(٤) الكتاب ١ / ١٣١ بتصريف .

بالاستئناف .

٣- رفع خطية بإضمار أنا من أجل لا ، والتقدير : إلا أنا خطية فلا آتية . ورد هذا سيبويه وأجازه للفراء ^(١) .

واستضعف الرضي تقدير كان التامة قائلاً : إن ذلك يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف إلا كثير الاستعمال للتخفيف ، وتكون الشهرة دالة على المحذوف ^(٢) . ولم يشر المؤتب إلى حذف كان الناقصة بعد إذن كما ذكر في عنوان هذا الباب .

- التعاون بين إن وإما .

حكى الفراء عن العرب إجازة حمل إن على إما ، ولذا أجاز في بيت النعمان بن المنذر السابق : قيل ذلك إن حقا ... أن تكون إن بمعنى " إما " وينصب ما بعدها على الحالية ، وجعل سيبويه حمل إن على إما مقصوراً على الشعر ، فقال : " وأما قول الشاعر :

لقد كذبتك نفسك فأكذبتُها . فإن جزعا وإن إجمال صير ^(٣) .

فهذا على إما وليس على إن الجزاء ، وليس كقولك : إن حقاً وإن كذباً ، فهذا على إما محمول ، ألا ترى أنك تخطئ الفاء ولو كان على إن الجزاء

(١) النفاث ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، وراجع ارتشاف الضرب ٣ / ١١٩٠ .

(٢) شرح الكافية ١ / ١٥٢ .

(٣) البيت من الوافر قاله نريد بن الصمة في ديوانه ٦٨ وورد في الكتاب ١ / ١٣٥ ، والنفاث ٤٨٧ ، وشرح المفصل ٨ / ١٠١ ، الجني الداني ٥٤٣ .

وقد استقبلت الكلام لأحتج إلى الجواب ، فليس قوله : فإن جزعا كقوله :
 إن حقاً وإن كذباً ، وقال الأعمى في تعليقه على البيت : المعنى إما جزعا
 وإما إجمالاً ، فحذف " ما " من إما ضرورة ، ولا يجوز أن يكون إن هنا
 شرطاً لموقع لقاء قبلها ، فلو كانت شرطاً لكانت مستأنفاً لا جواب له لمنع
 اللقاء أن يكون جوابه فيما قبله ^(١) . وأجاز سيبويه الرفع بعد إما على الابتداء
 ، فقال : ولو قلت : فإن جزع وإن إجمال صير كان جائزاً كذلك قلت : قبلما
 أسري جزع وإما إجمال صير .. ولا يجوز طرح " ما " من إما إلا في
 الشعر ^(٢) . ومنع أصحاب سيبويه أن تكون " إن " في بيت دريد شرطية
 لدخول حروف العطف عليها وهو يمنع تقدم الجواب عليها ولذا حملت في
 البيت على إما . وردت على ذلك بأن دخول لقاء على إن لا يزيل عنها تأويل
 للشرط ومعنى الابتداء به وإن يكون الجواب مقترناً بعدها بدل عليه ويكفي
 منه الذي قبلها كما يقول القائل : قد أحسنت إليك ، وإن كنت أعلم أنك لا
 تشكر الإحسان ، فإن شرط جوابه بعده بدل عليه ما قبله ، ولا يطل حرف
 العطف ما يبني الكلام عليه من الاكتفاء بالمقدم من المؤخر ^(٣) .

وقد قال سيبويه في قول الشاعر :

سقتك الرواعد من صيف .. وإن من خريف قلن بعدما ^(٤) .

(١) الكتاب ١ / ١٣٥ .

(٢) السابق نفسه .

(٣) التلخيص ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(٤) البيت من المنقارب ، قاله الفهرست بن ثوبان في ديوانه ١٠٤ ، وقد ورد في الكتاب

١ / ١٣٥ ، والأثرية ٥٦ ، وشرح المفصل ٨ / ١٠٢ ، والجنى الثاني ٥٣٤ .

إنَّ إنَّ معناها إما لدخول حرف العطف ، وأن الشرط يمثل
بحضوره ، ومخالفوه يصححون لها تأويل الشرط على الترتيب المتقدم^(١).

قال الهروي : والموضع السادس :

تكون إنَّ بمعنى " إما " قال النمر بن تولب :

سقته الرواعد من صيِّف . . وإن من خريف قلن يعدمنا

قال سيبويه : يريد وإما من خريف وحذف " ما " لضرورة الشعر^(٢)
، يصف وعلاً - والوعل هو نيس الجبل - وايتداؤه :

فلنسو أن من حنقه ناجيا

والصيّف : مطر الصيف ، والمعنى : سقته الرواعد من مطر
الصيف ، وأما في الخريف فلن يعدم السقي أيضاً .

قال الأصمعي : إن هاهنا بمعنى الجزاء ، أراد : وإن سقته من
خريف قلن يعدم الري وبه أخذ المبرد ، وقال : لأن إما تكون مكرره ،
وهي هاهنا غير مكررة ، والدليل على قول سيبويه أنه وصفه بالخصب
وأنه لا يعدم الري^(٣).

ويجيب في قول الأصمعي أنه يعدم الري لأنه قال : وإن سقته من
خريف قلن يعدم الري ، فكأنه يعدم الري إن لم يسقه الخريف .

(١) اللغات ٤٨٩ .

(٢) للكتاب ١ / ١٣٥ .

(٣) الأزهية ٥٧ ، وشرح المفصل ٨ / ١٠٢ .

وقدر المبرد حذف " ما " لضرورة الشعر - كما قال سيبويه - من الغلط فقال : " ما " لا يجوز إلغاؤها " إلا في غاية من الضرورة ولا يجوز أن يحمل الكلام على الضرورة ما وجد عنه متوحة مع أن إما يلزمها أن تكون مكررة وهنا جاءت مرة واحدة ، ثم أضاف قائلاً : لو قلت : ضربت إما زيدا لم يجز ؛ لأن المعنى إما هذا وإما هذا ، وصحة محمله على ما ذهب إليه الأصمعي أنها إن الجزائية ، والرد : وإن سقته من خريف فلن بعدم الرى ولم يحتج إلى ذكر سقته مرة ثانية لقوله : سقته للرواد من صيف ، كأنه اكتفى بذكره مرة واحدة .

ولا يبعد ما قاله سيبويه وإن كان الأول أظهر فيكون اكتفى بـ " إما " مرة واحدة وحذف بعضها كأنه حملها على " أو " ضرورة ، وتكون الفاء عاطفة جملة على جملة ، وعلى القول الأول جواب الشرط ^(١).

ونكتير سيبويه في البيت أولى لما فيه من عموم الرى في كل وقت من صيف وخريف ، ولا يصح هذا على قول الأصمعي وغيره لأنهم جعلوا ربه لسقى الخريف له خاصة . وقول يزيد بن الصمة :
لقد كذبتك فإن جزعا وإن إجمال صبر ^(٢).

حمله سيبويه على " إما " ولم يحمله على الجزاء ؛ لأنها لو جعلت للجزاء لاحتج إلى جواب ، والقاء تمنع من ذلك ^(٣).

(١) شرح المفصل ٨ / ١٠٢ .

(٢) سبق هذا

(٣) الكتاب ١ / ١٣٥ .

وقال غير سيويوه : هو على إن التي للجزاء ، والجواب محذوف ،
كأنه قال : إن كان جزءا شقيت به ، وإن كان إجمال صبر سعدت به^(١).

ويضيف الهروي في موضع آخر من مواضع " إما " قائلا : تكون
إما جزءا بمعنى إن وتكون " ما " زائدة للتوكيد وهي في الشك والتخيير
حرف واحد ، وفي الجزء تكون مركبة من إن و " ما " فهي في التقدير
حرفان^(٢).

والفراء وأصحابه يحملون إن وإن على " إما و إما " في التخيير
ويعربون ما بعدها بالمذكور قبلهما في الفصيح من الكلام والساير من
الشعر ، وتذا يجيزون في نحو : لأصبرك إن ظالما وإن مظلوما للنصب
بفعل مضمر بعد إن إن كانت شرطا ، ولا يجوز الرفع في الظالم ،
والمظلوم ، والكلام شرط ؛ لأن إن لا يتفك من الفعل ، ولا يخلو من
طلبه ، والفعل الذي لا يستغنى عنه هو الناصب للظالم ، والمظلوم .

وتلخيصه : لأصبرك إن كنت ظالما أو مظلوما ، ولا يجوز إن
ظالم أو مظلوم ، على تقدير : إن أنت ظالم ؛ لأن إن موضوعة على
الفعل ومعقودة به وليس دلالتها على الأسماء ، والفعل ضمير بعدها
لحاجتها إليه والاسم لا يضمير معها لغائه عنه^(٣). وجعل الفراء لـ " ما "

حالتان :

اتصال واستئناف ؛ فإن نصب ما بعدها كان الكلام متصلا ، وإن

(١) الأثرية ٥٧ ، ٥٨ .

(٢) السابق نفسه ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٣) النقائض ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

رفع فعلى الاستئناف ، وذلك نحو : كان عبد الله إما كثيراً ماله ، وإما عريضا جاهة ، وكسان عبيد الله إما كثير ماله ، وإما عريض جاهة ، فالنصب على تقدير كان عبد الله كثيراً ماله وعريضا جاهة ، والرفع بتأويل الاستئناف لإما ، وأن كثيراً قطعتة إما عن التعرّب الأول لرفعه بما بعده ^(١).

ولم يعد الفارسي "إما" في حروف العطف لتكرارها ، ودخول حرف العطف عليها وحرف العطف لا يدخل على مثله .
وأخرجها ابن السراج من حروف العطف كذلك ؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ^(٢).

الفصل بين إن الشرطية والفعل :

يقول المؤيد : اتفق الكوفيون والبصريون على حاجة إن إلى الفعل وصحة تقديره معها غير أنهم اختلفوا في نأى الفعل عنها وتراخيه معها . فقال البصريون : إن لا تأتي الأسماء بعدها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل وقال الكوفيون : الفعل الذي يطلبه إن يحتمل حالين : حال اتصال بها ، وحال بُعْد عنها ، إذا لم يخرج عن جملتها ، ولم يتفصل عن الالتباس بها ولم يفصل بينه وبينها ما يخرجها عن أحكامها . واحتج الكوفيون لمذهبهم بقوله عز وجل : ﴿ إِنَّ أَمْرًا هَٰذَا ﴾ ^(٣) ، تأويله : إن هلك امرؤ

(١) معاني الفراء ٢ / ١٥٨ ، والذائق ٤٩١ .

(٢) شرح المفصل ٨ / ١٠٢ .

(٣) النساء ١٧٦ .

، ويأن بعض العرب قال : إن امرؤ يهلك ، بجزم يهلك كالملاصق ، وإن وقعت تفرقة وعرض عارض وحال حائل .

واحتج البصريون بأن الكلام مبني على : إن يهلك امرؤ يهلك ، وإن هلك ، فالأول مضمر مع إن ، والثاني مفسر ومترجم وكاشف للنية المقصود لها ^(١).

وهكذا يعرض لنا المؤلف من خلال هذا النص وجهة نظر البصريين والكوفيين في وقوع الاسم المرفوع بعد إن الشرطية دون ترجيح . فالبصريون لا يجيزون أن يلي " إن " اسم يكون مبتدأ خلافاً للكوفيين القائلين بجواز ذلك ، ولذا أول البصريون ما ورد مخالفاً لقواعدهم تأويلاً يتفق معها ، فالمرفوع بعد إن عند البصريين فاعل لفعل محذوف خبره للفعل المذكور ، وعند الكوفيين مرفوع على الابتداء ، وحكى عن الأخفش أو بالفعل المذكور دون تقدير فعل ^(٢).

قال الزجاج : ومن حذف الفعل قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ^(٣)، أي : إن استجارك أحد ^(٤). ونقل عنه أنه خطأ مذهب الكوفيين بقوله : ومن زعم أنه يرفع أحد بالابتداء فقد أخطأ ؛ لأن " إن " للجزاء لا يستغنى مما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده ^(٥).

(١) التفليق ٤٨٩ ، ٤٩٠ .

(٢) راجع الإحصاف ٢ / ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٣) التوبة ٦ .

(٤) إعراب القرآن ١ / ٣٧ .

(٥) مجمع البيان للميرسي ١٠ / ١٥ دار مكتبة الحياة - بيروت ١٩٦٦م

وواقفه الزمخشري فقال : أحد مرتفع بفعل الشرط مضمراً يفسر الظاهر تقديره وإن استجارك أحد استجارك ، ولا يرتفع بالابتداء لأن إن من عوامل الأفعال لا تدخل على غيره ^(١).

وقال ابن الأثيري : ارتفع أحد بفعل مقدر دل عليه الظاهر وتقديره : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك ؛ لأن إن أم حروف الشرط فالتضمت الفعل فوجب تقديره فارتفع الاسم بعده ؛ لأنه فاعله ^(٢).

واختار هذا التأويل العكبري ، وابن يعيش ^(٣) ، وعدّ ابن الحاجب مذهب الكوفيين شاذاً ، وأيد رأي جمهور النحاة فقال : وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي " إن " وما تضمن معناه من الأسماء أن يكون ماضمياً سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً أو منصوباً ، فإن كان ذلك الاسم مرفوعاً فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمّر يفسره ذلك الفعل الظاهر ، ولا يجوز كونه مبتدأ لامتناع إن زيد لقينه إلا ما حكى الكوفيون في الشاذ ^(٤). ونقل السيوطي عن ابن مالك أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب وجعل منه في شرح الكافية قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ وعند ابن هشام وابن عقيل أن الجملة التي تلي إن يجب أن تكون فعلية ^(٥).

(١) اكتشاف ٢ / ١٧٥ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ١ / ٢٩٤ .

(٣) إملأه ما من به الرحمن ٢ / ١١ ، وشرح المفصل ٩ / ٩ ، ١٠ .

(٤) شرح الكافية ٢ / ٢٥٥ .

(٥) جمع الهوامع ٢ / ٦٢ .

والسراج من ذلك عندي ما ذهب إليه الكوفيون من رفع ما بعد إن بالابتداء وما بعده الخبر ؛ لأنه أقل تكلفاً فضلاً عن أنه يخلصنا عن التكلف الذي يوجبنا إليه الاشتغال . ويؤيد هذا السماع الوارد في القرآن الكريم ما ذكره المؤيد من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ امْرَأَتَكَ ﴾ ، ﴿ وَإِنَّ امْرَأَةً خَافَتْ ﴾ وقوله تعالى ﴿ وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ومن النثر ما ورد في مجمع الأمثال :

" إِنْ كَتَبْتُ نَجْسِي فَصَدَّقَ أَخْلُقُ " (١) . يعني إن نجي كتب فصنق لأجدر وأولى بالنتيجة .

ومن أدلة القياس التي اعتمد عليها الكوفيون في جواز مجيء الجملة الاسمية بعد إن قولهم : إنما جوزنا تقديم المرفوع مع إن خاصة وعملها فسي فعل للشرط مع الفعل ؛ لأنها الأصل في باب الجزاء فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها (٢) .

وهذا الذي أثبتته الكوفيون ورد عند سيبويه فقال تحت عنوان : هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل : وأعلم أن حروف الجزاء يفتح أن نتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال ، ويجوز الفرق في الكلام في " إن " إذا لم تجزم في اللفظ ، وإنما جاز الفصل ، ولم يشبه " لم " لأن " لم " لا يقع بعدها فعل ، وإنما جاز هذا في إن لأنها أصل الجزاء ، ولا تفارقه ، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا : إن خيراً فخير ، وإن

(١) مجمع الأمثال ١ / ١١٩ .

(٢) الإنصاف ٢ / ٦١٦ .

شراً فشر" ، وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام لأنها ليست كـ **إن** ^(١) .

ويؤكد السيوطي قول سيبويه فيقول : تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله والتفسير بعده مع **غير إن** من الأدوات ضرورة ، وشائع وقوع ذلك مع **إن** وحدها ، واختصت بذلك لأنها أم الباب ^(٢) .

ونخلص من هذا أنه لا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز أن يلي أداة الشرط اسم بيد أن الخلاف بينهما في إعراب ذلك الاسم فهو فاعل لمحذوف ينسره المذكور عند البصريين ، ومرفوع على الابتداء أو بسالفعل المذكور دون حاجة إلى تقدير فعل عند الكوفيين وحكى عند الأخفش الرفع على الابتداء . والراجح كما ذكرت مذهب الكوفيين .

وأخبر دعواتنا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم .



(١) الكتاب ١ / ٤٥٦ - ٤٥٨ .

(٢) الجمع ٢ / ٥٩ .

ثالثة البحث

- بعد معاينة المؤدب في كتابه والغوص معه في المسائل اللغوية التي ضمنها إياه نستطيع أن نشير إلى أبرز النتائج التي تكتفت من خلال هذه الرحلة فيما يلي :
- أثبتت البحث أن المؤدب كوفي النزعة يميله لأراء الكوفيين واستعماله لمصطلحاتهم .
 - تفرد المؤدب بكثير من المصطلحات والتقسيمات والعنوانات التي لم تعهد عند غيره .
 - ظهرت شخصيته في المسائل اللغوية التي عرضها ، ومن ذلك ما قاله أثناء حديثه عن لزوم الفعل صورة واحدة مع فاعله المثنى والمجموع بعد أن أوضح علة ذلك ، قال : والوجه الصواب المرضي هو ألا يذكر فعل المرأة إلا أن يكون بينه وبينها حائل ، نحو : قام عندنا امرأة . وأجاز أن يفرد الفعل إذا تأخر مستنداً بقول الشاعر : نحن بما عندنا وأنت بما . عندك راض والرائي مختلف فقال : راض ، ولم يقل : راضون . وهو رأي القراء .
 - عرض المؤدب - أحيانا - لأوجه الخلاف بين البصريين والكوفيين دون ترجيح ، ومن ذلك ما ذكره من إيلاء الاسم لأن الشرطية قائلاً : فالبصريون لا يجيزون ذلك خلافاً للكوفيين .
 - وافسق البصريين فسي بيان علة رفع الأعمال وهي وقوعها موقع الأسماء .
 - ظهرت نزعته الكوفية في اختياره للفعل وحكمه عليه بأنه أصل

الاشتقاق .

— أجاز صوغ اسم الفعل على فعال نحو : ضرب زيداً قياساً على درك . قال سيويه : وأعلم أن فعال جائزة من كل ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُل أو فَعِل ، ولا يجوز من أفعلت لأننا لم نسمعه من نبات الأريسة ، إلا أن نسمع شيئاً فتجيزه فيما سمعت ولا تجارزه ، فمن ذلك : فرقار وعرعار^(١) .

وخالف المسرد سيويه فادعى أنه لا يجوز القياس على فعال من الثلاثي المجرد لتلزم المتصرف ، فلا يقال : قوام فعال في قم واقعد ؛ إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب . هذا وقد سمع فعال من غير المجرد ، فقد قالوا درك من لترك ، ويدار من يابر^(٢) ، وعلى درك أجز المؤنث للقياس .

— وافق المؤنث البصريين والقراء في عدم جواز تقديم معمول اسم للفعل عليه خلافاً لبعض الكوفيين للقاتلين بجواز ذلك لقيام أسماء الأفعال مقام الأفعال .

— سائر المؤنث القراء في ناصب كلمة دلوي في بيت الشاعر :

يا أيها المالح دلوي دونكسا بيد أنهما اختلفا في التقدير

فجعل المؤنث الناصب فعلاً مشتقاً ، وتقديره : يا أيها المالح الذي يصيح دلوي ، ويدل على ذلك قراءة سعيد بن جبير « أ جعلتم سقاية

(١) الكتاب ٣ / ٢٨٠ وفرقار وعرعار حكاه للصوت كما يقال : غلق غلق .

(٢) راجع شرح المفصل ٤ / ٥٢ ، والكامل ١ / ٢٧٨ مكتبة المعارف - بيروت

- الحاج وعمارة المسجد الحرام»^(١) . بالنصب المسجد الحرام .
- وقال الفراء : ادلو خير لمبتدأ محذوف والتقدير : هذا دلوي وإذا كان منصوباً فخاصية فعل مقدر ، كأنه قال : خذ دلوي .
- أنكر المؤنّب النصيب بعد الفعل كذب بمعنى وجب - تأثراً بالبن الأثري - وذلك فيما ورد عن العرب من قولهم : كذب عليك البزير والدوي . وأثبت البحث جواز ذلك لنقل العلماء أنها لغة مشر .
- خرّج المؤنّب قوله تعالى ﴿ وأسرّوا التجوى الذين ظلموا ﴾^(٢) . وقوله ﴿ ثم عصوا وصموا كثير منهم ﴾^(٣) . على لغة : أكلوني البراغيث ، وهذا تخريج لا يتسق بالقرآن الكريم ، لأن بعض النحويين رمى هذه اللغة بالضعف ، وربما آخرون بالشذوذ ، والقرآن لا يخرج على الوجه الضعيف أو الشاذ بل على الأقوى .
- واختار البحث ما ذهب إليه اللغويون في التفضيل في حمل ما ورد عن الله تعالى على الوصف وخروجه من التفضيل ، لنفي المشاركة والمبالغة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .
- فسي أناء ذكر المؤنّب للغات الواردة في الكلمة ثم يكتف بالنقل بل رجس واختار ، ومن ذلك ما ذكره في لبرك فقال : وإذا قالوا : قد لبى فلان فهو يحتمل معنيين ، أحدهما : أقام بالمكان وثبت فيه لأن مأثور عن العرب لب واللب : أقام واللب أكثرهما وأسبرهما .

(١) التوبة ١٦ .

(٢) الأنبياء ٣ .

(٣) المائدة ٧١ .

- وأجاز المؤنّب الوجهين - التّصنّب والرفع في نحو : لقاعدًا والنّاس قيام وغيره كما علّ الأكرية للتّصنّب ، أما إذا سقطت الالف فيبطل التّصنّب ويرفع الكلام على إضمار مبتدأ خلاقاً لمسيويه الذي أجاز التّصنّب مع ألف الاستفهام وإسقاطها ، ولم يلق الرّفع ، بل عدّه قليلاً .

- ويعتد -

فإنّك أهمّ للنتائج التي برزت من خلال البحث مع نحو المؤنّب في كتابه ، فإن كنت قد وقعت في بيان ذلك فإنّك فضل الله يؤتيه من يشاء ، وإن كانت الأخرى فحسبي أنّي قصدت الصواب والله من وراء القصد ، وهو حمدي ونعم الوكيل .
وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم .

الباقي

د/ إبراهيم حامد الإنساوي

أهم المطابع والمراجع

أولاً : القرآن الكريم ، ثم :

- الألفية في علم الحروف للهروي تح عبد المعين الملوحي - دمشق ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- أسرار العربية للأنسباري ، عنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - مطبعة الترقى ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- الأعراب الرواة - عبد الحميد الشلقاني - دار المعارف - مصر .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة تأليف فاضل الساقى - مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأتشي تح رجب عثمان محمد ط أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م - مطبعة المدني - نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للبطلوسي تح د/ حمزة النشوتي ط أولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - دار المريخ - الرياض .
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري دراسة وتحقيق محمد السيد عزوز ط أولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م عالم الكتب للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف . تأليف محمد محي الدين عبد الحميد - دار الجيل .

- الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق مازن المبارك - دار
النفائس - بيروت ط أولى ١٩٧٤م - خامسة ١٩٨٦م .
- بحوث ودراسات في اللغة وتحقيق النصوص د/ حاتم الضامن -
كلية الآداب - جامعة بغداد .
- ابن طلحة النحوي - حياته - آثاره - آراءه - د. عباد الدبشي ط
أولى ١٤١٩هـ - دار التراث .
- تاريخ بخارى للنرخني ترجمة أمين عبد المجيد بدوي ، ونصر الله
الطرابي ط ثالثة ، دار المعارف . مصر .
- تأويل مشكل القرآن لابن قتبية شرحه السيد أحمد صقر . ط ثانية
١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - دار التراث .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى دراسة وتحقيق
د/ عبد الفتاح بحيري ط أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م - لزهراء
للإعلام العربي .
- تفسير القرطبي ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧م .
- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري تح محمد أبو الفضل . مصر
١٩٦٤م .
- الجنى الدائسى في حروف المعاني للمراي - فخر الدين قباوة ،
محمد فاضل . دار الأفاق الجديدة - بيروت .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني ط عيسى الحلبي - القاهرة .
- الحجة للقراءات السبعة للفارسي ، وضع حواشيه كامل مصطفي
الهنداوي توزيع مكتبة عباس الياز - مكة المكرمة - ط أولى

- ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- خزائن الأدب للبغدادي تحقيق وشرح / عبد السلام هارون - مكتبة الخالجي - القاهرة - ط ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- الخصائص لابن جني تح عبد الحميد هداوي ط أولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م . منشورات محمد علي بوضون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القراء - المختار ديرة ط أولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م - دار قتيبة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان .
- السدر المصنوع في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تح أحمد الخراط - دمشق ١٩٨٦م - ١٩٨٧م .
- ديوان الأخطى تح صالحاتي - ط / الكاثوليكية - بيروت ١٨٩١م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي تح الشيخ محمد حسن آل ياسين بيروت ١٩٧٤م .
- ديوان امرئ القيس تح محمد أبو الفضل - القاهرة ١٩٦٩م .
- ديوان أمية بن أبي الصلت تح عبد الحفيظ السطلي . دمشق ١٩٧٤م .
- ديوان أوس بن حجر تح د. محمد يوسف نجم - بيروت ١٩٦٠م .
- ديوان تليط شرأ تح . على ذو الفقار شاكر - بيروت ١٩٤٨م .
- ديوان أبي تمام - شرح للتبريزي تح محمد عبده عزام دار المعارف بمصر ١٩٦٥م .
- ديوان جرير تح نعمان أمين طه - دار المعارف بمصر .

- ديوان الخطيئة نج نعمان أمين طه - القاهرة ١٩٥٨ م .
- ديوان حميد بن ثور نج الميمنى - دار الكتب المصرية ١٩٥١ م .
- ديوان دريد بن الصمة - محمد خير البقاعي - دمشق ١٩٨١ م .
- ديوان ذي الرمة نج عبد القدوس أبو صالح - دمشق ١٩٧٢ م .
- ديوان روية (مجموع أشعار العرب) نشره وثيم بن الورد لايزك ١٩٠٣ م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى ط دار للكتب المصرية ١٣٧٣ هـ .
- ديوان الشماخ نج صلاح الدين عبد الهادي دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م .
- ديوان الطرماح نج د. غرة حسن - دمشق ١٩٨٦ م .
- ديوان عبيد بن الأبرص نج د. حسين لخصار - القاهرة ١٩٥٧ م .
- ديوان العجاج نج د. عبد الحفيظ السطلي - دمشق ١٩٧١ م .
- ديوان قيس بن الخطيم نج - ناصر الدين الأسد - بيروت ١٩٦٧ م .
- الزاهر قسي معانسي كلمات الناس لابن الأنباري تحقيق د. حاتم الضمان - الجمهورية العراقية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م دار الرشيد للنشر .
- سر صناعة الإعراب دراسة وتحقيق حسن هندلوي - دار القلم - دمشق ط أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- السير الحثيث في الاستشهاد بالحديث في النحو العربي د. محمود فجال ط أولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م - نادي لها الأكبي .
- شرح التسهيل لابن مالك نج عبد الرحمن على السيد . محمد بدوي

- المختون - ط أولي ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م - دار هجر للطباعة والنشر .
- شرح الجمل لابن عصفور تحقيق صاحب أبو جناح - لجنة إحياء التراث بالجمهورية العراقية .
- شرح الجمل لابن هشام دراسة وتحقيق علي محسن مال الله - عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- شرح الرضوي على الكافية - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ١٤٠٢ - ١٩٨٢م .
- شرح شذور الذهب لابن هشام ط دار الفكر .
- شرح الكافية للشافعية لابن مالك تح عبد المنعم هريدي - مركز البحث العلمي بمكة المكرمة .
- شرح المفصل لابن يعين - مكتبة المتنبلي - القاهرة .
- شرح المقرب لابن عصفور د. علي فاخر ط أولي ١٤١٤هـ ١٩٩٤م - دار الطباعة المحمدية - القاهرة .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك .
- تح محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
- الجساجي لابن فارس شرح وتحقيق السيد أحمد صقر - سلسلة الذخائر ٩٩ يوليو ٢٠٠٣م .
- للكتاب لسبويه - ط / بولاق ، وهارون ، ط ثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م . مكتبة الخالجي بالقاهرة .
- الكشف للزمخشري ط دار المعرفة .

- الكامل للميرد - مكتبة المعارف - بيسروت .
- لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف .
- مجمع الأمثال للميداني تح محمد أبو الفضل إبراهيم ط عيسى الحلبي .
- مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه - مكتبة المتنبلي - القاهرة .
- المدارس النحوية - شوقي ضيف ، ط / الرابعة - دار المعارف .
- المعجم المفصل في شواذ النحو الشعرية - إميل يديع يعقوب - ط أولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .
- معاني القرآن للأخفش دراسة وتحقيق عبد الأمير أمين الورد . ط أولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - عالم الكتب - بيروت .
- معاني القرآن للقراء تح د. عبد الفتاح إسماعيل شطي ، وعلى النجدي ناصف - وغيرهما - الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠م
- المقتضب للميرد تح محمد عبد الخالق عطيمة - القاهرة ١٣٩٩م المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- مغني اللبيب لابن هشام - تحقيق مازن المبارك وزميله (ط ١ - ٦) ١٩٦٤م - ١٩٨٥م - بيروت دار الفكر .
- النحو والصرف بين الحجازيين والتميميين .
- الشريف البركاتي - المكتبة الفيصلية .
- نشأة النحو للطلحاي - تعليق د. عبد العظيم الشناوي ، والكردى ط . ثانية ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
- هشام بن معاوية الضرير د. تركي العتيبي ط أولى ١٤١٦ هـ -

١٩٩٥م - السعودية .

- مجمع المؤلفات للسيوطي تح أحمد شمس الدين - منشورات محمد
علي بيضون - ط أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م - دار الكتب العلمية -
بيروت لبنان .



1	1
2	2
3	3
4	4
5	5
6	6
7	7
8	8
9	9
10	10
11	11
12	12
13	13
14	14
15	15
16	16
17	17
18	18
19	19
20	20
21	21
22	22
23	23
24	24
25	25
26	26
27	27
28	28
29	29
30	30
31	31
32	32
33	33
34	34
35	35
36	36
37	37
38	38
39	39
40	40
41	41
42	42
43	43
44	44
45	45
46	46
47	47
48	48
49	49
50	50
51	51
52	52
53	53
54	54
55	55
56	56
57	57
58	58
59	59
60	60
61	61
62	62
63	63
64	64
65	65
66	66
67	67
68	68
69	69
70	70
71	71
72	72
73	73
74	74
75	75
76	76
77	77
78	78
79	79
80	80
81	81
82	82
83	83
84	84
85	85
86	86
87	87
88	88
89	89
90	90
91	91
92	92
93	93
94	94
95	95
96	96
97	97
98	98
99	99
100	100

فهرس الموطومات

الصفحة	الموضوع
٢٩-١	القسم الأول : الدراسة
١	التعريف بالمؤلف - حياته ونشأته .
٣	شيوخه .
٤	وفاته - اتجاهه النصوي .
٨	أسلوبه ومصطلحاته .
١٣	إعراياته .
١٧	موقف المؤلف من أدلة النحو .
١٨	السمع والقياس - الإجماع .
١٩	العللة عند المؤذب .
٢١	المبحث الثاني : بين يدي للكتاب .
٢٣	محتوى الكتاب .
٢٤	مصادر الكتاب .
٢٥	شواهد الكتاب .
٢٨	الأشعار والأرجاز .
٢٩ ، ٢٨	أهمية للكتاب .
	القسم الثاني : المسائل النحوية في دقائق التصريف .
	الفصل الأول : الكلام ومكوناته .
٣١	أقسام الكلام
٣٤	حد الاسم .

٤٢	حد الفعل .
٤٦	حد الحرف .
٤٧	أقسام الاسم .
٤٨	الأسماء المضمرة .
٤٩	اللغات في أنسا .
٥٢	هو واللغات فيه .
٥٦	الأسماء المبهمة .
٦٤	أسماء الإشارة للمؤنث .
٧١	الذي واللغات واللغات قيهما وجمعهما .
٧٥	للغات في تثنية الذي وجمعها .
٨٠	جمع للتي .
	الفصل الثاني : الإعراب والبناء .
٨٣	الأفعال .
٨٨	أقسام الماضي .
٩٥	بناء الماضي مع الضمائر .
٩٩	الفعل المضارع .
١٠٧	علية رفع المضارع .
١١١	نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية .
١٢٤	النصب على الصرف .
١٣٠	نصب المضارع بـ كي ولانها ولن وحتى .
١٣٢	كيما وكما .

١٣٤	نصب المضارع به حتى وإن ولام الجحود .
١٣٤	لن
١٣٥	لام الجحود .
١٣٦	حتى
١٣٧	إن
١٤٢	جواز المضارع .
١٤٧	فعل الأمر .
١٦٥	أسماء الأفعال .
١٧٠	علم وهلاك .
١٧٤	تقديم الأفعال وتأخيرها .
	الفصل الثالث : المشتقات .
١٨٧	الفعل التفضيل .
١٩٢	المصدر .
١٩٦	الخلافا في المصدر بين الاسمية والفعلية .
٢٠٠	نباية المصدر عن فعله .
٢٠٣	معنى ليبك واشتقاقه .
٢٠٧	سعديك .
٢١٠	حتاتيك .
٢١٢	ذوالبك .
٢١٤	حذاربك .
٢١٤	سبحان الله .

٢٢٢	ريحان الله .
٢٢٣	سلاما لفلان .
٢٢٥	عجبا لفلان .
٢٢٦	مرحبيا وأهلا وسهلا .
٢٢٨	فاها لغيرك .
٢٢٩	ثريا وجندلا .
٢٣٠	عمر ك الله قسم .
٢٣٢	هنيئا لك ما قلت .
٢٣٥	عذرك من فلان .
٢٣٨	سماح الله أنك تظلمنسي .
	الفصل الرابع : الإضمار والحذف .
٢٤١	إضمار الأسماء .
٢٤٧	حذف المبتدأ .
٢٥١	إضمار الفعل المستعمل إظهاره مع الاستفهام .
٢٥٦	إضمار الناصب مع غير الاستفهام .
٢٦٤	إضمار كان مع اسمها بعد إن .
٢٧١٠	التعاوز بين إن وإما .
	الفصل بين إن الشرطية والفعل .
٢٨١-٢٨٤	خاتمة البحث
٢٨٥	أهم المصادر والمراجع .
٢٩٢	فهرس الموضوعات .